مجلة كلية الآداب بقنا (دورية أكاديمية علمية محكمة)

التمكين السياسى للمرأة دراسة ميدانية

د.أحمد فاروق أحمد حسن
أستاذ علم الاجتماع المساعد
كلية الآداب- جامعة المنيا

أبحاث

التمكين السياسى للمرأة
دراسة ميدانية

د.أحمد فاروق أحمد حسن
أستاذ علم الاجتماع المساعد
كلية الآداب- جامعة المنيا

مقدمة:-

يشير التاريخ الإنسانى إلى عمليات التحرير المستمرة والمتكشفة للفئات الاجتماعية حيث تظهر فى كل عصر حركات تحرير جديدة كفئات جديدة حتى يتمتع الجميع بالحقوق ذاتها ويلتزمون بالواجبات ذاتها على خلفية المواطنة الكاملة أو المتساوية وتعبر حركات تحرير المرأة والأقليات والفقراء عن الظروف الحياتية التى تقيدهم وتعوق حركتهم ومشاركتهم فى التفاعل الاجتماعى والاقتصادى والسياسى أما عن المرحلة الأحدث فى تطور عملية التحرير المتكشفة والمستمرة. فهى العملية التى تصادف كونها متضمنة فى العملية الأشمل والمتمثلة فى "العولمة" التى تسعى إلى تأكيد التجانس والمساواة بين مختلف الفئات الاجتماعية. وارتباطاً بذلك يصبح من المنطقى توسيع نطاق الامتيازات التى تتمتع بها بعض الفئات الاجتماعية لتتمتع بها فئات أخرى لم تكون تحصل على هذه الامتيازات أو الحقوق -عن ظلم وتحيز اجتماعى بين- كتوسيع امتيازات الأغلبية لتصبح من حق الأقليات، وتوسيع امتيازات الكبار لتصبح حقوقاً مكتسبة للصغار، وتوسيع امتيازات الرجل لتصبح حقوقاً مؤكدة للمرأة.

وقد استحوذت قضايا المرأة ووضعها وموقعها من قضايا الفقر والتنمية المستدامة على حيز كبير من أهداف الألفية الإنمائية العالمية التى وضعتها الأمم المتحدة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، مما أسهم فى بلورة الأجندة الإنمائية العالمية، وقد فرض هذا التوجه نفسه على مصر كغيرها من بلدان العالم، وبخاصة النامية منها.

وترتبط قضية تنمية المرأة بالتنمية البشرية بشكل عام، فالمرأة جزء لا يتجزأ من المجتمع الإنسانى، وهى تؤدى دوراً أساسياً فى تطويره وتنميته. وحيث إن التنمية أصبحت تعنى "عملية توسيع الخيارات أمام الناس لضمان حياة كريمة"، فإن مفهوم التنمية البشرية قد اتسع ليشمل أبعاداً أساسية هى: التمكين، والإنصاف، والاستدامة، والأمن.

وعملية تمكين المرأة فى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية كافة فى أولويات المجتمع المصرى نظراً للاهتمام الدولى بموضوع تمكين المرأة من منظور حقوقى بدلاً من قصره على منظور الرعاية والخدمة وفضلاً عن نمو المجتمع المدنى وتطور الجمعيات النسائية غير الحكومية داخله، مما أدى إلى تزايد الوعى المجتمعى والنسائى بأهمية مواجهة معوقات تمكين المرأة وضرورة مشاركتها فى عملية التنمية المجتمعية.

وانطلاقاً من تقارير التنمية الإنسانية العربية منذ عام ٢٠٠٢ حتى الآن ٢٠٠٧، ونتائج العديد من المؤتمرات الدولية والعربية مثل مؤتمر السكان والتنمية بالقاهرة ١٩٩٤، ومؤتمر قمة التنمية الاجتماعية فى كوبنهاجن ١٩٩٥، ومؤتمر المرأة فى بكين ١٩٩٥، ومؤتمر بكين ٢٠٠٠ التى أكدت أن البلدان العربية تعانى من نقص لافت للنظر فى تمكين المرأة ونادت بضرورة آليات واستراتيجيات كفيلة وتحقيق تمكين المرأة فى مجالات الحياة.

- واستجابة لتوصيات المؤتمرات العالمية والمحلية تزايد الاتجاه الرسمى فى مصر لدعم أساسيات تحسين وضع المرأة المصرية وتمكينها فى مجالات الحياة كافة من خلال مجموعة من الآليات الواضحة مثل تأسيس المجلس القومى للمرأة عام ٢٠٠٠ كنموذج مؤسسى يعمل على اقتراح السياسات العامة ويضع البرامج على مستوى قومى فى ضوء التوجهات العالمية للاهتمام بشئون المرأة. وفى ضوء ذلك تحاول الدراسة الوقوف على واقع تمكين المرأة المصرية سياسياً والمعوقات التى تعوق تمكينها.

مشكلة الدراسة:-

بذلت مصر فى السنوات الماضية جهوداً حثيثة لتحديث وتطوير وضع المرأة المصرية وتفعيل مشاركتها فى عملية التنمية وذلك بإنشاء مؤسسات خاصة لتمكينها سياسياً واقتصادياً واجتماعياً والقضاء على مظاهر التمييز كافة ضدها، وتحقيق إصلاح تشريعى فيما يخص الأوضاع الخاصة بها، فضلاً عن اتخاذ إجراءات أخرى بهدف تغيير القيم والمفاهيم المجتمعية المؤثرة سلباً على المرأة وتفعيل دورها على المستوى الدولى والاقليمى. حيث تُؤمن الدولة بأن التنمية الشاملة لا يمكن أن تتحقق فى مجتمعنا دون مشاركة إيجابية من المرأة، كما تؤمن بأهمية دور المرأة باعتبارها نصف المجتمع وتسعى لتفعيل إسهامها فى الحياة العامة، وتتبنى سياسات تؤدى إلى تدعيم مكانتها اقتصاديا واجتماعيا وتشجيعها على المشاركة السياسية بجميع صورها.

ورغم كل الجهود التى بذلت والدعوة لتمكين المرأة لا تزال محرومة من التمثيل العادل فى مؤسسات الدولة التشريعية والتنفيذية والقضائية، ومؤسسات المجتمع المدنى فهناك خللاً فى المساواة بين الرجل والمرأة فى ميادين الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية. وهذا ما تؤكده الإحصائيات والتقارير الرسمية إذ بلغ متوسط نسبة تمثيلها فى مجلس الشعب خلال الخمسين عاماً الماضية ٢,٩ % فقط، وبلغ متوسط تمثيلها فى مجلس الشورى ٤,٩%، و٤,٤% فى المجالس الشعبية المحلية خلال ربع القرن وتقل نسبة عضويتها فى الأحزاب السياسية على ١٠%، ولا تزيد عضويتها فى مجلس إدارة المنظمات غير الحكومية عن ١٩% وتشغل نسب محددة للغاية فى عضوية مجالس النقابات المهنية والعمالية.

وتؤكد الإحصائيات السابقة تدنى مستوى المشاركة السياسية للمرأة المصرية وهو وضع لا يتناسب مع حجم ما تمثله المرأة فى المجتمع إلى إجمالى السكان كما لا يتناسب أيضاً مع حجم مساهمتها فى عملية التنمية الشاملة بأبعادها الاقتصادية والثقافية والاجتماعية. فلا يمكن إحداث توازن تشريعى فى الدولة ما لم تمثل جميع فئات الشعب فى صياغتها خاصة النساء اللاتى يشكلن نصف تعداد السكان تقريباً ولا يمكن أن تقوم الديمقراطية بدون التمثيل العادل لتلك الفئة التى تُعد إحدى دعائم الديمقراطية. لهذا تحاول الدراسة أن تتعرف على واقع التمكين السياسى للمرأة لتفعيل مشاركتها التنموية والجهود التى بذلت لتمكينها، وكذلك أهم المعوقات التى تعوق عملية تمكينها سياسياً.

أهمية الدراسة:

١- تهتم هذه الدراسة بدراسة قضية التمكين السياسى للمرأة والتى تُعد من القضايا التى تفرض نفسها على الساحة العالمية والمحلية فى الوقت الحاضر وتشغل أذهان الحكومات من أجل

دعم تمكينها فى المجالات الحياتية المختلفة كافة.
٢- إن النهوض بالمرأة إنما هو جزء أساسى من عملية الإصلاح الاجتماعى والسياسى للمجتمع لأنها فاعلة فى عملية الإصلاح وشريك فى عملية التنمية.
٣- إنماء الوعى بضرورة تنظيم جهود المرأة وتفعيل مشاركتها السياسية فى سياق النمو المتزايد لتمكين المرأة فى الألفية الإنمائية الثالثة.
٤- مساعدة صانعى القرار الخاص بالمرأة على صياغة السياسيات والاستراتيجيات والبرامج التى تأخذ فى الاعتبار تحسين أوضاع المرأة وتفعيل مشاركتها فى العملية السياسية والتغلب على المعوقات التى تحد من تمكينها.
٥- تهتم هذه الدراسة بالمرأة حيث تمثل نصف المجتمع ولا يمكن أن تقوم الديمقراطية بدون التمثيل العادل لها الذى يُعد أحد دعائم الديمقراطية.
٦- إن أهمية الدراسة ترجع إلى أهمية الموضوع الذى تتصدى له الدراسة حيث يُلحظ من البحوث والدراسات العربية والأجنبية التى أجريت فى مجال التمكين أن دراسة التمكين السياسى لم تحظ باهتمام الكثير من الباحثين إذا ما قورنت بعدد الدراسات التى أجريت فى مجال التمكين بصفة عامة.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:
١- التعرف على ما هو معلن فى التشريعات القانونية بخصوص التمكين السياسى للمرأة ومدى وعيها بحقوقها.
٢- التعرف على الجهود الحكومية المبذولة لتمكين المرأة المصرية سياسياً.
٣- التعرف على واقع تمثيل المرأة فى السلطة واتخاذ القرار ومؤسسات المجتمع المدنى.
٤- التعرف على مدى مشاركة المرأة فى العملية السياسية.
٥- التعرف على أهم المعوقات التى تعوق التمكين السياسى للمرأة.

تساؤلات الدراسة:

١- ما الجهود الحكومية التى بذلت لتمكين المرأة سياسيا؟
٢- ما واقع التمكين السياسى للمرأة؟
ويتفرع من هذا التساؤل عدة تساؤلات فرعية.
أ- ما مدى وعى المرأة بحقوقها القانونية والدستورية؟
ب- ما مدى مشاركة المرأة فى الانتخابات وخوض المنافسة الانتخابية؟
جـ- ما مدى مشاركة المرأة فى الأحزاب السياسية
د- هل حصلت المرأة على فرص متكافئة فى تقلد الوظائف بلا تمييز؟
هـ- ما مدى مشاركة المرأة فى النقابات والجمعيات الأهلية؟
٣- ما هى أهم المعوقات التى تعوق التمكين السياسى للمرأة؟

مفهوم التمكين

التمكين من المنظور اللغوى

مفهوم التمكين لغة: جعله قادراً على الشئ: "وكذلك مكنا ليوسف فى الأرض"(١) (يوسف: ٢١) "وإنا له فى الأرض وآتيناه من كل شئ سببا"[٢] (الكهف: ١٤) أى جعلنا له فى الأرض تمكناً وتصرفاً.

التمكين Empowerment وإن كان مصطلحاً قديماً يرجع استخدامه بالمعنى العام إلى الإسلام باعتباره أن المرأة والرجل متساويان فى الإنسانية "أنى لا أضيع عمل عامل منكم من ذكر أو أنثى بعضكم من بعض"[٣] (آل عمران: ١٩٥) ويأتى مصطلح التمكين كآخر الاشتقاقات فى سلسلة (التفعيل) على غرار التنمية والتطوير والتحديث والتخطيط.

التمكين من المنظور الاصطلاحى

يُعرف التمكين: بأنه العملية التى تستطيع من خلالها النساء على مستوى الأفراد أو الجماعات من إدراك الدور الذى تلعبه علاقات القوى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية فى حياتهن بحيث يمكنهم ذلك من اكتساب الثقة بالنفس والقدرة على مواجهة التحديات التى تقف فى وجه تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص[٤].

كما يُعرف التمكين على أنه عملية بناء قدرة المرأة على أن تكون معتمدة على ذاتها Self Reliant وأن تنمى شعورها بالقوة الداخلية Inner Strength والاستقلال الذاتى اقتصادياً والقدرة على اتخاذ القرار والإدارة والقيادة وتغيير السلوك والاتجاهات والخروج من دائرة التهميش الاجتماعى[٥].

ويشير التمكين: إلى مساعدة الأفراد فى جميع المستويات والطبقات، والسلطات والمسئوليات ليتخذوا قراراتهم بأنفسهم. ولقد استخدم الاجتماعيون فى أمريكا اللاتينية التمكين للإشارة إلى التأييد المتبادل بين المشاركين فى جماعات المجتمع المختلفة الذين يظهرون كأسرة ممتدة يدعمون كل أعضائها، كما أن التمكين يزيد من قدرات الأفراد على التعامل مع العوائق المتعلقة بالمشكلات وتنمى دورهم الاجتماعى ويزيد من قدراتهم على اتخاذ القرارات المجتمعية وأيضاً القرارات المتعلقة بحياتهم الخاصة[٦].

ويعرف التمكين: بأنه العمليات التى يقوم بها الأفراد لمساعدة المرأة فى المجتمع على تحقيق مطالبها المشروعة وذلك بمساعدتها على أن تصبح قادرة على التواكب مع الضغوط والمواقف والتحولات التى يمر بها المجتمع وذلك من خلال تدعيم مناطق القوة بداخلها حتى تصل إلى استقلالها الذاتى وتدعيم الذات والثقة بالنفس وزيادة معارفها ومهاراتها وقدرتها على أداء أعمالها بشكل يعطيها الإحساس بالرضا[٧].

والتمكين بوجه عام يتطلب قدراً كبيراً من انتماء الفرد للمجتمع. فالتمكين استراتيجية تعزز أداء المجتمعات المحلية عن طريق تنمية قدرات أفراد المجتمع وتمكينهم من اتخاذ القرارات فهو عملية تربوية تزيد من قدرات الأفراد على التعامل مع العوائق المتعلقة بالمشكلات وتنمى دورهم القيادى والقدرة على إحكام سيطرتهم أو رقابتهم على حياتهم وإنجاز مصالحهم والتأثير فى جملة المواقف الاجتماعية والشخصية التى يمرون بها[٨].

إذن فالتمكين يمثل أطر عامة وأساليب عملية تستهدف مساعدة الفئات الضعيفة وتقويتها اجتماعياً واقتصادياً بحيث تصبح أكثر قدرة على المشاركة فى اتخاذ وصنع القرار. والتغيرات العالمية أصبحت ضاغطة نحو إعادة تعريف التمكين من منظور القدرة

على التواصل والتنظيم وليس فقط فرض التشريعات والإجراءات كما تتجه لإحلال المفاهيم السلبية لتوزيع الأدوار بمفاهيم إيجابية مبنية على المساواة وتكافؤ الفرص ويُعتبر النموذج المثالى للإجراءات هو ذلك الذى يأخذ بإدماج المجموعات أو الفئات المهمشة أو الأقل حظاً فى الإدارة العامة(٩).

والسياسات التمكينية تصاغ لمنع التفرقة على أساس النوع أو الفكر ولتعزيز حرية الاختيار فى أمور تتعلق بحياة الفرد وزيادة فرصه فى الاختيار ويشمل التمكين أيضاً تزويد الفرد بالمعرفة والمهارات اللازمة لبناء القدرات تحت مشروعات متنوعة لمختلف الفئات المحتاجة لمواجهة التناقضات المحيطة، وعن طريق التجديد الديمقراطى يمكننا خلق نظم انتخابية جديدة تجعل الناس فى المركز وتقضى على تلك النظم الانتخابية التى يتم هندستها لخدمة فئات معينة كالطائفة مثلاً أو الأغنياء الذين يمتلكون الأموال كما حدث فى أمريكا فى فترة سابقة(١٠).

وكما يُشير التمكين: إلى قدرة النساء على التحكم فى مسار حياتهم بوجه عام، وعلى وعيهن بحقوقهن (السياسية والاجتماعية، والاقتصادية) وممارستها بوجه خاص وقدرة المرأة على العمل الجماعى للوصول إلى حقوقها من خدمات وموارد بيئية(١١).

يتضح مما سبق أن تمكين المرأة ليس بأن تعمل أو تشارك فى الأنشطة الاقتصادية، وإنما يتمثل فى مجمل العلاقات الاجتماعية والإنتاجية التى من خلالها تساهم اقتصاديا واجتماعيا فى رفاهية أسرتها وتقدم مجتمعها وزيادة وعيها بحقوقها وقدرتها على إدارة شئون حياتها العامة والخاصة، إضافة إلى التقييم والاعتراف المجتمعى بقدرتها على إحداث التغيير فى سلوك الآخرين وفرض خيارتها.

ثالثاً: مفهوم التمكين السياسى *Political Empowerment*

كثر الحديث مؤخراً عن التمكين السياسى والتجديد الديمقراطى كمجرى الزاوية فى معالجة الاختلالات فى مجالات التربية وقضايا المجتمع.

فالتمكين السياسى: عملية مركبة تتطلب تبنى سياسات وإجراءات وهياكل مؤسساتية وقانونية بهدف التغلب على أشكال عدم المساواة وضمان الفرص المتكافئة للأفراد فى استخدام موارد المجتمع وفى المشاركة السياسية تحديداً وليس القصد من التمكين المشاركة فى النظم القائمة كما هى عليه، بل العمل على تغييرها واستبدالها بنظم إنسانية تسمح بمشاركة الغالبية فى الشأن العام وإدارة البلاد وفى كل مؤسسات صنع القرار ضد هيمنة الأقلية المتنفذة(١٢).

ويعرف التمكين السياسى: بأنه عملية وعى وقدرة المرأة على بناء مقدرتها التى يقودها إلى المشاركة فى صنع القرار، والقدرة والسيطرة والتحرك الإصلاحى(١٣).

كما يشير التمكين السياسى: إلى عملية اكتساب الفهم والسيطرة على القوى السياسية المحيطة بالمرأة كوسيلة لتحسين وضع المرأة فى المجتمع(١٤).

ثم يعرف التمكين السياسى: بأنه قدرة المرأة على تحليل عالمها، والتنظيم والحشد لتغيير المجتمع، وتشمل عملية صنع القرار التى تشمل الدولة، والحكومة المحلية والتصويت فى الانتخابات، والتحرك الجماعى، والوسائل الأخرى لجعل صوت المرأة مسموعا(١٥).

ويشير التمكين السياسى: إلى الدفع بالمشاركة الفاعلة للمرأة فى دوائر صنع القرار عن طريق توسيع نطاق الفرص والخيارات والبدائل المتاحة لها وتستلزم المشاركة

الفاعلة تنمية المرأة وتطوير قدراتها وإمكانتها لتمتلك عناصر القوة التى تمكنها من إحداث التغيير فى مجتمعها وتكمن مصادر هذه القوة فى المعرفة والثقة بالنفس وقدراتها والعمل ضمن إطار الجماعة وليس العمل الفردى[١٦].

ويعرف التمكين السياسى: بأنه عملية إصلاح -تمكّن المرأة أن تحدد جوانب قوتها ومهاراتها لتحدى وتغيير أوضاع حياتها، لتضطلع باختياراتها وقراراتها، السيطرة على ما يحيط بها، ويؤثر على حياتها[١٧].

ويقصد بالتمكين: توفير الوسائل اللازمة للمرأة حتى يتاح لها فرص المشاركة فى اتخاذ القرار والتحكم فى الموارد من خلال الاعتماد على النفس عن طريق تنمية الوعى والتعليم والعمل[١٨].

ويشير مفهوم التمكين السياسى للمرأة: إلى السياسات والإجراءات التى تهدف إلى دعم مشاركة النساء فى الحياة السياسية وغيرها وصولاً إلى مشاركتهن فى صنع القرارات فى مختلف النساء[١٩].

التعريف الإجرائى للدراسة. فالتمكين السياسى للمرأة بأنه:-

- عملية بناء قدرات المرأة.
- توسيع خياراتها ومشاركتها السياسية.
- وزيادة وعيها بحقوقها وقدراتها.
- على إدارة شئون حياتها العامة والخاصة.
- بعيداً عن القهر والتهميش.

وقد وضع الباحث عدة مؤشرات للتمكين السياسى للمرأة من خلال:-

- وضع المرأة فى الدستور المصرى ومساواتها مع الرجل فى الحقوق والواجبات.
- عدد المرأة فى التشكيلات الحكومية.
- نسب المرأة فى كل من (مجلس الشعب والشورى- المحليات والمجالس التنفيذية- العمل الحزبى- النقابات المهنية- السلطة القضائية- البحث العلمى- السلك الدبلوماسى والقنصلى).

مؤشرات تمكين المرأة

يرى بعض علماء الاجتماع السياسى أن عملية التمكين رباعية الأبعاد حتى تشارك المرأة بفاعلية فى عملية التنمية وتتمثل فى البعد المعرفى- البعد الاقتصادى- البعد النفسى- البعد السياسى. والأبعاد الثلاثة تحدث تغييراً على المستوى الفردى المصغر والذى يتم على مستوى العلاقات الأسرية التى تتبع فكرة المقاومة داخلها للحد من تبعية النساء أو مقاومة النساء ورفضهن لما يقع عليهن على أجسادهن من تعدى وعنف وإصرارهن على المشاركة فى الجهود التنموية واتخاذ القرارات الأسرية وإدارة اقتصاديات المنزل. أما البعد السياسى فيتم تحقيقه على المستوى المجتمعى.

وتمكين المرأة وتحقيق المساواة فى الدراسة يعمل على تحسين قدرات المرأة وتوسيع الخيارات المتاحة لها والقضاء على كافة التهميش والتمييز القائمة ضدها فى مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية وغيرها[٢٠].

وانطلاقاً من أن تمكين المرأة يتمثل فى مجمل العلاقات المجتمعية والإنتاجية. وان أنماط التمكين تتعدد بتعدد مجالات الحياة التى من خلالها تسهم المرأة اقتصادياً وسياسيا واجتماعياً فى رفاهية أسرتها وتقدم مجتمعها.

يحدد البعض مؤشرات تمكين المرأة فيما يلى[٢١]:-

١- المشاركة فى اتخاذ القرارات الأسرية فى حياتها سواء المشتريات الصغيرة أو الكبيرة والتوقيت بين كل طفل وآخر، وقبول حق تعليم الأبنة وحريتها فى اختيار شريك الحياة فى إطار أحكام الدين والأخلاق.

٢- الحراك أى حرية الحركة والانتقال خارج المنزل، وزيادة الأسرة والأقارب وشراء مستلزمات الأسرة أو مستلزمات الإنتاج إذا كانت صاحبة عمل والذهاب إلى الطبيب عند الضرورة.

٣- الأمان الاقتصادى بأن تكون صاحبة عمل بمعنى تحقيق رغبتها فى إقامة مشروع خاص بها سواء داخل المنزل أو خارجه، واتخاذ القرارات المتعلقة بالنشاط الإنتاجى أو التجارى، وإدارته بنفسها وحصولها على العائد المادى منه وتحكمها فى عملية التمويل بالاقتراض وتحمل مسئولية السداد.

٤- أن تكون لها ملكية خاصة وتمتلك أصول المشروع وأن يكون لها حساب خاص بها فى البنك.

٥- إبداء الرأى فيما يتعلق بتقسيم العمل داخل المنزل، والمعاملة المتساوية بين البنت والولد، والحرية المسئولة فى ضوء الشريعة وأن تغرس قيم العمل والانجاز والمساواة فى أبنائها إضافة إلى السلوك الإدارى المنظم لموارد الأسرة.

٦- الإلمام بحقوق المرأة القانونية والسياسية.

٧- الاندماج فى أنشطة الجمعيات غير الحكومية والأحزاب السياسية وفى الانتخابات وجمعيات صاحبات الأعمال حتى يكون لها صوت مؤثر فى السياسات الاقتصادية للدولة.

بينما اهتم صندوق تنمية الإناث التابع للأمم المتحدة E بوضع خمسة معايير يتضمن عدة مؤشرات لقياس تمكين النوع الاجتماعى من خلال[٢٢]:

١- المشاركة الاقتصادية: عدد النساء فى القوة العاملة، وما تتقاضاه من أجر نظير نفس العمل الذى يقوم به الرجال.

٢- الفرص الاقتصادية: الفرص التى تتاح للمرأة عند دخولها سوق العمل للحصول على إجازة الأمومة أو رعاية الطفل.

٣- التمكين السياسى: مشاركة النساء فى مراكز صنع القرار وغيرها.

٤- التمكين التعليمى: معدل التحاق الفتيات بالتعليم الأساسى والثانوى والجامعى.

٥- التمكين الصحى: نوعية الرعاية والخدمات المتاحة للنساء بالنسبة للصحة الانجابية.

وقد حاولت دراسة علمية أخرى وضع إطار عمل يشتمل على عدة أبعاد لأوضاع المرأة وهذا الإطار يتوافق إلى حد كبير مع روح برنامج عمل مؤتمر بكين، وتتمثل أبعاد الإطار فيما يلى[٢٣]:

- البعد السياسى: الحقوق التى تملكها النساء من الناحية الرسمية وغيرها، هل يستطعن تكوين منتظمات مستقلة؟ هل يستطعن التعبير عن أى عدم رضاء فى داخل حركاتهن السياسية والاجتماعية ذاتها؟ ما هى مشاركتهن فى العملية السياسية؟

- البعد الاقتصادى: حال النساء فى قوة العمل الرسمية بمعنى إلى أى درجة يستطعن الحركة؟ وهل ينلن أجوراً مثل الرجال؟ وما هى درجات وظائفهن؟ وأى وقت فراغ يحصلن عليه؟ وما هى السياسات القائمة لمساعدة النساء على الموازنة بين العمل والأسرة؟
- البعد الأسرى: التكوين، ومدى الاستمرار، والحجم: بمعنى ما هو سن الزوج؟ هل تختار المرأة شريك حياتها؟ هل تستطيع طلب الطلاق من زوجها؟ ما هو وضع النساء اللاتى بلا أزواج والأرامل؟ هل لدى النساء حرية الحركة؟ هل تتوافر قوانين للأسرة تمكن النساء من ذلك؟
- البعد التعليمى: فرصة النساء فى التعليم، وما الذى يمكن أن تحققه، بمعنى هل المنهج هو ذاته بالنسبة لهن كما بالنسبة للرجال؟ وهل المدارس المنفصلة للفتيات ممولة بما يكفى؟
- البعد الصحى: معدل وفيات النساء بمعنى الأمراض والضغوط (البدنية والنفسية) التى يتعرضن لها؟ وما هى القوانين الموجودة لمنع أو معاقبة العنف ضد النساء؟

والإطار السابق يتميز باحتوائه على أسئلة حول وضع النساء وظروفهن والتى يمكن تطبيقها على أنواع مختلفة من الأنظمة الاقتصادية والسياسية والثقافية كما يقيم نقاط القوة والضعف فى أوضاع النساء وأعمالهن، كما أن الإطار قابل لكل من التقييم الكمى والنوعى ويعطى تنوعاً فى أنماط تمكين المرأة حيث يمتد ليشمل ستة أنماط هى: التمكين السياسى، التمكين الاقتصادى (العمل والحركة)، والتمكين الثقافى، والتمكين الاجتماعى (تكوين الحياة الأسرية) والتمكين التعليمى، التمكين الصحى (الصحة والعنف).

ويضيف برنامج الأمم المتحدة مؤشرات أخرى مثل العمر النسبى المتوقع، التعليم، الدخل، ونسبة تمثيل المرأة فى البرلمان، نسبة شغل المرأة لوظائف القمة (المهنية، الفنية، الإدارية، الوزارية)[٢٤].

مما سبق يتضح أن الأدبيات قد اهتمت بأنماط متعددة لتمكين المرأة فقد اهتم بعضها بالجوانب السياسية والصحية والتعليمية والاقتصادية وأضاف الآخر الجانب القانونى والاجتماعى والثقافى وتم وضع مؤشرات لهذه الجوانب بما يساعد على تعرف مدى تحقيق التمكين.

معوقات التمكين السياسى للمرأة

تتعدد التحديات والمعوقات التى تعوق التمكين السياسى للمرأة ومن أهم هذه المعوقات ما يلى[٢٥]:-

- المعوقات القانونية.

وترجع هذه المعوقات إلى ضعف الإرادة السياسية فى بلورة قوانين تقوم على المساواة فى الحقوق وعدم اقتصارها على المساواة أمام القانون كما أن مصادر التشريع المعتمدة تقيد تمكين المرأة فى الحياة السياسية.

- المعوقات الاجتماعية.

وتتعلق هذه المعوقات بسيطرة الموروث الاجتماعى والنظام الأبوى القائم على عادات وتقاليد وقيم تمييزية وكذلك استمرارية التقسيم التقليدى للأدوار ما بين المرأة والرجل بحيث تكاد تقتصر أدوار المرأة مع كل ما يتعلق بالمنزل والأطفال فى حين يحتكر الرجل الحياة العامة.

- المعوقات الاقتصادية.

تتعلق المعوقات الاقتصادية بانتشار الفقر وتأنيثه كنتيجة لسياسات العولمة وإعادة الهيكلة وبالتالى مديونية معظم البلدان العربية.

- المعوقات الذاتية.

تعود إلى عدم وعى النساء بأهمية دورهن السياسى كنتيجة للتربية العائلية والمدرسية التى يتلقونها منذ الصغر وكذلك ارتفاع نسبة الأمية النسائية فى بعض البلدان العربية وارتفاع نسبة الأمية القانونية وضعف تناول الحركات النسوية العربية لمسألة التمكين السياسى وعدم التعامل معها كقضية مجتمعية.

- المعوقات السياسية.

وترجع إلى غياب التقاليد الديموقراطية وهيمنة فكر الحزب الواحد فى عديد من الدول العربية وكذلك هيمنة القبلية والطائفية والعشائرية وعدم تمتع النساء العربيات بالمواطنة الكاملة.

وبالإضافة إلى ذلك هناك معوقات سياسية تعوق المرأة المصرية مثل:-

- إلغاء نظام تخصيص المقاعد الانتخابية بالقائمة النسبية.

فإلغاء قانون تخصيص ٣٠ مقعداً للنساء (على الأقل) فى مجلس الشعب عام ١٩٨٦ بعد أن صدر عام ١٩٧٩ أدى إلى انخفاض نسبة تمثيل المرأة فى المجالس من ١١,٢% عام ١٩٧٩ إلى ٤,١% عام ١٩٨٦ إلى ٢,٤% عام ٢٠٠٠ كما أن إلغاء نظام الانتخابات بالقائمة النسبية التى كانت تضمن وجوداً أعلى للمرأة فى الانتخابات والمجلس وهى الميزة التى انتهت بصدور قرار ٢٠١ بإجراء الانتخابات بالنظام الفردى عام ١٩٩٠ فأصبحت المرشحة وجهاً لوجه مع المرشح العام أمام الناخب فى مجتمع يرى السياسة شأن رجالى مما ساهم فى تدهور تمثيلها.

- ضعف وهشاشة الدعم الحزبى للمرأة.

لا تحتمل الأحزاب أى تقدير لدور المرأة وإمكاناتها فى العمل العام وتتبنى المفهوم المغلوط للمشاركة الشكلية التى لا تتعدى امرأة هنا وامرأة هناك ويتضح موقف الأحزاب ليس فقط من خلال التمثيل فى الهيئات العليا أو الترشيح للانتخابات وإنما على المستوى القاعدى والموقف فى قضايا المرأة لا يمكن اغفال موقف حزب الوفد الليبرالى من قانون الخلع والذى ظهر فى انسحاب هيئته البرلمانية فى مجلس الشعب احتجاجاً عليه وهو لم يحدث فى أحرج القضايا السياسية فى مصر حيث تكوين الكادر النسائى الحزبى سياسياً فقد اكتفت الأحزاب بتكوين لجان للمرأة كان الهدف المعلن منها هو تفعيل العضوية النسائية. والواقع يعكس عزل العضوية النسائية وتحجيم النساء وتهميش دورهن داخل الحزب وذلك نتيجة للتأثر بالثقافة المجتمعية أكثر من الأفكار التقدمية التى يحملونها وتحويل لجنة المرأة إلى لجنة خدمية لا تعمل على تخريج كوادر سياسية وهذا ما تعكسه ورشة عمل عقدها المركز المصرى لحقوق المرأة مع عدد ٢٥ قيادة نسائية مثلى ٦ أحزاب سياسية (الهامة) أغلبهن ينتمى للحزب الوطنى.

- المعوقات الإجرائية.

طبقاً لقانون مباشرة الحقوق السياسية واللائحة التنفيذية له يستلزم استخراج بطاقة الانتخابات وجود بطاقة شخصية وأن يكون محل الإقامة الثابت بالبطاقة تابعاً للدائرة التى يستخرج منها البطاقة الانتخابية وهو ما يؤثر لدرجة كبيرة على قيد النساء حيث تظهر

في هذا الصدد عدة معوقات نذكر منها ما يلي[٢٦]:-

أ- أن نسبة كبيرة من النساء غير مقيدات من الأساس بسجلات المواليد وإن كانت تختلف النسبة من منطقة إلى أخرى ومن ثم لا يستطعن استخراج بطاقة شخصية قبل الخوض في إجراءات معقدة لقيد أنفسهم في سجل المواليد وعادة ما تنقل الإناث تبعاً لهجرة الأسرة من منطقة إلى أخرى (الجنوب إلى الشمال) مما يستلزم العودة لمحل الميلاد لقيد أنفسهن به مما يشكل صعوبة إجرائية بالغة التعقيد اجتماعياً كما أنها عبء اقتصادى لا يستطعن تحمله بعد ذلك يستطعن استخراج بطاقة شخصية وعند استخراجها يثبت فيها محل إقامتها الأصلى في الجنوب مما يتعذر معه استخراج بطاقة انتخابية ولا يحق التصويت إلا في الجنوب.

ب- في حالة توافر بطاقة شخصية مع السيدات فعادة ما يكون محل الإقامة الثابت بها هو محل إقامة العائلة والانتقال إلى محل إقامة الزوج لا يتم معه تغيير محل الإقامة مما يؤثر على القيد لأنها لا يمكن قيدها عملياً في محل إقامتها الأول الثابت في بطاقتها الشخصية.

- المعوقات الثقافية.

حيث تكرس الثقافة السائدة في المجتمع التفرقة بين الشأن العام والشأن الخاص وأن دور المرأة يقتصر على العمل الخاص المتعلق بأمور البيت والأطفال بينما تعتبر إدارة الدولة أى العمل العام جزء من اختصاص الرجال، أيضاً تكرس الثقافة السائدة النظرية السلبية للعمل بالسياسة باعتبارها مجرد تضييع وقت ومن ثم هناك رفض للدور السياسى للمرأة.

يتضح مما سبق أن عدم وعي المرأة بأهمية دورها السياسى بسبب التربية العائلية والمدرسية منذ الصغر وضعف الثقافة القانونية والسياسية والمدنية يضاف إلى ذلك سيطرة الموروث الاجتماعى والنظام الأبوى على عادات وتقاليد وقيم تمييزية واستمرارية التقسيم التقليدى للأدوار ما بين المرأة والرجل مع تعدد أدوارها التى تقوم بها داخل وخارج البيت مما يحول بينها وبين إمكانية مشاركتها في الحياة العامة.

الاتجاهات النظرية المعاصرة في دراسة المرأة (النسوية)

أغلب الكتابات النسوية الغربية المعاصرة تركز بصفة أساسية على مناقشة مفاهيم وقضايا الفكر النسوى الراديكالى المعاصر، إلا أن هناك من الكتابات النسوية ما يهتم بتتبع التاريخ التراكمى للفكر النسوى بشكل عام بدءاً بالاتجاهات التى تمخضت عن الموجة الأولى لحركة تحرير المرأة في القرن التاسع عشر وحتى اليوم.

وينظر أصحاب هذا الاتجاه الأخير من الكتابات إلى الاتجاه الراديكالى المعاصر باعتباره نتاجاً لهذا التاريخ وتبحث عن ديناميات الاستمرار والتغير في الفكر النسوى وتُعتبر ذلك مطلباً أساسياً، وتنظر للأفكار التى تولدت عن الاتجاهات القديمة على أنها موروثات تعيش في الحاضر وليست ببساطة مجرد جزء من الماضى، وتعد كلاهما جزءاً من شروط وجود الفكر النسوى المعاصر وجزءاً من الفكر النسوى القديم[٢٧].

وتهدف النظرية النسوية استئصال كافة أسباب قمع النساء وذلك لتمكين المرأة من المشاركة في صنع القرار في كافة مستويات المجتمع، وأيضاً تحقيق ثورة اجتماعية متكاملة من خلال تحقيق حرية النساء في مختلف النشاطات والحد من تأثير المعوقات الهيكلية والنفسية دون الاستقلالية الاقتصادية للنساء[٢٨].

ويتضمن الاتجاه النسوي ثلاث تنويعات أساسية هي:-

الاتجاه النسوى الفردى أو الليبرالى *Individualist Feminism*

يهتم هذا الاتجاه بقضايا مساواة المرأة بالرجل فى الحقوق الاجتماعية والسياسية والاقتصادية كانعكاس لمطالب الموجه الأولى من الحركات النسائية فى القرن التاسع عشر وحتى ستينيات هذا القرن (حركة تحرير المرأة).

وقد تمثل الهدف الأساسى للاتجاه النسوي الفردى فى المطالبة بالحقوق المدنية والسياسية للمرأة فى إطار مجتمع ينهض بناؤه على منح الذكور مزيداً من الحرية والديمقراطية وقد حقق هذا الاتجاه تقدماً ملموساً فى المسائل المتعلقة بحق التعليم وقوانين الطلاق وحق رعاية الأطفال فى العديد من مجتمعات أوروبا وأمريكا حيث حصلت المرأة هناك على قدر هائل من المساواة فى تلك الجوانب، بينما كانت الانجازات فى مجال الحقوق السياسية تتحقق ببطء شديد وتواجه ضغوطاً شديدة[٢٩].

الاتجاه النسوى الاشتراكى أو الماركسى *Socialist Feminsim*

يهتم هذا الاتجاه بفكرة مساواة المرأة مع الرجل فى القيمة باعتبار المرأة إنسان حر. وقد نما هذا الاتجاه فى إطار عمل الفكر الماركسى وتنتمى إلى مجال الاضطهاد النوعى *ender pression* .

ويعنى الاتجاه النسوى الماركسى أساساً بالعلاقة المتبادلة بين الرأسمالية والسلطة الأبوية، وتمتد الجذور الفكرية لهذا الاتجاه إلى نظرية إنجلز *En els* التى تذهب إلى أن السلطة الأبوية قد نشأت اجتماعياً مع تطور نظام الملكية الخاصة ومن ثم فإن النظرة الماركسية المتشددة ترى أن قهر المرأة من وظائف النظام الرأسمالى[٣٠].

وقد رأى إنجلز أن رفع الوصاية عن المرأة مرتبط بخروجها إلى العمل وانضمامها إلى صفوف البروليتاريا وكفاحها من أجل الاشتراكية التى تحرر كافة الطبقات والفئات التى تعانى القهر والاضطهاد.

كما رأى لينين أن النظام الأبوى المصاحب للرأسمالية وأشكال تقسيم العمل المرتبطة به هى التى جعلت من العمل المنزلى دوراً أساسياً للمرأة وأن هذا النوع من العمل يعد فى رأيه عناء مرزولاً، ويجب على الاشتراكية أن تقتلعه من الجذور، ومن ثم فإن تحرر المرأة وحصولها على مكانة مساوية للرجل يرتبط فى المفهوم الماركسى بالقضاء على النظام الرأسمالى[٣١].

الاتجاه النسوى الراديكالى *Radical Feminism*

يطالب أنصار الاتجاه الراديكالى بوجود مكانة جديدة للمرأة مساوية لمكانة الرجل بل أنهم ينظرون إلى المرأة باعتبارها عنصر سامى لذا يطالبون بضرورة إذعان الرجل للمرأة بل ويتصورون أنه من الممكن أبعاد الرجال نهائياً عن حياة النساء باعتبارهم فئة ظالمة وهكذا تُعد الراديكالية الممثل الأول لمجتمع أنثوى هجومى على عكس المجتمعات التقليدية الدفاعية[٣٢].

ويقوم هذا الاتجاه على فكرتين أساسيتين هما:-

- الأولى: تؤكد على أن المرأة تمثل قيمة إيجابية مكتملة كامرأة فى حد ذاتها حيث تناهض هذه الفكرة المبدأ العالمى الذى ينتقص من قيمة المرأة.
- والثانية: وهى أن المرأة مضطهدة فى كل مكان بسبب النظام أو النسق الذكورى- وتُعد النسوية الراديكالية من أهم الاتجاهات النسوية التى شكلت إطاراً نظرياً محكماً فيما يتعلق (بالمنظمات الاجتماعية، والقمع النوعى، ووضع استراتيجية تهدف إلى التغيير)

ويتضمن آراء أنصار هذا الاتجاه العداء والكراهية للرجال باعتبارهم فئة ظالمة، إلا أن الحركة الراديكالية لم تتضمن تعهداً بمحو الظلم أو القضاء على تلك الفئة الظالمة، لكنها تعهدت بالقضاء على الظلم الناتج عن التمييز بين أدوار الجنسين فى المجتمع.

وقد اهتم أنصار هذا الاتجاه أيضاً بنظريات وقضايا النوع والطبقة فقد نظروا إلى النساء بالمفهوم الاقتصادى والسياسى باعتبارهن يشكلن طبقة أو نوع محكومات بالعنف الواقع عليهن بالفعل أو مهددات بالعنف.

وقد أدت هذه النظرية إلى نمو الاتجاه النسوى الثورى الذى اهتم أساساً بحرية الممارسة الجنسية بين الجنس الواحد بوصفها آلية تتحكم فى القوة التناسلية عند المرأة ويتم هذا التحكم بواسطة وسائط أيديولوجية كالأيديولوجية الرومانسية أو العنف الذى تواجه المرأة كالمعاملة المهنية من الزوج، الاغتصاب، الدعارة ... إلخ[٣٣].

والباحث لا يتفق فى هذا النقطة مع ما تنادى به الراديكالية من أفكار متحررة ومتعلقة بأوضاع جنسية لا تناسب المجتمعات العربية ولا تناسب الثقافة الاسلامية فهى تعبر عن شذوذ مطلق لا يحقق أى قدر فى مجال نهضة المرأة والإعلان عن مكانتها فى المجتمع.

النوع الاجتماعى (الجندر) *Gender*

لقد استخدمت كلمة "جندر" منذ أكثر من عشر سنوات وأصبح استعمالها يتزايد فى جميع القطاعات وقد اتفقت مجموعة الخبراء فى مركز المرأة للتدريب والبحوث بصندوق الأمم المتحدة الإنمائى للمرأة على تعريف النوع الاجتماعى (الجندر) على أنه: اختلاف الأدوار (الحقوق والواجبات والالتزامات) والعلاقات والمسؤوليات والصور ومكانة المرأة والرجل والتى يتم تحديدها اجتماعياً وثقافياً عبر التطور التاريخى لمجتمع ما وكلها قابل للتغيير[٣٤].

وجاء تعريف صندوق الأمم المتحدة الإنمائى للمرأة *IFE* للنوع الاجتماعى بأنه:- "الأدوار المحددة اجتماعياً لكل من الذكور والإناث وهذه الأدوار التى تحتسب بالتعليم تتغير بمرور الزمن وتتباين تبايناً شاسعاً داخل الثقافة الواحدة ومن ثقافات إلى أخرى.

كما يشير هذا المصطلح إلى الأدوار والمسؤوليات التى يحددها المجتمع للمرأة والرجل ويقصد بالجندر الصورة التى ينظر لها المجتمع إلى النساء والرجال والأسلوب الذى يتوقعه المجتمع فى تفكيرها وتصرفاتنا ويرجع ذلك إلى أسلوب تنيم المجتمع، وليس إلى الاختلافات البيولوجية (الجنسية) بين الرجل والمرأة[٣٥].

كما تعرف منظمة الصحة العالمية مصطلح الجندر بأنه: المصطلح الذى يفيد استعماله وصف الخصائص التى يحملها الرجل والمرأة كصفات مركبة لا علاقة لها بالاختلافات العضوية[٣٦].

إذن يتضح من هذا العرض السابق أن الجندرية ما يلى:-

- تسعى إلى التماثل الكامل بين الذكور والأنثى.
- ترفض الاعتراف بوحدة الفروقات.
- كما ترفض التقسيمات والتى يمكن أن تستند إلى أصل الخلق والفطرة.
- لا تقبل بالمساواة التى تراعى الفروقات بين الجنسين.
- تدعو إلى التماثل بينهما فى كل شئ.

الجهود الحكومية لتمكين المرأة سياسياً فى الدستور والقوانين المصرية

قامت الحكومة بجهود كثيرة لتمكين المرأة سياسياً وتعزيز دورها ومكانتها من خلال مجموعة من البرامج والتشريعات والإجراءات فقد تحققت بعض الانجازات للمرأة المصرية فى المجال السياسى من خلال الجهود المتواصلة فى عملية تمكين المرأة من المشاركة فى جميع جبهات العمل الوطنى وما نالته من حقوقها المستحقة. وتحاول الدراسة أن تتعرف على هذه الجهود.

فقد ظلت المرأة المصرية محرومة من حقوقها السياسية فى مصر حتى صدور دستور ١٩٥٦، منذ ذلك التاريخ أصبح من حقها أن تنتخب من يمثلها فى البرلمان وأن ترشح نفسها لعضوية المجالس النيابية.

فقد نصت المادة الأولى من دستور ١٩٥٦ على أنه "على كل مصرى وكل مصرية بلغ ثمانى عشرة سنة ميلادية أن يباشر بنفسه الحقوق السياسية وهى إبداء رأيه فى الاستفتاء الذى يجرى لرئاسة الجمهورية وكل استفتاء آخر ينص عليه الدستور، وكذلك انتخاب أعضاء كل من مجلس الشعب ومجلس الشورى والمجالس الشعبية المحلية[٣٧].

ثم صدر دستور مصر الحالى سنة ١٩٧١ الذى أكد المساواة التامة بين الرجل والمرأة حيث نصت المادة (٤٠) منه على أن "المواطنون لدى القانون سواء وهم متساوون فى الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم فى ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة[٣٨].

ومقتضى هذا النص أن تتمتع المرأة بالحقوق التى يتمتع بها الرجل، ومن ذلك حق التعليم، وحق العمل، وحق الترشيح، وحق الانتخاب، وحق تكوين الجمعيات، وحق الانتماء إلى النقابات.

كذلك تلتزم المرأة بما يلتزم به الرجل من واجبات مثل أداء الضرائب والمساهمة فى الحياة العامة والحفاظ على الوحدة الوطنية وصيانة أسرار الدولة كما نصت المادة (١١) من الدستور على أن تكفل الدولة التوفيق بين واجبات المرأة نحو الأسرة وعملها فى المجتمع ومساواتها بالرجل فى ميادين الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية دون إخلال بأحكام الشريعة الإسلامية[٣٩] بموجب المادة (٦٢): للمواطن حق الانتخاب وإبداء الرأى فى الاستفتاء وفقاً لأحكام القانون، ومساهمته فى الحياة العامة واجب وطنى وينظم القانون حق الترشيح لمجلس الشعب والشورى وفقاً للنظام الانتخابى الذى يحدده، بما يكفل تمثيل الأحزاب السياسية، ويتيح تمثيل المرأة فى المجلسين، ويجوز أن يأخذ القانون بنظام يجمع بين النظام الفردى والقوائم الحزبية بأى نسبة بينهما يحددها كما يجوز أن يتضمن حد أدنى لمشاركة المرأة فى المجلسين[٤٠].

وهناك المادة (٨) التى تنص على: تكفل الدولة تكافؤ الفرص لجميع المواطنين[٤١]. ولكن النص وحده لا يكفى، على الرغم من ضرورته بل الأهم هو تلازم التطبيق للنص، بحيث تتم مشاركة المرأة بصورة أكبر فى إدارة شئون مجتمعها ليس فقط على المستوى المحلى، بل أيضاً على المستوى القومى، وفى هذا الشأن يقع المسئولية ليس فقط على الحكومة بل وعلى منظمات المجتمع المدنى ومنظمات القطاع الخاص والمواطنين فرادى رجالاً ونساءً فى تحقيق هذا الهدف كما أصدرت الدولة بعض التشريعات القانونية التى تهدف لتحسين وضع المرأة مما يساعد فى تدعيم مكانتها فى المجتمع، مثل قانون الجنسية رقم ١٥٤ لعام ٢٠٠٤ والذى يمنح المرأة حقاً فى منح جنسيتها المصرية لأبنائها. وقانون محكمة الأسرة رقم (١٠) لعام ٢٠٠٤ والذى يقضى بإنشاء محاكم متخصصة لأمور الأسرة

والطلاق والزواج وتأسيس وإقامة صندوق للأسرة لتقديم الدعم المالى للسيدات المطلقات لحين صدور حكم المحكمة.

بالإضافة إلى قانون الخلع العام ٢٠٠٠ هذا بجانب قانون العمل رقم (١٢) لعام ٢٠٠٣ الذى يشمل المرأة بحقها فى الحصول على إجازة مدفوعة الأجر بجانب البدلات والحوافز فى حالة قيامها بأجازة وضع أو حج أو إجازة للمخالطة لمريض بمرض معد أو الإصابة بمرض مزمن وأكد على حقها فى الحصول على إجازات مدفوعة أو غير مدفوعة طبقاً لظروفها الاجتماعية مثل حصولها على إجازة لمدة سنتين بحد أقصى فى المرة الواحدة لرعاية طفل وذلك لثلاث مرات طوال حياتها الوظيفية.

بالإضافة إلى أحقية المرأة العاملة أن تطلب القيام بالعمل نصف الوقت أو نصف أيام العمل الرسمية محسوبة على أساس الأسبوع أو الشهر أو السنة وعلى الجهات الإدارية أن تستجيب لهذا الطلب.

بهذا تكون الجهة التشريعية قد وفرت بالفعل الجو المناسب لتدعيم مشاركة المرأة فى العمل وتمكينها اقتصادياً، مما يستلزم ضرورة استكمال منظومة العمل لتحقيق هدف أساس لتطوير الحياة الاقتصادية فى مصر وتنميتها وتفعيل المشاركة الإيجابية للمرأة المصرية من خلال توجيهها لبعض المجالات التى تخلو من مشاركة نسائية قوية كالمجالات العلمية بجانب أهمية توفير التعليم والتدريب المميزة للمرأة وتدعيم المفاهيم الثقافية لدى كافة أعضاء المجتمع من النساء والرجال بأن النهوض باقتصاد وطننا يحتاج ليد الرجل والمرأة ليحملوا هذه المسئولية ويمشوا بخطى سريعة وثابتة لرفعة بلدنا[٤٢].

واتساقاً مع الاتجاه العام لتمكين المرأة المصرية قامت الدولة بإنشاء آليات مصرية لدفع المشاركة السياسية للمرأة، وفيما يلى هذه الآليات:-

الآليات المصرية لدفع المشاركة السياسية للمرأة.

- اللجنة القومية للمرأة

أنشئت عام ١٩٩٣ برئاسة السيدة سوزان مبارك وهى لجنة منبثقة عن المجلس القومى للطفولة والأمومة للنهوض بالمرأة فى جميع المجالات، وتشكل توعية المرأة ولاسيما المرأة الريفية بحقوقها السياسية والقانونية واحد من أهم اهتمامات وأنشطة اللجنة.

- المجلس القومى للمرأة

يسعى المجلس القومى للمرأة إلى توعية المرأة بحقوقها ومقدراتها لتكون شريكاً فعالاً فى الحياة السياسية والنهوض بها فى مختلف المجالات وكان للمجلس دوراً مهماً فى مجال تنمية المشاركة السياسية للمرأة بدأها بعقد المنتدى الفكرى الثانى "المرأة والمشاركة السياسية" فى ١٢ يوليو ٢٠٠٠ وتم عقد عدد من الاجتماعات الدورية مع رؤساء الأحزاب وأمينات المرأة بالأحزاب وعقد عدد من المؤتمرات الجماهيرية بكافة محافظات الجمهورية لتدعيم دور المرأة فى انتخابات مجلس الشعب عام ٢٠٠٠ ومجلس الشورى عام ٢٠٠١ والمحليات ٢٠٠٢ بنشر الوعى السياسى بدور المرأة فى مراكز الشباب والجامعات ومختلف التجمعات الشعبية والنقابات العمالية كما ساهم المجلس من خلال فروعه بالمحافظات نحو استخراج المستندات الرسمية للسيدات من خلال الاتصال بالأجهزة المعنية لتسهيل مهمة الفرع فى مساعدة السيدات للحصول على البطاقات الانتخابية[٤٣].

- المجلس القومى للمرأة والتأهيل السياسى لها.

وفى إطار إعداد كوادر سياسية قادرة على اقتحام مجالات الحياة والعمل السياسى تم إنشاء:

- مراكز التأهيل السياسى للمرأة.

أنشاء المجلس القومى للمرأة هذا المركز بموجب اتفاقية التعاون مع برنامج الأمم المتحدة لتدريب النساء اللاتى:-

١- لديهن الرغبة فى دخول مجال العمل السياسى.
٢- لديهن سابق خبرة فى العمل العام.
٣- ممثلات لمختلف الأحزاب السياسية.

وبدأ تنفيذ المرحلة الأولى للتدريب من خلال عقد عشر دورات واستغرقت كل دورة خمسة أيام واستهدفت ٣١٧ سيدة.

- المنتدى السياسى للمرأة.

نفذ هذا المنتدى بالتعاون مع الهيئة العامة لقصور الثقافة ومن خلال فروع المجلس والهيئة بكافة محافظات الجمهورية وتضمن المنتدى لقاءات توعية سياسية وثقافية للمرأة لتعريفها بأهمية مشاركتها فى الحياة السياسية والمشاركة فى اتخاذ القرار، شارك فى هذه اللقاءات أعضاء المجلس القومى للمرأة ونخبة من الأساتذة والخبراء المتخصصين.

- مركز دعم القدرات السياسية للمرأة.

كما قام المجلس القومى للمرأة بإنشاء "مركز دعم القدرات السياسية للمرأة" وذلك بهدف إعداد كوادر نسائية مؤهلة سياسياً وفنياً من ذوات المعرفة والخبرة حتى تتمكن المرأة من خوض الانتخابات البرلمانية فى عام ٢٠٠٥ وانتخابات المجالس المحلية فى عام ٢٠٠٦.

كما سعى المجلس القومى للمرأة أيضاً إلى تفعيل آلية المشاركة فى التصويت بدفع وتشجيع العديد من الجمعيات الأهلية للاهتمام باستخراج بطاقات انتخابية وبطاقات شخصية للسيدات "الرقم القومى" فى العديد من محافظات الجمهورية، حيث تم استخراج حوالى مليون بطاقة انتخابية من فروع المجلس بالمحافظات(٤٤).

يتضح مما سبق أن الإطار القانونى والتشريعى للمرأة المصرية يساعد على ترسيخ وتدعيم مبدأ المساواة بين الجنسين فى مجالات الحياة وأن العشر سنوات الماضية قد شهدت بصفة خاصة العديد من السياسات والخطوات التى سعت إلى تحسين وضع المرأة المصرية سياسياً واجتماعياً واقتصادياً وصحياً وتعليمياً... إلخ.

وتحاول الدراسة أن تتعرف على واقع تمكين المرأة سياسياً والمعوقات التى تحول دون تمكينها سياسياً وهذا ما سوف تكشفه نتائج الدراسة الميدانية.

الدراسات السابقة:

١- دراسة: سلوى شعراوى، نحو تمكين المرأة العربية فى مراكز السلطة واتخاذ القرار، ٢٠٠٠(٤٥)

هدفت الدراسة إلى وصف واقع المرأة فى مراكز السلطة واتخاذ القرار خاصة فى الجهاز الحكومى والإدارى واقتراح أساليب تغيير هذا الواقع واعتمدت الدراسة على عينة من النساء فى سن ٢٥ سنة وحتى سن ٦٠ سنة وهى الفترة التى تكون فيها المرأة نشطة. وتوصلت الدراسة إلى انخفاض تمثيل النساء العربيات فى مواقع الحكم على المستوى الوزارى، وارتفاع نسبة تمثيلها فى المستوى دون الوزارى وكذلك تواجد المرأة فى السلطة

يُعتبر تمثيلاً رمزياً ذا سلطة محدودة وأحياناً بميزانيات رمزية لا تتيح للمرأة فى هذه المناصب بإحداث تغيير فى عملية صنع السياسة.

٢- دراسة: أمانى صالح، التمكين السياسى فى الوطن العربى- الشروط والمحددات دراسة حالة للتمكين السياسى فى الكويت، وقطر، ٢٠٠٠[٤٦]

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع التمكين السياسى للمرأة فى الكويت وقطر إنطلاقاً من أن تمكين النساء يُعتبر جزء لا يتجزأ من عملية التنمية الشاملة وتوصلت الدراسة إلى أن فرص مشاركة المرأة وتمكينها سياسياً فى منطقة الخليج تتراوح بين سلسلة تجارب تتقدم فيها حقوق المرأة بمقدار تطور النظام السياسى كما فى تجربة عمان وقطر والبحرين والكويت، وأن عدم نجاح أى من المرشحات فى تجربة قطر للانتخابات البلدية يرجع إلى التقاليد والأعراف وضعف وعى المرشحات بالدور الذى يمكن أن تلعبه النساء فى مواقع صنع القرار وقلة الخبرة فى إقناع المواطنين، وأن التنمية الكويتية الحاكمة رغم أنها تمكن المرأة الكويتية من فرص التعليم والرعاية وتبوء المناصب العامة، إلا أنها لا تمنحها حقوقها السياسية فى الانتخاب والترشيح.

٣- دراسة سينحار بونو *onu Se ar* المستبعدين اجتماعياً: دراسة عن تأثير نوع الجنس والنبذ والثروة على عدالة الحصول على الرعاية الصحية فى المناطق الريفية فى أربعة ولايات فى شمال الهند، ٢٠٠٣[٤٧]

تهدف الدراسة إلى دراسة تمكين النساء والطبقات المنبوذة من ناحية علاقتها بالعدالة فى الحصول على الرعاية الصحية فى أربعة ولايات فى شمال الهند (بيهار، الجزء الأوسط وراجستان، والجزء العلوى) وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك ارتباط بين التمكين السياسى للمرأة وبين انخفاض عدم العدالة بناء على نوع الجنس فى الحصول على الرعاية الصحية كما وجد ارتباط ضعيف بين التمكين السياسى للطبقات الدنيا وبين انخفاض عدم العدالة فى الحصول على الرعاية الصحية بالنسبة للمنبوذين وقد أظهرت الدراسة أيضاً أن عدم وجود ارتباط بين نوع الجنس فى رئاسة المجلس المحلى وبين احتمال معالجة القضايا الخاصة بالمرأة والفصل فيها فى المجلس المحلى، كما وجد أن المؤتمر العام للمجلس إذا كان يرأسه رئيس من الطبقات المنبوذة، محتمل أكثر أن يعالج القضايا المتعلقة بالطبقات الدنيا.

٤- دراسة صالح بنان: تمكين المرأة العربية- الأبعاد الخارجية والمصاعب المحلية الحوار المتمدن، ٢٠٠٥[٤٨]

وهدفت الدراسة إلى الكشف عن الأبعاد الخارجية والمصاعب المحلية التى تحد من تمكين المرأة سياسياً واجتماعياً. وتوصلت الدراسة إلى أن التجربة السياسية العربية يسودها الجانب الشكلى للديمقراطية ولم تراع مضمون تفعيل القيم فى النظرية والممارسة الديمقراطية ورغم تقبل الأنظمة السياسية العربية لتمكين المرأة سياسياً بإعطائها حق الانتخاب، والترشيح إلا أن المجتمع بخلفيته الاجتماعية والثقافية يرفض دخول المرأة للعملية السياسية، وإن تحقيق تمكين المرأة فى المجتمعات العربية لابد أن يراعى الخلفية الاجتماعية والثقافية للمجتمع وقيم النظام السياسى السائد وكذلك الإطار الدولى لقضية التمكين.

٥- دراسة رضا عبد الستار، التمكين السياسى للمرأة العربية بين الفقر والتعليم، ٢٠٠٧[٤٩]

هدفت الدراسة إلى الكشف عن معوقات تمكين المرأة العربية سياسياً وتوصلت الدراسة إلى وجود العديد من المعوقات التى تحد من تمكين المرأة العربية سياسياً مثل قلة توفر الوقت الكاف لديها لممارسة النشاط السياسى نظراً لانشغالها بالأعباء المنزلية، وأيضاً بسبب الفقر والتهميش والأمية والمناخ السياسى العام الذى لا يشجع على مشاركتها. وأيضاً الصورة النمطية للمرأة التى تم توريثها خلال عقود تاريخية وثقافية طويلة، وكذلك قيود التشريعات والقوانين التى تحد من ممارسة المرأة للعمل السياسى فضلاً عن تدنى الإلمام المعرفى للمرأة بحقوقها التشريعية والقانونية.

٦- دراسة لورا كاستيلو *aura astillo* عن التعليم النسوى الشعبى فى أمريكا اللاتينية: دراسة حالة عن تمكين المرأة سياسياً فى جمهورية الدومينيكان ١٩٩٩(٥٠)

هدفت الدراسة إلى الكشف عن العلاقة بين التعليم وبين التقدم السياسى وكذلك تأثير التعليم النسوى الشعبى على تمكين النساء الفقيرات سياسياً وأيضاً على الإسهام فى حشدهن أو تجنيدهن سياسياً ومشاركتهن، وتأثير هذا على التقدم السياسى لجمهورية الدومنيكان.

وقد اعتمدت الدراسة على لقاءات مفتوحة لثلاثين من المشاركات تم توجيه عدة أسئلة مقننة فى برنامجين، بالإضافة إلى تقييم البرامج التعليمية، وقد جمعت البيانات من سبعة مواقع ميدانية فى جمهورية الدومينيكان: أربعة منها من مجتمعات حضرية، وثلاثة من مجتمعات ريفية. وتشير النتائج إلى أن هذه البرامج تُعالج بفاعلية مشكلات واحتياجات النساء الفقيرات وتُسهم فى تمكين الفرد والمجتمع وكذلك فى تقدمها. وقد تضمن التمكين الشخصى زيادة فى اعتزاز المشاركات بذواتهن وتقديرهن لقيمة أنفسهن، وثقتهن بذواتهن، واعتمادهن على أنفسهم، والقدرة على تحليل القضايا التى تتضمن نوع الجنس والخضوع الطبقى من منظور نقدى، وكذلك إعادة تحديد أدوارهن الاجتماعية ونتيجة لهذا مُكنت المشاركات سياسياً لينظمن أنفسهن كجماعة لكى يعالجن ويحللن القضايا التى تؤثر على المرأة وعلى المجتمع ككل.

٧- دراسة جانيت كارول هارت *art anet arol* عن إعطاء التمكين والفرصة السياسية: دور المرأة اليونانية فى المقاومة من (١٩٤١ ١٩٦٤) ١٩٩١(٥١)

فى فترة ما قبل الحرب كانت المشاركة السياسية للمرأة اليونانية فى الواقع معدومة وكانت غالبية أنشطتهن قاصرة على الواجبات المنزلية التقليدية التى كن يمارسنها فى مجالهن الخاص، وكانت المؤسسات الحكومية تسيطر عليها شبكات هيمنة ذكورية.

وهدفت الدراسة إلى الكشف عن عمليات التمكين للمرأة وإدماجها فى الشئون السياسية والتى جرت فى سياق حركة المقاومة ضد قوات المحور والتى بدأت بتنظيم أكبر هو "جبهة التحرير القومى" *E* . وفى الفترة من ١٩٤١- ١٩٤٤ قامت "جبهة التحرير القومى" تحت قيادة *E* الشيوعية بدور حكومة الأمر الواقع فى اليونان بعد لجوء العائلة المالكة وكثير من قادة الأحزاب السياسية قبل الحرب إلى القاهرة وهى مدة الحرب.

وحاولت الدراسة تفسير طبيعة عدم التواصل لتجنيد المرأة فى منظمة "جبهة التحرير القومى" *E* .

وقد توصلت الدراسة إلى أنه باللجوء إلى الأيديولوجية القومية التى تتجاوز نوع الجنس، والطبقة الاجتماعية والحواجز الإقليمية، وكسب قادة "جبهة التحرير القومى"

فرصة تغيير معتقدات المجتمع بشأن مشاركة المرأة فى المجال العام للسياسة والحرب والذى كان ذكورياً حسب التقاليد، كما حاول قادة جبهة التحرير القومى تجنيد المرأة على أساس برنامج شعبى جمع بين أفكار السياسة والدفاع القومى كما تضم الأفكار الأكثر تحفظاً التى تضمن كرامة الشابات فى منظمات المقاومة، كطريقة لكسب شرعية مجتمعية أوسع لمشاركتهن فى عمليات سرية وخطرة، وأيضاً لجعل فكرة تدريب المرأة على المواطنة كتمهيد للأنشطة السياسية بعد الحرب مقبولة بالنسبة للمشاركات أنفسهن وعائلاتهن، وعامة الجمهور.

تعقيب:

من خلال الدراسات السابقة العربية والأجنبية اتضح أن تلك الدراسات ركزت على التمكين السياسى فى مصر وبعض الأقطار العربية، ويمكن القول أن هذه الدراسات تتفق مع الدراسة الحالية فى تناولها لموضوع التمكين السياسى. فقد ركزت بعض الدراسات على التمكين السياسى للمرأة العربية والمصرية كدراسة سلوى شعراوى (٢٠٠٠)، أمانى صالح (٢٠٠٠)، صالح بنان (٢٠٠٥)، رضا عبد الستار (٢٠٠٧)، واتفقت جميعها على ضعف التمكين السياسى للمرأة، فقد استفادت الدراسة الحالية من تلك الدراسات بتوجيهها نحو تضمين الجانب السياسى ضمن محاورها. أما بالنسبة للدراسات الأجنبية التى ركزت على التمكين السياسى كدراسة لورا كاستيلو *astillo aura* (١٩٩٩)، دراسة جانيت كارول هارت *art anet arol* (١٩٩١) واتفقاً على أن التعليم ساهم فى تمكين المرأة سياسياً، كما ساعد على اعتزاز المشاركات بذواتهن والقدرة على تحليل القضايا التى تؤثر على المرأة وعلى المجتمع ككل.

كما أن تدريب المرأة على المواطنة كتمهيد للأنشطة السياسية ساهم فى تمكينها سياسياً. كما اهتمت بعض الدراسات برصد المعوقات التى تحد من مشاركة المرأة فى الحياة السياسية، المصرية فتشير إلى ضعف الوجود فى المناصب القيادية وانحسار مشاركتها فى العمل السياسى، وتزييف وعى المرأة بأهمية دورها وأمية المرأة، وضعف مؤسسات المجتمع المدنى مثل دراسة رضا عبد الستار (٢٠٠٧) أميرة العباسى (٢٠٠١)، مجاهد (١٩٩٣)، الخواجه وشومان (١٩٩٨) ليلى عبد المجيد (٢٠٠٦) والدراسات الحالية تهتم برصد واقع ومعوقات تمكين المرأة المصرية سياسياً.

الواقع السياسى للمرأة المصرية

إذا نظرنا إلى الواقع السياسى للمرأة المصرية نجد أن دورها السياسى تجلى منذ مشاركتها فى أحداث ١٩١٩ ومساندتها لقادة الثورة ضد الاستعمار البريطانى، وفى عام ١٩٢٤ شاركت فى المؤتمر النسائى الأول وفى مرحلة مبكرة أيضاً أنشأت السيدة (فاطمة رشاد) أول حزب سياسى نسائى فى مصر كبادرة ونواة للنشاط السياسى للمرأة المصرية.

إلا أن المرأة المصرية لم تتبوأ مكانتها فى المؤسسات التشريعية والشعبية إلا بعد كفاح وإصرار حيث رفضت مطالبتها بحقها فى الانتخاب والتمثيل البرلمانى عدة مرات، وفى دستور ١٩٥٦ حصلت فيه على حقوقها الإنتخابية وكانت أول من انضم للبرلمان من النساء فى هذه الانتخابات عام ١٩٥٧ "راوية عطيه" و"أمينة شكرى" اللتان تنافستا فى دوائر عامة مع الرجال وتوالى بعد ذلك دخول المرأة للبرلمان وشهدت المجالس النيابية والفصول التشريعية المتعاقبة احتلال المرأة مكانتها فى المجلس التشريعى وتأكيد مكانتها كعضو فى

البرلمان- وتحاول الدراسة أن تكشف عن الواقع السياسى للمرأة من خلال: حقها فى المشاركة فى مجلس الشعب والشورى- وفى المجالس المحلية والتنفيذية- والسلطة التنفيذية- والبحث العلمى- السلك الدبلوماسى والقنصلى- والعمل الحزبى- النقابات المهنية.

جدول رقم (١)

يوضح مشاركة المرأة فى البرلمان ونسبة هذه المشاركة بالنسبة لإجمالى الأعضاء[٢٦]

السنة	عدد المشاركات			إجمالى عدد أعضاء المجلس	نسبة المشاركات للإجمالى
	منتخبات	معينات	إجمالى		
١٩٥٧	٢	-	٢	٣٥١	%٠,٥٧
١٩٦٠	٧	-	٧	٥٩٨	%١,١٧
١٩٦٤	٨	-	٨	٣٦٤	%٢,٢
١٩٦٩	٢	١	٣	٣٧٥	%٠,٨
١٩٧١	٧	١	٨	٣٦٤	%٢,٢
١٩٧٦	٤	٢	٦	٣٥٩	%١,٣
١٩٧٩	٣٣	٢	٣٥	٣٩٣	%٨,٩
١٩٨٤	٣٥	١	٣٦	٤٥٨	%٧,٨
١٩٨٧	١٥	٤	١٩	٤٨٧	%٣,٩
١٩٩٠	٧	٣	١٠	٤٥٥	%٢,٢
١٩٩٥	٥	٤	٩	٣٧٥	%١,٩
٢٠٠٠	٨	٤	١٢	٣٦٤	%٢,٦
٢٠٠٥	٤	٥	٩	٤٤٢	%٢,٠٣
الإجمالى	١٣٧	٢٧	١٦٤	٥٣٨٥	%٣,٠٤

- المصدر: جمعت وحسبت من أكثر من مصدر.

يتضح من الجدول رقم (١) أن المرأة المصرية دخلت البرلمان عام ١٩٥٧ فى أول انتخاب بعد دستور ١٩٥٦ والذى حصلت فيه على حقوقها " سياسية. حق التصويت والترشيح للانتخاب. وكان أول من انضم للبرلمان من النساء فى هذه الانتخابات: الأساتذة راوية عطية، والأستاذة أمينة شكرى اللتان تنافستا فى دوائر عامة مع الرجال، وتوالى بعد ذلك دخول المرأة البرلمان فقد كانت نسبة مشاركة المرأة فى أول مجلس عام ١٩٥٧ هى ٠,٥٧% ثم ازدادت بعد ذلك نسبة مشاركة المرأة فى المجلس فى دور الانعقاد العادى الأول عام ١٩٦٠ ليصل عددهن إلى خمس عضوات مصريات واثنتين من سوريا لتبلغ نسبة السيدات العضوات فى المجلس ١,١٧%، وفى عام ١٩٦٤ وصلت نسبة مشاركة المرأة فى المجلس إلى ٢,٢% من إجمالى الأعضاء حيث وصل عددهن إلى ثمانى عضوات.

- وفى عام ١٩٦٩ تضاءل عدد العضوات فى المجلس حيث وصلن عددهن إلى ثلاث عضوات بنسبة ٠,٨% من إجمالى الأعضاء وهما اثنتان بالانتخاب والعضوة الثالثة معينة وهى السيدة الأستاذة "مفيده عبد الرحمن محمد" المحامية وتعتبر هى أول المعينات فى المجلس.

- وفى عام ١٩٧١ وصل عدد العضوات فى المجلس إلى ثمانى عضوات أى بنسبة ٢,٢% من إجمالى الأعضاء سبع عضوات منتخبات وعضوة معينة وهى "الدكتورة ليلى تكلا"، وفى عام ١٩٧٦ وصل عدد العضوات فى المجلس إلى ست عضوات، أى بنسبة ١,٣%

من الإجمالى، أربع عضوات منتخبات، وعضوتان معينتان هما دكتورة "ليلى تكلا" والدكتورة "أمال عثمان".

ولكن عدد العضوات فى البرلمان ظل ضعيفاً ولم يتجاوز الثمانية حتى عام ١٩٧٩ عندما قفز هذا العدد إلى (٣٥) خمس وثلاثين، وتعدى هذه الزيادة الكبيرة إلى تعديل قانون الانتخابات رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ بالقانون ٢١ لسنة ١٩٧٩ الذى سمح بتخصيص ثلاثين مقعداً للمرأة كحد أدنى وبواقع مقعداً على الأقل فى كل محافظة.

وعلاوة على ذلك سمح هذا القانون للمرأة أن تنافس مع الرجال على كل المقاعد الأخرى مع عدم السماح للرجال بالتنافس على المقاعد المخصصة للمرأة، وهكذا تقدم إلى الترشيح فى انتخابات عام ١٩٧٩ مائتاً إمراة فازت ثلاثون منهم بمقاعد المرأة كما فازت ثلاث منهن كن يتنافسن مع الرجال على مقاعد غير مخصصة للمرأة.

وبالإضافة إلى ذلك مارس رئيس الجمهورية حقه الدستورى فى تعيين عشرة أعضاء إضافيين من بينهم اثنتان من المرأة وبالتالى أصبح العدد الإجمالى للمرأة العضوات فى البرلمان عام ١٩٧٩ خمساً وثلاثين والعضويتان المعينتان "مارى سلامة" و"جانيت كامل سعد" واستمرت هذه القفزة على الفصل التشريعى الرابع عام ١٩٨٤ حيث بلغ عدد العضوات فى المجلس إلى (٣٦) عضوة أى بنسبة ٧,٨% من اجمالى الأعضاء وتم تعيين عضوة واحدة هى "جانيت كامل سعد"، و(٣٥) عضوة منتخبة، ويمكن تفسير هذه القفزة غير الطبيعية إلى صدور القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ والمعدل بالقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٧٩، والذى خصص (٣٠) مقعداً على الأقل للمرأة وبالتالى وجدت مثل هذه الزيادات فى مشاركة المرأة فى البرلمان فى عامى ١٩٧٩، ١٩٨٤، ولكن بصدور القانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٨٦ والذى نص على إلغاء تخصيص الـ٣١ مقعداً للمرأة وإلغاء القوائم الاحتياطية.

- وفى عام ١٩٨٧ وصل عدد العضوات إلى (١٩) عضوة أى بنسبة ٣,٩% من إجمالى الأعضاء وتم تعيين أربع عضوات وهم "جانيت كامل سعد" و"الدكتورة ليلى تكلا" و"فوزية عبد الستار" و"سوسن ابراهيم على" و(١٥) عضوة منتخبة من اجمالى الأعضاء.
- ويلاحظ الباحث أن نسبة المشاركة للمرأة فى عام ١٩٨٧ مرتفعة بالنسبة للمعدل العام بخلاف عامى ١٩٧٩ و١٩٨٤ حيث استفادت المرأة من القوائم الحزبية النسبية، ولكن ما لبث أن صدر القرار بقانون ٢١٠ لسنة ١٩٩٠ بتعديل بعض أحكام قانون ٣٨ وإلغاء نظام الانتخابات بالقوائم الحزبية والأخذ بنظام الانتخاب الفردى، ولم يعد هناك فرصة للمرأة لا فى مقاعد لها ولا فى مكان فى قوائم حزبية وأصبح عليها أن تتنافس من جديد كما بدأت فى دوائر عامة مع الرجال.
- وفى عام ١٩٩٠ بلغ عدد العضوات (١٠) عضوات (٧) عضوات منتخبات و(٣) عضوات معينات وهن "الدكتورة فوزيه عبد الستار" و"حوريه مجاهد" و"الدكتورة منى مكرم عبيد" وبلغت نسبة المشاركة ٢,٢% من اجمالى الأعضاء وقد حرص رئيس الجمهورية فى استخدام حقه بتعيين عشرة أعضاء بالمجلس بإعطاء نصيب للمرأة فى محاولة للتغلب على اختلال النسبة لصالح الرجال، وكذلك المحاولة فى الاستفادة من العناصر المتميزة من النساء مع ضمان مشاركة الفئات المختلفة للمجتمع.
- أما فى عام ١٩٩٥ وصل عدد العضوات إلى (٩) تسع عضوات، أربع عضوات معينات وهن "أنجيل بطرس" والدكتورة "نوال النطاوى" "هناء سمير جبرة" و"يسرية لوزا" وخمس عضوات منتخبات، حيث بلغت نسبة مشاركة المرأة ١,٩% من إجمالى

الأعضاء.

- وفى عام ٢٠٠٠ بلغ عدد العضوات (١٢) عضوة، أربع عضوات معينات وهن "الدكتورة جورجيت صبحى" و"الدكتورة زينب رضوان" و"الدكتورة فائقة مسعد الرفاعى" و"الدكتورة هدى أحمد لطفى" وثمانى عضوات منتخبات وبلغت نسبة المشاركة فى المجلس ٢,٦% من إجمالى الأعضاء.
- أما فى عام ٢٠٠٥ بلغ عدد العضوات (٩) عضوات، أربع عضوات بالانتخاب، (٥) خمس عضوات معينات. وهذا التمثيل سجل انخفاضاً فى برلمان ٢٠٠٥ عن نظيره ٢٠٠٠، حيث حصلت المرأة فى برلمان ٢٠٠٠ على (١٢) مقعداً (٨ منتخبات، ٤ معينات).
- ونلاحظ فى هذا الجدول أيضاً أن عدد عضوات البرلمان منذ دخولهم عام ١٩٥٧ وحتى الآن (عام ٢٠٠٥) (١٦٤) عضوة (منهن سوريتان أثناء الوحدة). وقد انحصرت العضوية فى (٨١) امرأة فقط حيث تكرر دخول البعض من مجلس لآخر كما بلغ عدد العضوات المعينات منذ دخول المرأة البرلمان وحتى الآن (٢٧) أما المنتخبات فقد بلغ عددهن (١٣٧) عضوة.

ويوضح الشكل رقم (١) تطور عدد العضوات فى البرلمان
خلال الفترة من عام ١٩٥٧- ٢٠٠٥

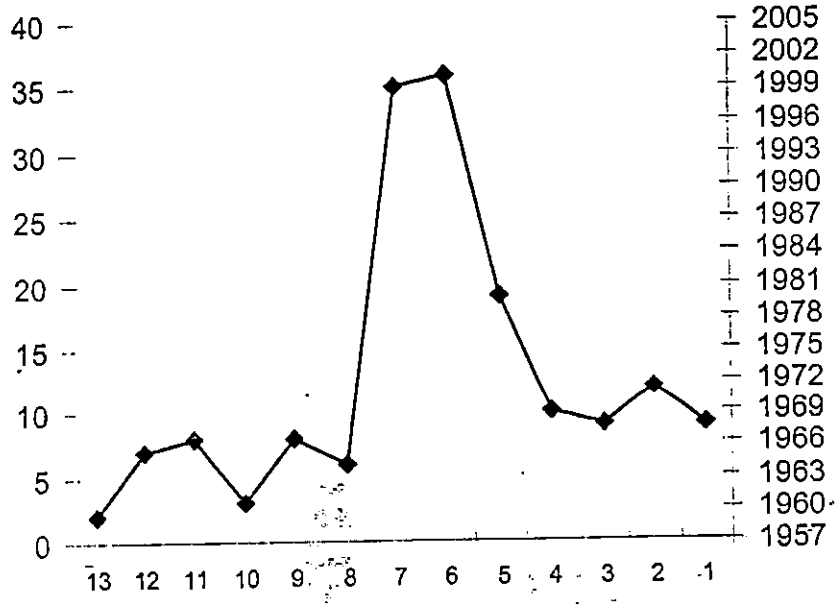

يتضح من الرسم البيانى أن هناك زيادة كبيرة فى عضوية المرأة فى البرلمان المصرى فى عام ١٩٧٩ ويفسر ذلك صدور القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٧٩ والذى خصص ٣٠ مقعداً على الأقل للمرأة. وبالتالى نجد أنه فى مجلس الشعب عام ١٩٧٩ دخلت ٣٥ امرأة وزاد العدد إلى ٣٦ امرأة عام ١٩٨٤ ولكن بصدور القانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٨٦ والذى نص على إلغاء تخصيص الـ ٣٠ مقعد وإلغاء القوائم الاحتياطية وإن كانت نسبة عام ١٩٨٧

مرتفعة بالنسبة للمعدل العام حيث استفادت المرأة من القوائم الحزبية ولكن ما لبث أن صدور القرار بقانون ٢٠١ لسنة ١٩٩٠ بتعديل بعض أحكام القانون السابق وإلغاء نظام الانتخاب بالقوائم الحزبية والأخذ بنظام الانتخاب الفردى، الأمر الذى دفع المرأة أن تنافس مع الرجال فى جميع الدوائر ومن ثم هبطت نسبة المشاركة إلى المستوى العادى الذى وصل إلى ٢,٣% من أعضاء المجلس عام ٢٠٠٥.

أما بالنسبة لمشاركة المرأة للعمل السياسى فى مجلس الشورى فقد شهد منذ إنشائه عام ١٩٨٠ مشاركة حقيقية ولكنها لا تزال ضعيفة وهذا ما يوضحه الجدول التالى.

جدول رقم (٢)

يوضح مشاركة المرأة فى مجلس الشورى

ونسبة هذه المشاركة بالنسبة لإجمالى الأعضاء[٥٣]

السنة	عدد المشاركات	إجمالى عدد أعضاء المجلس	نسبة المشاركات للاجمالى
١٩٨٠	٧	٢١٠	٣,٣
١٩٨٣	٧	٢١٠	٣,٣
١٩٨٦	٥	٢١٠	٢,٣
١٩٨٩	١١	٢٥٨	٤,٣
١٩٩٢	١٢	٢٥٨	٤,٦
١٩٩٥	١٥	٢٦٤	٥,٧
١٩٩٨	١٥	٢٦٤	٥,٧
٢٠٠١	١٥	٢٦٤	٥,٧
٢٠٠٤	١٨	٢٥٨	٦,٩٧
٢٠٠٧	٢٥	٢٦٨	٩,٣

يتضح من هذا الجدول ما يلى:-

- فى عام ١٩٨٠ بلغ عدد العضوات فى مجلس الشورى (٧) عضوات من اجمالى (٢١٠) عضواً، وفى عام ١٩٨٣ فقد بلغت نسبة المشاركة للمرأة فى عام ١٩٨٠ حيث بلغت نسبتها (٣,٣%) من اجمالى الأعضاء، أى أن (٧) عضوات فى المجلس، أما فى عام ١٩٨٦ بلغ عددهن (٥) عضوات بنسبة (٢,٣%) من اجمالى الأعضاء. وفى عام ١٩٨٩ بلغ عدد العضوات فى مجلس الشورى (١١) عضوة بنسبة ٤,٣ من اجمالى (٢٥٨) عضواً.
- أما فى عام ١٩٩٢ فقد بلغ عددهن (١٢) عضوة بنسبة ٤,٦% من إجمالى عدد الأعضاء والذى بلغ عددهن (٢٥٨) عضواً ولوحظ فى عام ١٩٩٥ زيادة عدد العضوات حيث بلغن (١٥) عضوة من اجمالى (٢٦٤) عضواً بنسبة (٥,٧%) من إجمالى الأعضاء.
- وفى عام ١٩٩٨ فقد بلغ عددهن (١٥) عضواً أيضا بنسبة (٥,٧%) من إجمالى الأعضاء والذى بلغ عددهم (٢٦٤) عضواً.
- أما فى عام ٢٠٠١ بلغ عددهن (١٥) عضوة بنسبة (٥,٧%) من إجمالى عدد الأعضاء والذين بلغ عددهم (٢٦٤) عضواً وفى عام ٢٠٠٤ فقد بلغ عددهن (١٨) عضوة بنسبة (٦٩,٧%) عضوة من إجمالى عدد الأعضاء والذين بلغ عددهم (٢٥٨) عضواً.
- وفى عام ٢٠٠٧ بلغ عددهن (٢٥) عضوة بنسبة (٩,٣%) عضوة من إجمالى عدد الأعضاء والذين بلغ عددهم (٢٦٨) عضواً.

ويرى الباحث أن جميع عضوات مجلس الشورى معينات خلال هذه السنوات السابقة فيما عدا الدكتورة "شفيقة ناصر" و"الدكتورة نبيلة الإبراشي" وهما اللتان دخلتا مجلس الشورى عند إنشائه كمنتخبتين فإن جميع عضوات مجلس الشورى معينات ويلاحظ ارتفاع نسبة التعليم فى مجلس الشورى، فالمجلس يضم حاصلات على اندكتوراه والماجستير ودبلوم الدراسات العليا والبكالوريوس والليسانس كما يلاحظ أيضاً مشاركة المرأة فى مكاتب لجان المجلس مثال على ذلك من العضوات اللاتى تكرر شغلهن لوكيلات اللجان النوعية فى المجلس هن الدكتورة حمديه زهران، سكينة فؤاد، والدكتورة أمينة الجندى والدكتورة زينب السبكى، والدكتورة سميحة القليوبى، والأستاذة عائشة عبد الهادى، والدكتورة أميمة أحمد، وتوجد أيضاً مشاركة للمرأة بمكاتب اللجان مثال على ذلك أمينات سر اللجان الدكتورة نبيلة الإبراشى، والدكتورة شفيقة ناصر، والدكتورة يمن الحماقى والدكتورة ماجى الحلوانى. ولم تتول المرأة أية لجنة غير الدكتورة فرخنده حسن حيث تولت رئاسة لجنة تنمية القوى البشرية والإدارية المحلية وبالطبع لم تتول رئاسة المجلس ولا منصب أى من وكيليه، واهتمت المرأة فى مجلس الشورى بالمسائل والقضايا القومية وكل ما يتعلق بالتنمية.

شكل رقم (٢) يوضح عدد العضوات فى مجلس الشورى
خلال الفترة من عام ١٩٨٠- ٢٠٠٧

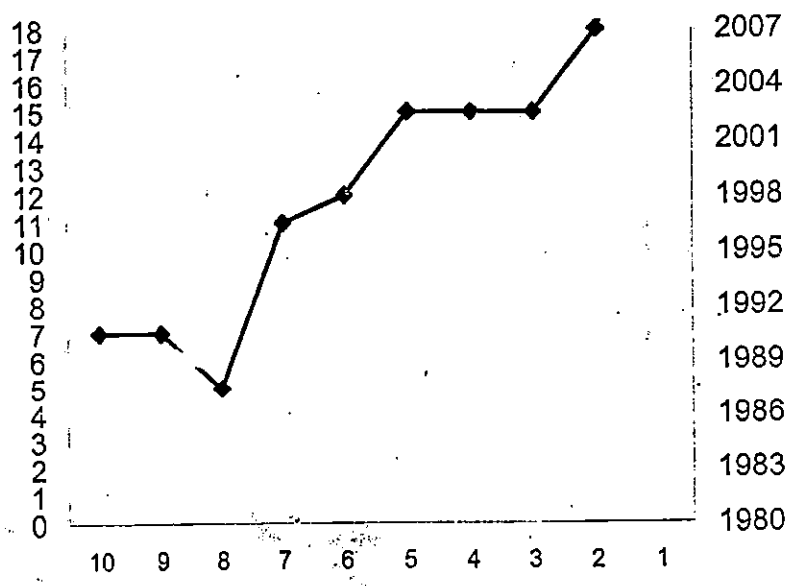

المرأة فى السلطة القضائية.

اتجهت مصر إلى تحقيق قدر من المساواة بين المرأة والرجل فى مجال تولى الوظائف القضائية حيث اتخذت مجموعة من الإجراءات فى هذا الإطار كالتالى:-

- تم تعيين العديد منهن فى هيئة قضايا الدولة وفى هيئة النيابة الإدارية وقد بلغ عدد النساء فى هيئة قضايا الدولة ٧٢ امرأة عام ٢٠٠٠ من مجموع عدد أعضاء الهيئة الذى بلغ ١٩١٢ عضواً، بلغ عدد النساء فى النيابة الإدارية نحو ٤٣٦ امرأة من مجموع

أعضائها البالغ نحو ١٧٢٦ بنسبة ٢٥%.

- تولت المرأة رئاسة هيئة النيابة الإدارية فترتين متتاليتين وشارك أعضاء هيئة النيابة الإدارية وهيئة قضايا الدولة من النساء فى الإشراف القضائى على الانتخابات التشريعية التى أجريت عام ٢٠٠٠ كما شاركن فى عضوية لجان التوفيق فى المنازعات الذى أخذ به المشرع المصرى بالقانون رقم ٧ لسنة ٢٠٠٠ إذ تتولى المستشارات السابقات من هيئتى قضايا الدولة والنيابة الإدارية رئاسة عدد من اللجان المشار إليها[٥٤].
- تولت المرأة منصب قاضية حيث صدر قرار رئيس الجمهورية فى ٢٠٠٣ بتعيين السيدة تهانى الجبالى عضواً فى هيئة المحكمة الدستورية العليا وهى أعلى درجات السلم القضائى، جاء القرار ليحسم حالة الجدل بشأن قضية تعين المرأة قاضية بعد معركة طويلة استمرت أكثر من ٥٠ عام من تقديم أول طلب لتولى منصب القضاء من الدكتورة/ عائشة راتب آنذاك، لاسيما وأنه لا توجد عوائق دستورية إذ ينص الدستور المصرى على أن جميع المصريين متساوون فى الحقوق والواجبات، كما لم تكن هناك عوائق شرعية إذ لا يوجد فى الدين الإسلامى ما يحول دون تولى المرأة القضاء[٥٥].
- وفى سبتمبر ٢٠٠٦ طلب وزير العدل من رئيس محكمة النقض رئيس المجلس الأعلى للقضاء فى مصر موافقة المجلس على تعيين المرأة "قاضية" من حيث المبدأ وطبقاً للقواعد المنصوص عليها فى قانون السلطة القضائية وذلك إعمالاً للمادة ٤٠ من الدستور المصرى.
- وفى إبريل ٢٠٠٧ أصدر الرئيس مبارك قراراً جمهورياً بتعيين ٣١ قاضية من اللاتى تم اختيارهن من بين ١٢٤ سيدة تقدمن لهذا العمل من عضوات هيئتى النيابة الإدارية وقضايا الدولة ويعد هذا القرار خطوة هامة على طريق المواطنة الكاملة[٥٦].

المرأة فى المجالس المحلية.

أما بالنسبة لمشاركة المرأة فى المجالس المحلية فقد شهد الآن ارتفاع ملحوظ فى انتخابات المحليات الأخيرة عام ٢٠٠٨ ولكنها لا تزال أمام المرأة المصرية الكثير من التمكين فى المحليات بدرجة أكبر عما كانت من قبل وهذا ما يوضحه الجدول التالى رقم (٣) عن تطور مشاركة المرأة فى المجالس المحلية.

يتبين لنا من خلال متابعة تطور مشاركة المرأة فى المجالس المحلية ارتفاع نسبة تمثيل المرأة ٩,٢% فى دورة عام ١٩٨٣ حيث خصصت فيها مقاعد للمرأة فى ظل النظام الانتخابى الفردى أو فى ظل القائمة النسبية، وتراجعت لتصبح ١,٥% عام ١٩٨٨، ثم إلى ١,٢% فى سنة ١٩٩٢، ثم تراوحت نسبة تمثيل المرأة بالمجالس الشعبية المحلية فى انتخابات ١٩٩٧ حوالى ١,٨% وذلك على المستوى الإجمالى حيث فازت ٨٤٩ امرأة فقط بمقاعد فى المجالس المحلية المختلفة من إجمالى ٤٧٣٨١ مقعد ومع ذلك تراوحت نسبة الإناث أعضاء المجالس المحلية بين حوالى ٠,٧% على مستوى القرى، وحوالى ٤,٥% على مستوى الأحياء، ويلاحظ أن النسبة الأكبر للمرأة جاءت على مستوى الأحياء ٤,٥% وربما يفسر ذلك بوجود الأحياء فى المحافظات المصرية والمدن الكبرى مثل القاهرة والجيزة وبورسعيد والإسكندرية ودرجة الوعى السياسى للمرأة فى هذه المناطق وفى ذات الإطار أيضاً ربما تفسر العادات والتقاليد والروابط العائلية انخفاض نسبة تمثيل المرأة فى المجالس المحلية القروية ٠,٧% وبلغت فى انتخابات عام ٢٠٠٢، ١,٧٤% فى أعقاب حملة ضخمة قادها المجلس القومى للمرأة لحث النساء على الترشيح والانتخاب.

- وفيما يتعلق بنتائج انتخابات عام ٢٠٠٨ فإن عدد المقاعد الإجمالى على جميع مستويات المجالس المحلية بلغ (٥٣٠٠١٠) مقعداً وحصلت المرأة على ٢٤٩٥ مقعداً من بين ٦ آلاف مرشحة على جميع المستويات[٥٨].

جدول رقم (٣)

يوضح تطور أعداد النساء بالمجالس المحلية

خلال الفترة من ١٩٨٣- ٢٠٠٨[٥٧]

الأعوام / المجالس المحلية	١٩٨٣		١٩٨٨		١٩٩٢		١٩٩٧		٢٠٠٢		٢٠٠٨	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
المحافظات	١٧٨٩	١٥	٢٤٣٦	٥,٦	٢٥٠٨	٤,٤	٣١٧٢	٣,٢	٣٢٢٧	٣,٥		
المراكز	٦٦٥٢	١٥,٢	٨٧٥٢	١,٨	٩٨٣٤	٤,٤	١٢٧٠٧	١,٠	١٢٩٦٩	٤,٥		
المدن	٣٢٥٤	١١	٣٧٧٢	٢,٣	٤١١٢	١,٣	٥٠٠٠	١,٧	٥١٤٦	٢,٩		
الأحياء	٦٥٦٠	١٠,٧	٩٧٨	٤,١	١٠١٨	٣,٧	١٢٥٤	٤,٥	١٧٣٢	٥,٢		
القرى	١٥٤٠٨	٥,٦	١٧٧٤	٠,٥	٢٠١٦	٠,٦	٢٥٢٤٨	٠,٧	٢٤٩٢٢	١,٣		
الإجمالي	٢٧٧٥٩	٩,٢	٣٣٦٧٨	١,٥	٣٧٦٣٢	١,٢	٤٧٣٨١	١,٨	٤٧٦٣٦	١,٧٤	٥٣٠٠١٠	٤,٧

المصدر: مركز معلومات مجلس الوزراء، ٢٠٠٤، ٢٠٠٨.

وبهذا فإن نسبة تمثيل المرأة فى المجالس الشعبية المحلية ارتفعت لتصل وفقا انتخاب ٢٠٠٨ إلى ٤,٧% على الرغم من هذا التقدم والذى تحقق بفعل دفع الأحزاب بعدد أكبر من المرشحات فى هذه الانتخابات والطريقة التى اتبعها الحزب الوطنى فى نسبة مرشحيه فيها، إلا أنه مازال أمام المرأة المصرية الكثير من العمل من أجل المشاركة بدرجة أكبر فى المجالس المحلية.

- وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن المرأة المصرية لم تشغل حتى الآن منصب رئيساً للمجلس الشعبى المحلى للمحافظة أو المركز أو حتى رئاسة اللجان الرئيسية فى المجالس وشغلت عدة نساء معدودات بعض المناصب الأخرى من رئيس مجلس حى أو وكيل للمجلس نذكر منهن على سبيل المثال السيدة سحر عثمان مدير عام بالخدمة المدنية بالجهاز المركزى للتنظيم والإدارة وأن رئيس مجلس محلى بمدينة نصر "شروق" فى انتخابات عام ٢٠٠٢ والتى فازت أيضاً فى انتخابات عام ٢٠٠٨ بالتزكية.

المرأة فى المجالس المحلية التنفيذية.

وتجدر الإشارة إلى أنه لم يتم تعيين امرأة فى منصب المحافظ أو نائب المحافظ حتى الآن ولا حتى فى منصب رئيس المركز أو سكرتير عام للمحافظة ولأول مرة تم تعيين المهندسة هناء عبد العزيز كسكرتير عام مساعد لمحافظة ٦ أكتوبر. أما بالنسبة لمناصب رؤساء المدن والأحياء والقرى فعدد من يشغلن هذه المناصب من النساء لا يتعدى أصابع اليد الواحدة، تتوزع على محافظات الجمهورية فى القليوبية وسوهاج وقرية نوماس وعافية بإسنا محافظة قنا، على الرغم من كثرة عدد هذه الوحدات المحلية (٢٨ محافظة ومدينة ذات وضع خاص هى الأقصر، ١٨٤ مركز، ٢٢٢ مدينة، ٧٨ حى، ١٢١٠ وحدة قروية محلية، ٤٦٧٣ قرية أم، ٢٦٦١١ كفر ونجع وعزبة) وهكذا[٥٩].

فمن الواضح أن المكسب المتحقق للمرأة المصرية بتغيير النص الذى ظل قائماً فى قانون العمد والمشايخ والذى كان يشترط فيمن يعين عمدة أو شيخ بلد أن يكون من الذكور، حيث ثبت أن هذا النص يخالف الدستور على الأقل فى مواده (٨)، (٤٠) وقد وافقت الحكومة المصرية والبرلمان المصرى على حذف هذا الشرط من القانون وأصبح من حق المرأة أن تشغل منصب العمدة أو شيخ بلد وهو ما أثمر تعيين أول امرأة فى منصب العمدة بأحد قرى محافظة أسيوط[٦٠].

أن المساهمة المتواضعة للمرأة فى السلطة المحلية يرجع إلى عدة اسباب: هامشية دور المجالس المحلية المنتخبة، وتركيبة النظام المحلى المعقدة، انتشار الفساد فى المحليات، وسيادة الخطاب الدينى فى العملية الانتخابية، والعادات والتقاليد، وضعف منظمات المجتمع المدنى المساندة للمرأة، تنميط دور الإعلام للمرأة، محدودية عدد المرشحات فى الانتخابات المحلية، وضعف الثقافة السياسية لدى الناخبين المحليين، انتشار الفقر وتأثيره على الترشح للانتخابات، انتشار الأمية، ضعف وهشاشة العمل الحزبى للمرأة، وضعف وإيمان الأحزاب بدور المرأة وقدرتها على المشاركة الفعالة، وعدم اقتناع المرأة بدورها، وعدم إيمان المرأة بقدرة المرأة، افتقاد وجود نماذج نسائية تحتذى للمرأة على المستوى المركزى، افتقاد مشروع يعبر عن قضايا المرأة وسيادة الثقافة الذكورية.

المرأة فى السلطة التنفيذية.

إن تمثيل المرأة فى مواقع السلطة التنفيذية (مجلس الوزراء والوزارات المختلفة) خلال ما يزيد عن نصف قرن يقتصر على وجود رمزى. فقد دخلت المرأة المصرية كوزيرة فى الحكومة منذ بداية الستينيات من القرن الماضى حيث تولت السيدة حكمت أبو زيد وزارة الشئون الاجتماعية فى سبتمبر ١٩٦٢.

يتضح من هذا الجدول التالى رقم (٤) أن تمثيل المرأة ضعيف جداً مقارنة بالذكور. فيلاحظ أن مستوى الوزير لم تحصل فيه المرأة على أكثر من موقعين خلال الفترة من ١٩٩٩- ٢٠٠٢، بينما زادت لتصبح ثلاثة في عام ٢٠٠٣ ثم عادت مرة أخرى إلى معدل وزيرتين عام ٢٠٠٨ وبعد التعديل الوزارى الأخير توجد ثلاث وزيرات هم: فايزة أبو النجا وزيرة للتعاون الدولى، وعائشة عبد الهادى وزيرة القوى العاملة والهجرة، ومشيرة خطاب وزيرة الدولة للأسرة والسكان.

جدول رقم (٤)
يوضح تمثيل المرأة فى السلطة التنفيذية

الدرجة	١٩٩٩			٢٠٠٠			٢٠٠٢			٢٠٠٣			٢٠٠٥			٢٠٠٨		
	إناث	ذكور	%	إناث	ذكور	%	إناث	ذكور	%	إناث	ذكور	%	إناث	ذكور	%	إناث	ذكور	%
وزير	٢	٧٤	٢,٨	٢	٦٨	٣	٢	٧٦	٢,٦	٣	٧٩	٣,٨	٣	٧٩	٣,٨	٤	٨٥	٤,٥
نائب وزير	١	٣٤	٣	-	٣١	-	-	١٥	-	-	١٦	-	١	١٤	٧,١	١	٠	١
وكيل أول وزارة	٢٨	٥٤٥	٥,١	٣٣	٥٨٥	٦	٢٤	٢٩٦	٨,١	٥٣	٥٨٩	٩	٣٩	٢٩٢	٣,٤	٣٦	٢٢٦	١٥,٦
وكيل وزارة	٤١٤	٣١٨٠	١٣	٤٦٣	٣٦٠٤	١٤,٧	٢٨٩	١٥٣٢	١٨,٩	٥٣٥	٣٣٦٩	١٥,٩	٣٨٣	١٧٦١	٢١,٧	٢٢٤	١٠٦٢	٢١,١

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء، الإدارة المركزية للمعلومات، ١٩٩٩- ٢٠٠٨.

كما اتضح من الجدول أيضاً أن المرأة لم تتبوأ موقع نائب وزير إلا اعتباراً من عام ٢٠٠٥ وبواقع نائب واحد حتى عام ٢٠٠٨ ونسبة حصول المرأة على وكيل أول وزارة سجلت ٥,١% فقط عام ١٩٩٩ إلا أن هذه النسبة زادت بنسبة ١٠,٨% فى الفترة من عام ١٩٩٩- عام ٢٠٠٨ لتكون ١٥,٦%، بينما كانت نسبة الزيادة موقع وكيل الوزارة بمقدار ٨,٩%[٦١].

المرأة فى التعليم والبحث العلمى.

تمثل الإناث بنسبة ٥٠% من مجموع المقيدين بالتعليم قبل الجامعى، وتصل نسبة المعلمات في التعليم الابتدائى إلى ٥٣% وفى التعليم الثانوى ٣٨%. هذا بالإضافة إلى أن أعضاء هيئة التدريس من السيدات فى الجامعات المصرية يمثلن ٥٥% ثم إن ٥٣% من الطاليات متخرجات فى كليات إنسانية و٣٩% منهن متخرجات فى كليات عملية وتمثل المرأة نسبة ٤٥% فى قطاع البحث العلمى.

جدول رقم (٥)
يكشف على حصول المرأة على مواقع السلطة
خلال السنوات الثمانى الماضية[٦٢].

البيـــان	ما قبل ٢٠٠٠	٢٠٠٢	٢٠٠٤	٢٠٠٦	٢٠٠٨
	عدد	عدد	عدد	عدد	عدد
درجة رئيس جامعة	١	-	-	١	-
درجة نائب رئيس جامعة	١	-	١	٤	٦
جهات تابعة لرئاسة الجمهورية "كادر خاص"	-	١	١	١	١
جهات تابعة لرئاسة الوزراء "سفيرة ممتازة"	-	-	١	٢	٢
الإجمالى	٢	١	٣	٨	٩

المصدر: الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة، الإدارة المركزية للمعلومات، ٢٠٠٨.

يتضح من هذا الجدول إن درجة رئيس جامعة لم تحصل عليها إلا سيدتان فقط كانت إحداهما قبل عام ٢٠٠٠ والأخرى عام ٢٠٠٦ وتشغل منصب رئيس المركز القومى لبحوث المياه.

وفى عام ٢٠٠٩ تم تعيين الأستاذة الدكتورة/ هند حنفى أول رئيسة لجامعة الإسكندرية تتولى جامعة فى مصر، وأيضاً تم تعيين الأستاذة الدكتورة سلوى الغريب فى موقع رئيس المجلس الأعلى للجامعات فى عام ٢٠٠٧ وفى عام ٢٠٠٦ تم تعيين ٤ سيدات فى منصب نائب رئيس الجامعة لشئون الدراسات العليا والبحوث فى عدد من الجامعات المصرية وتم تعيين ٣ سيدات فى مواقع السلطة واتخاذ القرار فى جهات تابعة لرئاسة الجمهورية ورئاسة مجلس الوزراء، منهن سيدتان فى مجلس المرأة والأمومة والطفولة والثالثة فى رئاسة جهاز حماية المستهلك[٦٣].

المرأة فى السلك الدبلوماسى والقنصلى.

تمثل المرأة ١٧% من رؤساء البعثات الخارجية وتمثل بنسبة ٢٥% فى السلك الدبلوماسى ومن بينهن السفيرات فى بعض الدول العربية والأجنبية.

فقد تولت العديد من المناصب فى السلك الدبلوماسى والقنصلى وقد شهد عدد الإناث فى هذا المجال ارتفاعاً مطرداً عبر السنوات الأخيرة، فمنذ عام ١٩٦١ تولت المرأة المصرية مناصب فى السلك الدبلوماسى والقنصلى حيث بلغ عدد السيدات اللاتى يعملن بالسلك الدبلوماسى والقنصلى من درجة سفير إلى درجة ملحق ٩٥ سيدة يمثلن نسبة ٢٠,٥% من إجمالى عدد أعضاء السلك الدبلوماسى والقنصلى.

كما بلغ عدد السيدات فى درجة سفير ٣٧ سيدة تشغل منهن ١٥ سفيرة منصب رئيس بعثة بالخارج (سفير أو قنصل عام)، وتشغل ١٩ منهن مناصب رئاسية بديوان عام الوزارة، حيث تتولى ٦ سفيرات منصب مساعد وزير الخارجية، إحداهن مساعد وزير الخارجية لشئون مكتب الوزير، كما بلغ عدد السيدات من درجة وزير مفوض إلى درجة ملحق ١٥٨ سيدة[٦٤].

المرأة فى العمل الحزبى.

لاشك أن الأحزاب المصرية لم تنجح فى إثبات نفسها على الساحة السياسية المصرية حيث تبين نتائج الانتخابات التشريعية الأخيرة أن أحزاب المعارضة مجتمعه لم تحصل إلا على ٢,٢% من مجمل مقاعد البرلمان.

جدول رقم (٦)

يوضح عضوية المرأة فى المستويات التنظيمية العليا بالأحزاب السياسية والمرشحات للانتخابات البرلمانية عام ٢٠٠٥[٦٥].

الحزب	عضوية المرأة فى أعلى مستوى تنظيمى%	مرشحات ٢٠٠٥	نسبة المرشحات إلى مجمل المرشحين %
الوطنى	%٢٢,٢	٦	%١,٣
الوفد	%٧	٢	%١,٦
الغد	%٢٤,٤	١ - ٤	%١,٣ - %٦,٦
التجمع	-	٤	٨,٧
الناصرى	%٥	-	-
الكرامة	%٢٣,٣	١	%٣٣,٣
الوسط	%٧,٧	-	-

- يتضح من هذا الجدول أن المرأة فى حزب الغد قد حازت أعلى درجة تمكين داخل الحزب بنسبة ٢٤,٤%، تليها المرأة فى حزب الكرامة ٢٣,٣%، ثم تليها المرأة فى الحزب الوطنى الديمقراطى "أمانة السياسات" ٢٢,٢%، بينما حازت المرأة فى حزب الوسط ٧,٧%، ثم الوفد ٧% أما المرأة فى الحزب الناصرى فقد حازت على ٥%.
- كما اتضح من الجدول أيضاً أن الحزب الوطنى الديمقراطى لم يرشح فى الانتخابات البرلمانية الأخيرة عام ٢٠٠٥ سوى (٦) سيدات فقط بنسبة ١,٣% من مجمل المرشحات، أما حزب الغد والذى حصل على أعلى نسبة للتمثيل الحزبى للمرأة لم يرشح من السيدات فى الانتخابات وحسب تصريحات قيادته والمصادر الأخرى ترشيح امرأة واحدة أو حتى ٤ سيدات سوى القليل وقد برر الحزب ذلك بغياب الكفاءات النسائية.

وبالنسبة لحزب التجمع فقد رشح ٤ سيدات فقط بنسبة ٨,٧% وذلك بنسبة متقدمة مقارنة بنسب ترشيح السيدات عن الأحزاب الأخرى، إلا أن برنامج الحزب لم يحمل أى جديد بخصوص دفع المشاركة السياسية للمرأة.

أما حزب الوفد فقد رشح سيدتان بنسبة ١,٦% بالرغم من أن حزب الوفد من أعرق الأحزاب السياسية المصرية فلم يستطع الحزب أن يحافظ على عدد المرشحات فى الانتخابات البرلمانية عام ٢٠٠٠ حيث وصل عدد المرشحات إلى (٨) سيدات فقط هبط هذا العدد بشكل كبير إلى مرشحتين فقط عام ٢٠٠٥ وقد يرجع ذلك الصراع والجمود فى الفترة السابقة للحزب قد طال سياسته تجاه المرأة.

وبالنسبة لحزب الكرامة فقد أقدم على ترشيح سيدة واحدة فى انتخابات ٢٠٠٥ تمثل ثلث عدد مرشحيه لهذه الانتخابات. ولكن لم تستطع هذه السيدة الفوز نظراً لتكثيف الضغوط ضدها فى محافظة بنى سويف.

المرأة فى النقابات المهنية.

تمثل المرأة بنسبة ١٧% من أعضاء مختلف النقابات المهنية من إجمالى المقيدين بها وذلك طبقاً لإحصائيات عام ٢٠٠٣، وتتمايز نسبة النساء من نقابة إلى أخرى إذ تصل إلى ٧٧% فى نقابة الممرضات عام ١٩٩٩، بينما ٥% فى نقابة الفنون التطبيقية[٦٦].

ثم ارتفع عدد العضوات داخل النقابات المهنية فى عام ٢٠٠٣ ففى نقابة مهن التمريض بلغت نسبة العضوية ٩١,٧% بينما كانت لا تزيد عن ٧٧% عام ١٩٩٩، وتليها فى هذا الشأن نقابة المهن الاجتماعية بنسبة ٥٥,٣%، وتحتل المركز الثانى عام ٢٠٠٤، بينما استمرت نقابة المهن التطبيقية فى المراكز الأخيرة بنسبة ٥,٢% عام ٢٠٠٣، وأيضاً كانت النقابة فى المركز الأخير عام ١٩٩٩ ولكن بنسبة أقل ٥% فقط[٦٧].

كما شهدت عضوية المرأة فى بعض النقابات تراجعاً ملحوظاً مثل نقابة المهن التعليمية، حيث كانت هذه النسبة ٤٤% عام ١٩٩٩، وتراجعت إلى ٣٩,١% عام ٢٠٠٤، وكذلك فى نقابة المهن الصحفية حيث كانت عضوية النساء فيها ٢٨% عام ١٩٩٩، وتراجعت إلى ٢٦,٣% عام ٢٠٠٣، بينما شهدت باقى النقابات زيادات متفاوتة فى عضوية النساء داخلها[٦٨].

وبلغت نسبة تمثيل المرأة فى النقابات العمالية ٣%، فمشاركة المرأة فى الدورات النقابية للانتخابات العمالية فى حالة الصعود فى الضغوط والهبوط فى نسبة تمثيلها داخل هذه النقابات، ففى الدورة النقابية (١٩٧٦- ١٩٧٩) وصل عدد السيدات إلى سبع سيدات، أما الدورة من (١٩٧٩- ١٩٨٣) شهدت انخفاضاً نسبياً فى تمثيل المرأة فقد وصل عدد السيدات إلى خمس سيدات على مستوى النقابة العامة، وفى الدورتى من عام (١٩٩١- ١٩٩٦)، (١٩٩٦- ٢٠٠١) استمر الثبات عن أربع نقابات فقط فى النقابات العامة، منهن اثنتان من الوجوه الجديدة، كما شهدت هذه الدورة ولأول مرة منذ ٢٥ عاماً تصعيداً للمرأة النقابية بتمثلها فى مجلس إدارة الاتحاد العام لنقابات عمال مصر حيث وصلت سيدة واحدة هى السيدة عائشة عبد الهادى إلى عضوية إدارة الاتحاد العام لعمال مصر، وفى الدورة النقابية (٢٠٠١- ٢٠٠٦) وصلت قيادة عمالية (عائشة عبد الهادى) إلى عضوية مجلس إدارة الاتحاد العام لنقابات عمال مصر من خلال موقع سكرتير المرأة العاملة وشئون الطفل من بين ٢٣ عضواً داخل الاتحاد أما فى مجالس إدارة النقابات العامة العمالية فتوجد ١١ سيدة فقط من بين ٥١٩ عضواً، أما بالنسبة للسيدات اللاتى فى مواقع اتخاذ القرار داخل اللجان النقابية العمالية، فقد بلغ عددهن ٣٥١ نقابة فى ١٧٥٢ لجنة نقابية[٦٩].

يتضح مما سبق محدودية انخراط المرأة فى عضوية النقابات العمالية والمهنية بشكل لا يتناسب إطلاقاً مع أوزان مشاركتها فى قوة العمل عموماً وأن مشاركتها فى المستويات القيادية للنقابات المهنية والعمالية هامشية ولا تكاد تذكر. كما اتضح ارتفاع نسبة مشاركة المرأة فى كل من نقابات التمريض والمهن الاجتماعية والمهن التعليمية وهى نقابات ترتبط بالأدوار النمطية للنساء.

تعقيب:

خلال ما يزيد على نصف قرن من حصول المرأة على حقوق المساواة بالرجل بموجب دستور ١٩٥٦ لم تحقق المرأة المصرية تقدماً ملموساً على صعيد التمثيل العادل فى مجالات العمل العام بكافة أنواعه الذى من المفترض أن يعكس حقيقة أنها تشكل نصف السكان فى مصر وتسهم بنسبة الخمس تقريباً فى قوة العمل. بالرغم من كل الجهود السابقة التى بذلت من مؤسسات الدولة والمجتمع المدنى ثم تأسيس مؤسسات تدعم رعاية المرأة وتمكينها سواء فى مكانتها العامة أو أحوالها الشخصية ومن بين تلك المؤسسات المجلس القومى للمرأة ودوره البارز فى تدريب الكوادر النسائية من جميع الأحزاب السياسية على التأهيل السياسى، والمجلس القومى للأمومة والطفولة ودوره البارز فى مبادرة تعليم الفتيات التى ترأسها سيدة مصر الأولى سوزان مبارك للقضاء على الفجوة النوعية فى التعليم بحلول ٢٠١٧، ومحاكم متخصصة للأسرة وتعديل بعض القوانين والمواد الدستورية المرتبطة بعمل المرأة ومنح الجنسية لأبناء الأم المصرية بما فى ذلك تعديل المادة (٦٢) من الدستور.

ويرى الباحث أن هناك فجوة قائمة بين الواقع المجتمعى لوضع المرأة وما يتطلبه من تغيير والواقع النظرى الذى ترسمه الدساتير والقوانين على النحو التالى:-

- تمثيل المرأة فى البرلمان المصرى. بلغت عدد عضوات البرلمان منذ دخولهن عام ١٩٥٧ وحتى آخر انتخابات برلمانية عام ٢٠٠٥ (١٦٤) عضوة، وقد انحصرت العضوية فى (٨١) امرأة فقط حيث تكرر دخول البعض من مجلس لآخر، كما بلغ عدد العضوات المعينات منذ دخول المرأة البرلمان وحتى الآن (٢٧) امرأة. وهذا حق من حقوق رئيس الجمهورية أن يعين عشرة أعضاء لمجلس الشعب بينهم سيدتان على الأقل، وبلغ عدد المنتخبات (١٣٧) عضوة. نتيجة لذلك زادت نسبة تمثيل المرأة فى البرلمان.
- أما تمثيل المرأة للعمل السياسى فى مجلس الشورى فقد زاد عدد العضوات منذ إنشاء المجلس عام ١٩٨٠ من (٧) عضوات من إجمالى (٢١٠) عضوة بنسبة ٣,٣% إلى (٢٥) عضوة عام ٢٠٠٧ بنسبة ٩,٣% عضوة من إجمالى عدد الأعضاء والذين بلغ عددهم (٢٦٨) عضواً. وهو ما يُعتبره الباحث من الإجراءات المؤسسية التى تهدف إلى تمكين المرأة وتعزى هذه النسبة إلى ارتفاع نسبة العضوات المعينات داخله بقرار جمهورى، مما يدل على أن تمكين المرأة المصرية هو أمر حتمى فى المرحلة الحالية.
- وبالنسبة لتمثيل المرأة فى المجالس المحلية فقد شهد الآن ارتفاع ملحوظ فى انتخابات المحليات الأخيرة عام ٢٠٠٨ لتصل إلى ٤,٧% على الرغم من هذا التقدم والذى تحقق بفعل دفع الأحزاب بعدد أكبر من المرشحات فى هذه الانتخابات والطريقة التى أتبعها الحزب الوطنى فى نسبة مرشحيه فيها، إلا أنه مازالت المرأة المصرية الكثير من التمكين فى المحليات بدرجة أكبر عما كانت عليه من قبل.

- أما تمثيل فى المجالس المجالس التنفيذية. فلم يتم تعيين امرأة فى منصب محافظ أو نائب محافظ ولأول مرة تم تعيين سكرتيرة عام لمحافظة ٦ أكتوبر وقد تم تعيين عدد قليل جداً من النساء رؤساء مدن وأحياء وقرى، كما شغلت المرأة لأول مرة منصب عمدة ومأذونة فى إحدى محافظات الوجه القبلى والبحرى.
- وتمثيل المرأة فى السلطة التنفيذية. زاد تمثيل المرأة إلى ثلاث وزيرات بعد التعديل الوزارى الأخير عام ٢٠٠٨، أما نسبة حصول المرأة على وكيل أول وزارة زادت بنسبة ١٠,٨% فى الفترة من عام ١٩٩٩- عام ٢٠٠٨ لتكون ١٥,٦%.
- أما بالنسبة للمرأة فى مجال التعليم والبحث العلمى: فقد بلغت نسبة المعلمات فى التعليم الابتدائى ٥٣%، وفى التعليم الثانوى ٣٨%، وفى الجامعات بنسبة ٥٣%، وبلت نسبة عضوات هيئة التدريس من السيدات فى الجامعات المصرية ٥٥%، ولأول مرة تم تعيين رئيس جامعة عام ٢٠٠٩، بالإضافة إلى تعيين امرأة فى موقع رئيس المجلس الأعلى للجامعات فى عام ٢٠٠٧، وتم تعيين (٤) سيدات فى منصب نائب رئيس الجامعة عام ٢٠٠٦، وكذلك تم تعيين (٣) سيدات فى مواقع السلطة واتخاذ القرار فى جهات تابعة لرئاسة الجمهورية ورئاسة مجلس الوزراء منهن سيدتان فى مجلس المرأة والأمومة والطفولة والأخرى فى جهاز حماية المستهلك.
- والمرأة فى السلك الدبلوماسى والقنصلى: زاد عدد السيدات فى درجة سفيرة إلى (٣٧) سفيرة، بالإضافة إلى عدد السيدات من درجة وزير مفوض إلى درجة ملحق (١٥٨) سيدة.
- أما بالنسبة للمرأة فى العمل الحزبى لم تنجح المرأة فى إثبات نفسها على الساحة السياسية المصرية حيث تبين نتائج الانتخابات التشريعية الأخيرة أن أحزاب المعارضة مجتمعه لم تحصل إلا على ٢,٢% من مجمل مقاعد البرلمان.
- وتمثيل المرأة فى النقابات المهنية. فقد اتضح محدودية انخراط المرأة فى عضوية النقابات العمالية والمهنية بشكل لا يتناسب إطلاقاً مع أوزان مشاركتها فى قوة العمل عموماً وأن مشاركتها فى المستويات القيادية للنقابات المهنية والعمالية هامشية.

يتضح مما سبق انخفاض تمثيل المرأة المصرية فى مواقع السلطة التنفيذية وارتفاع نسبة تمثيلها فى المستوى دون الوزارى، وكذلك تواجد المرأة فى السلطة يُعتبر تمثيلاً رمزياً ذا سلطة محددة.

الإطار الميدانى للدراسة

أسلوب الدراسة ومصادر جمع البيانات:

تُعد الدراسة فى هذا البحث من أنماط البحوث والدراسات الوصفية التحليلية حيث تسعى إلى التعرف على واقع التمكين السياسى للمرأة من خلال ما هو معلن فى التشريعات القانونية ومدى وعيها بحقوقها ومشاركتها فى العملية السياسية والوقوف على أهم المعوقات التى تعوق التمكين السياسى للمرأة وكذلك التعرف على الجهود الحكومية التى تبذل لتمكين المرأة سياسياً وقد اعتمدت الدراسة على نوعين من البيانات أولهما البيانات الثانوية التى تم الحصول عليها من عدة مصادر مختلفة منشورة هذا بالإضافة إلى البيانات الأولية والتى تم جمعها عن طريق استمارة استبيان بالمقابلة الشخصية وأيضاً مقياس لقياس درجة التمكين السياسى للمرأة.

منهج الدراسة:

تستند الدراسة على المنهج التحليلى المقارن فهو من أنسب المناهج لطبيعة الدراسة الحالية وهو منهج لا يقف عند مجرد الوصف، بل يمتد لتفسير البيانات والمعلومات وتحليلها لاستنباط دلالات ذات مغزى تفيد فى الوقوف على ماهية التمكين السياسى للمرأة فى الأدبيات والاتجاهات الفكرية المعاصرة ورصد واقع ومعوقات التمكين السياسى لها. كما اعتمدت الدراسة أيضاً على منهج المسح الاجتماعى بالعينة لأنه يتمشى مع طبيعة الدراسة حيث قام الباحث بعمل مسح بالعينة بطريقة عمدية من مهن مختلفة وهم (عضوات هيئة تدريس بالجامعة- عاملات بالقطاع الحكومى- عضوات فى نقابات مهنية- عاملات بالقطاع الخاص- ربات البيوت).

أدوات الدراسة:

فى ضوء الهدف من الدراسة والاستعانة بالأدبيات التى تناولت قضية التمكين السياسى للمرأة تم إعداد الأدوات التى استخدمت فى جمع بيانات الدراسة الميدانية وهى استمارة الاستبيان ومقياس لقياس درجة وواقع التمكين السياسى للمرأة خلال أربعة مؤشرات وهم: (الحق فى الانتخاب والترشيح فى الانتخاب- الحق فى العضوية فى الأحزاب السياسية- الحق فى تقلد الوظائف السياسية والإدارية بلا تمييز- العضوية فى النقابات والجمعيات الأهلية.

وفيما يلى وصف لأدوات الدراسة والخطوط المنهجية التى اتخذت شأنها وذلك على النحو التالى:-

١- استمارة الاستبيان:

تضمنت استمارة الاستبيان ثمانية وعشرون سؤالاً تحتوى على كل المعيطات التى يريد الحصول عليها والتى تخدم أهداف البحث وتساؤلاته حيث اشتملت على البيانات التالية:-

- بيانات أولية على المبحوثات وتشمل (السن- الحالة الاجتماعية- الديانة- الحالة التعليمية- الدخل- العضوية الحزبية- العضوية النقابية- العضوية فى جمعيات أهلية).
- بيانات خاصة بوعى المرأى بحقوقها القانونية والدستورية والمعوقات التى تعوق التمكين السياسى للمرأة.

أ- تجربة صياغة استمارة الاستبيان:

بعد تصميم أداة الدراسة فى صورتها شبه النهائية تم اختبارها عن طريق تطبيقها

على (٥٠) مفردة حتى يمكن اكتشاف مدى صلاحيتها وملاءمتها قبل استخدامها فى البحث إذ تم كشف الأخطاء فى صياغة بعض الأسئلة وترتيبها وقد أعطى هذا الاختبار المبدئى لبناء الاستمارة الفرصة للتصحيح صياغة بعض الأسئلة وإعادة ترتيب هذه الأسئلة مرة أخرى والتعرف على الوقت اللازمة لجمع البيانات وإضافة أسئلة أخرى واستبعاد أسئلة لا داعى لها ثم قام الباحث بمراجعة الاستمارة فى الميدان للتأكد من استيفاء البيانات.

ب- ثبات الاستبيان:

الثبات هو مدى الاتساق بين البيانات التى تم جمعها بإعادة تطبيق نفس المقاييس على نفس الأفراد أو الظواهر وفى نفس الظروف أو تحت الظروف متشابهة إلى قدر ميسور فالمقصود من درجة ثبات أية أداة للبحث هو الاتساق بين الدرجات التى يحصل عليها نفس الأفراد بتطبيق الأداة فى مناسبات متعددة وحساب معامل الثبات فى هذه الدراسة لقضايا التمكين السياسى استخدم الباحث إعادة الاختبار باعتبارها أنسب الطرق وأوضحها للبحوث الاجتماعية، ومن أهم الاحتياطات التى اتخذت عند إعادة الاختبار من حيث تحديد المدة وقد راعى الباحث ألا تكون المدة طويلة حتى لا تتدخل بعض العوامل الجديدة التى تدور حولها أسئلة الاستبيان.

ولذا تمت إعادة اختبار استمارة الاستبيان على ٥٠ مفردة سبق تطبيق الاستمارة عليهم من إجمالى العينة (٢٠٠) مفردة من المبحوثات وتم التطبيق أى بعد مرور فترة تراوحت ثلاثة أسابيع وتم حساب معامل الثبات باستخدام نسب الاتفاق لكل سؤال من أسئلة الاستبيان على حده، وقد أسفرت النتائج عن ارتفاع نسبة الاتفاق حيث تراوحت بين ٧٠-٨٥% لجميع الأسئلة وهو معامل ثبات مرتفع مما يدل على ثبات المقياس والاعتماد عليه فى الدراسة.

جـ صدق الاستبيان:

الهدف من تحقيق صحة الاستبيان هو أن تكون الإجابات على أسئلة الاستبيان صادقة أو بعبارة أخرى أن تؤدى الأسئلة إلى الكشف عن الظواهر أو السمات من أجلها يجرى البحث وقد استخدم الباحث صدق الاستمارة كالتالى:-

١- روعى فى تصميم بنود استمارة الاستبيان أن تعكس جوانب قضية التمكين السياسى للمرأة ومدى وعيها بحقوقها القانونية والدستورية والمعوقات التى تعوق عملية التمكين السياسى لها.

٢- صدق الاتفاق الداخلى من خلال المقارنة بين إجابات المبحوثات على البنود للكشف عن مدى اتفاقها أو تعارضها، تبين أن الإجابات جاءت على نحو متسق وهذا مؤشر لصدق الاتفاق الداخلى.

مقياس لقياس التمكين السياسى للمرأة.

قام الباحث بإعداد مقياس لقياس درجة التمكين السياسى للمرأة تتوافر فيه مؤشرات القياس وذلك من خلال اتباع الخطوات التالية:-

خطوات إعداد المقياس:

- تم الإطلاع على بعض الدراسات العربية والأجنبية الخاصة بالتمكين السياسى للمرأة وكذلك الأطر النظرية التى تناولت قضية التمكين السياسى وتم من خلال ذلك بناء المقياس وتم عرضه على بعض المتخصصين فى اللغة العربية لمراجعته لغوياً، وتم استبعاد العبارات غير المفهومة أو غير واضحة المعنى.

بعد ذلك تم تحديد المؤشرات الرئيسية للمقياس وهى كالتالى:-

١- الحق فى الانتخاب والترشيح.
٢- الحق فى العضوية فى الأحزاب السياسية.
٣- الحق فى تقلد الوظائف السياسية والإدارية بلا تميز.
٤- العضوية فى النقابات والجمعيات الأهلية.

- كما تم عرض المقياس على هيئة المحكمين من أعضاء هيئة التدريس المتخصصين فى المقاييس وذلك بهدف معرفة مدى تحقيق الأبعاد الفرعية للهدف من المقياس، مدى ملائمة البنود والأبعاد ومدى وضوح العبارات وملاءمة الصياغة وقد أخذ الباحث بما اتفق عليه ٨٠% من المحكمين وتم استبعاد البنود التى لم تحصل على تلك النسبة.
- ثم تم تطبيق هذا المقياس فى صورته الأولية على عينة الدراسة الاستطلاعية التى بلغ عددها (١٠٠) مفردة من خمسة عينات السيدات من مهن مختلفة. (عضوات هيئة تدريس بالجامعة- عاملات بالقطاع الحكومى- عضوات فى نقابات مهنية- عاملات بالقطاع الخاص- ربات البيوت). والمقياس فى صورته الأولية (٤٣) ثلاثة وأربعون عبارة وقد تم حذف العبارات غير دالة وبذلك وصلت عدد العبارات إلى (٣٠) ثلاثون عبارة. وقد اتبع الباحث طريقة ليكرت *i ert* فى بناء المقياس وذلك بالإجابة (موافق- غير متأكد- غير موافق) وتكون الدرجات على هذه الاختبارات إذا كانت العبارات موجبة (٣، ٢، ١) على الترتيب أما إذا كانت العبارات سالبة تكون الدراجات على النحو التالى (١، ٢، ٣).

حساب صدق المقياس:

تم حساب صدق التجانس الداخلى كمؤشر لصدق التكوين من خلال استخراج معامل الارتباط بين درجة كل عبارة ودرجة البعد الفرعى، ودرجة كل عبارة ودرجة المقياس الكلى وذلك لاستبعاد العبارات التى لا ترتبط ارتباطاً دالاً سواء بدرجة البعد الفرعى أو بالدرجة الكلية للمقياس.

جدول رقم (٧)
يوضح معاملات الارتباط بين عبارات المقياس والمجموع الكلي

رقم العبارة	معاملات الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط
١	٠,٥١٥	٦	٠,٤٨٢	١١	٠,٤٢٢	١٦	٠,٤٧٥	٢١	٠,٣٢٧	٢٦	٠,٣٣٧
٢	٠,٥٤٤	٧	٠,٢١٧	١٢	٠,٣٣٥	١٧	٠,٣٢٨	٢٢	٠,٦٥٨	٢٧	٠,٣٦٩
٣	٠,٣١٧	٨	٠,٦٨٧	١٣	٠,٦١٣	١٨	٠,٣٧٨	٢٣	٠,٢٨٩	٢٨	٠,٣١٥
٤	٠,٥٥٣	٩	٠,٣٦٨	١٤	٠,٥٩٣	١٩	٠,٤٤٤	٢٤	٠,٦٢٧	٢٩	٠,٦١١
٥	٠,٤٢٢	١٠	٠,٦٧٢	١٥	٠,٤٠٨	٢٠	٠,٣٦٩	٢٥	٠,٤٣١	٣٠	٠,٤٣٩

ن = ١٠٠ رح = ٩٨

* دالة عند مستوى معنوية ٠,٠١

** دالة عند مستوى معنوية ٠,٠٥

يتضح من هذا الجدول أن عبارات المقياس كلها دالة عند مستوى معنوية ٠,٠١، ٠,٠٥ مما يدل على تماسك المقياس والاعتماد عليه فى قياس قضية التمكين السياسى للمرأة وعلى أفراد العينة الأساسية.

جدول رقم (٨)
يوضح معاملات الارتباط بين درجة كل بعد من أبعاد المقياس
والدرجة الكلية للمقياس.

م	البعد	م. الارتباط
١	التصويت والترشيح في الانتخابات	٠,٧٤
٢	العضوية في الأحزاب السياسية	٠,٦٩
٣	تقلد الوظائف السياسية والإدارية	٠,٦٣
٤	العضوية في النقابات والجمعيات الأهلية	٠,٧٠
٥	المقياس ككل	٠,٧٢

يتضح من الجدول رقم (٨) أن جميع معاملات الارتباط بين كل بعد والدرجة الكلية للبعد دالة عند مستوى معنوية ٠,٠١

ثبات المقياس:

استخدم الباحث طريقة إعادة الاختبار لحساب ثبات المقياس على أفراد العينة الاستطلاعية الخمسة ثم إعادة إجراء الاختبار بعد مضى ثلاثة أسابيع وتم حساب معامل الارتباط بين درجات التطبيق الأول ودرجات التطبيق الثانى وكانت الدرجة الكلية للمقياس (٠,٧٢) بما يشير إلى درجة عالية من الثبات والجدول التالى يوضح معاملات الثبات لمقياس التمكين السياسى للمرأة بطريقة إعادة إجراء الاختبار.

جدول رقم (٩)
يوضح معاملات الثبات لمقياس التمكين السياسي للمرأة

م	البعد	م. الارتباط
١	التصويت والترشيح في الانتخابات	٠,٧٢
٢	العضوية في الأحزاب السياسية	٠,٦٨
٣	تقلد الوظائف السياسية والإدارية	٠,٧٠
٤	العضوية في النقابات والجمعيات الأهلية	٠,٧٥
٥	المقياس ككل	٠,٧٤

ن= ١٠٠ رح= ١٩٨
د دالة عند مستوى معنوية ٠,٠١ إذ بلغت قيمتها ٠,١٨١
د دالة عند مستوى معنوية ٠,٠٥ إذ بلغت قيمتها ٠,١٣٨

يتضح من الجدول رقم (٩) أن جميع معاملات الثبات للأبعاد أن جميع معاملات الارتباط بين كل بعد والدرجة الكلية للبعد دالة عند مستوى معنوية ٠,٠١ مما يدل على ثبات المقياس والاعتماد عليه فى العينة الكلية للدراسة.

عينة الدراسة:

شملت عينة الدراسة مجموعة من النساء بلغت قوامها (٢٠٠) مفردة اختيروا بطريقة عمدية من بين مفردات الدراسة الخمسة فى مدينة المنيا فى شرائح اجتماعية واقتصادية مختلفة، أضف إلى أن الحد الأدنى للمستوى التعليمى هو القدرة على القراءة والكتابة كذلك حصول المفردات على حق التصويت والبطاقة الانتخابية وقد كانت العينة على النحو التالى:

أولاً: عضوات هيئة التدريس بجامعة المنيا حيث بلغ عددهن (٤٠) أربعون عضوة موزعين على الكليات الجامعية التالية:-

١- كلية الآداب (٥) عضوات.
٢- كلية التربية (٥) عضوات.

٣- كلية الصيدلة (٥) عضوات.
٤- كلية الزراعة (٥) عضوات.
٥- كلية الهندسة (٥) عضوات.
٦- كلية دار العلوم (٥) عضوات.
٧- كلية الطب (٥) عضوات.
٨- كلية العلوم (٥) عضوات.

ثانياً: عضوات بالنقابات المهنية وقد بلغ عددهن (٧٠) سبعون عضوة مهنية موزعين كالتالى:-
١- نقابة المعلمين (١٠) عضوات.
٢- نقابة الاجتماعيين (١٠) عضوات.
٣- نقابة المحامين (١٠) عضوات.
٤- نقابة المهندسين (١٠) عضوات.
٥- نقابة الصيادلة (١٠) عضوات.
٦- نقابة الأطباء (١٠) عضوات.
٧- نقابة العلميين (١٠) عضوات.

ثالثاً: عاملات بالقطاع الحكومى وقد بلغ عددهن (٥٠) خمسون عضوة موزعين كالتالى:-
١- مديرية التضامن الاجتماعى (١٠) عاملات.
٢- مديرية الشباب والرياضة (١٠) عاملات.
٣- مديرية الصحة (١٠) عاملات.
٤- مديرية الزراعة (١٠) عاملات.
٥- جامعة المنيا (١٠) عاملات.

رابعاً: عاملات بالقطاع الخاص وقد بلغ عددهن (٢٥) خمسة وعشرون عاملة موزعين كالتالى:-
١- جمعية سيدات الأعمال (١٥) سيدات.
٢- شركة الأزياء الحديثة وهانو بالمنيا (١٠) سيدات.

خامساً: ربات البيوت، وقد بلغ عددهن (١٥) خمسة عشر ربة بيت اختيروا من أحياء مختلفة بمدينة المنيا.

وفيما يلى عرض لأهم خصائص عينة الدراسة فى ضوء عدد من المتغيرات الرئيسية التى تتمثل فى السن- الديانة- الحالة الاجتماعية- الحالة التعليمية- الدخل- العضوية فى الأحزاب السياسية- العضوية فى نقابة مهنية- العضوية فى جمعية أهلية.

جدول رقم (١٠)
توزيع عينة المبحوثات حسب السن

العينة / فئات العمر	عضوات هيئة تدريس		عاملات بالقطاع الحكومي		عضوات نقابات مهنية		عاملات بالقطاع الخاص		ربات بيوت		الإجمالى	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
أقل من ٣٠ سنة	٤	١٠	٩	١٨	٧	١٠	٢	٨	٢	١٣,٣	٢٤	١٢
٣٠- ٤٠ سنة	٩	٢٢,٥	١٤	٢٨	٢٥	٣٥,٧	٤	١٦	٤	٢٦,٧	٥٦	٢٨
أكثر من ٤٠ سنة	٢٧	٦٧,٥	٢٧	٥٤	٣٨	٥٤,٣	١٩	٧٦	٩	٦٠	١٢٠	٦٠
الإجمالي	٤٠	١٠٠	٥٠	١٠٠	٧٠	١٠٠	٢٥	١٠٠	١٥	١٠٠	٢٠٠	١٠٠

يتضح من هذا الجدول رقم (١٠) والذى يبين توزيع العينة وفقاً لسن المبحوثات أن فئات السن الأقل من ٣٠ سنة كانت بنسبة ١٢% من حجم العينة، وبلغت فئات السن من ٣٠- ٤٠ سنة ٢٨% من حجم العينة، بينما بلغت نسبة سن المبحوثات الأكثر من ٤٠ سنة ٦٠% أى أن معظم المشاركات فى النشاط السياسى والاجتماعى والاقتصادى من المبحوثات تزداد نسبتهم بعد سن الأربعين ونظراً لنضجهم سياسياً واجتماعياً وانخراطهن فى العمل السياسى والأهلى والنقابى والتنموى داخل المجتمع، أما فترة أقل من ٣٠ سنة فقد انخفضت نسبة المبحوثات لأن فى هذه المرحلة السنية يبحثون فيها عن فرص عمل وتكوين أسرة أفضل من انخراطهم فى العمل السياسى والتنموى، بالإضافة إلى عدم قدرة الفتيات على اتخاذ قرارات صائبة لقلة الخبرة.

وبتحليل بيانات عينة المبحوثات الخمسة اتضح الآتى:-

- فى عينة عضوات هيئات التدريس ارتفع نسبة فئة العينة الأكثر من ٤٠ سنة حيث بلغت نسبتهم ٦٧,٥% من حجم العينة، ثم تليها نسبة الفئة العمرية من ٣٠- ٤٠ سنة حيث بلغت نسبتهن ٢٢,٥%، بينما بلغت نسبة الفئة العمرية الأقل من ٣٠ سنة ٩% من حجم العينة.

- أما فى عينة العاملات بالقطاع الحكومى. فقد ارتفع نسبة سن المبحوثات فى الفئة العمرية الأكثر من ٤٠ سنة حيث بلغت نسبتهن ٥٤% من حجم العينة، ثم تليها الفئة العمرية من ٣٠- ٤٠ سنة حيث بلغت نسبة المبحوثات ٢٨%، ثم بلغت نسبة الفئة العمرية الأقل من ٣٠ سنة ١٨% من حجم العينة.
- وبالنسبة لعينة عضوات النقابات المهنية فقد ارتفع نسبة المبحوثات اللاتى يقعن فى الفئة العمرية الأكثر من ٤٠ سنة حيث بلغت نسبتهن ٥٤,٣% من حجم العينة، بينما بلغت نسبة المبحوثات فى الفئة العمرية من ٣٠- ٤٠ سنة ٣٥,٧% من حجم العينة، وقد بلغت نسبة سن المبحوثات فى الفئة العمرية الأقل من ٣٠ سنة ١٠% من حجم العينة.
- وفى عينة العاملات بالقطاع الخاص. فقد ارتفع نسبة الفئات العمرية الأكثر من ٤٠ سنة حيث بلغت نسبتهن ٧٦% من حجم العينة، ثم تليها نسبة سن المبحوثات والتى تقع فى الفئة العمرية من ٣٠- ٤٠ سنة حيث بلغت نسبتهن ١٦%، بينما بلغت نسبة المبحوثات فى الفئة العمرية الأقل من ٣٠ سنة ٨% من حجم العينة.
- أما فى عينة ربات البيوت. فقد ارتفع نسبة المبحوثات فى الفئة العمرية الأكثر من ٤٠ سنة حيث بلغت نسبتهن ٦٠% من حجم العينة ثم تليها نسبة سن المبحوثات والتى تقع فى الفئة العمرية من ٣٠- ٤٠ سنة حيث بلغت نسبتهن ٢٦,٧% بينما بلغت نسبة سن المبحوثات الأقل من ٣٠ سنة حيث بلغت نسبتهن ١٣,٣% من حجم العينة.

جدول رقم (١١)
توزيع عينة المبحوثات حسب الحالة الاجتماعية

العينة / الحالة الاجتماعية	عضوات هيئة تدريس		عاملات بالقطاع الحكومى		عضوات نقابات مهنية		عاملات بالقطاع الخاص		ربات بيوت		الإجمالى	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
غير متزوجة	٤	١٠	٧	١٤	١٠	١٤,٣	٤	١٦	١	٦,٧	٢٦	١٣
متزوجة	٣٠	٧٥	٣١	٦٢	٤٧	٦٧,١	١٨	٧٢	٩	٦٠	١٣٥	٦٧,٥
مطلقة	-	-	٤	٨	٢	٢,٩	١	٤	٣	٢٠	١٠	٥
أرملة	٦	١٥	٨	١٦	١١	١٥,٧	٢	٨	٢	١٣,٣	٢٩	١٤,٥
الإجمالي	٤٠	١٠٠	٥٠	١٠٠	٧٠	١٠٠	٢٥	١٠٠	١٥	١٠٠	٢٠٠	١٠٠

يتضح من الجدول رقم (١١) والذى يبين توزيع عينة المبحوثات حسب الحالة الاجتماعية ارتفاع نسبة المتزوجات من عينة الدراسة الكلية حيث بلغت نسبتهن ٦٧,٥%، بينما بلغت نسبة الأرامل من المبحوثات ١٤,٥% من حجم العينة، ثم تليها نسبة غير المتزوجات فقد بلغت نسبتهن ١٣% من حجم العينة، بينما بلغت نسبة المطلقات من المبحوثات ٥% من حجم عينة الدراسة الكلية.

وبتحليل بيانات عينة المبحوثات الخمسة اتضح الآتى:-

- أن عينة عضوات هيئة التدريس بلغت نسبة المتزوجات من المبحوثات فيها ٧٥%. ثم تليها نسبة الأرامل حيث بلغت نسبتهن ١٥% من حجم العينة بينما بلغت نسبة غير المتزوجات ١٠% من حجم العينة.

- أما فى عينة العاملات بالقطاع الحكومى فقد بلغت نسبة المتزوجات ٦٢%، ثم تليها نسبة الأرامل حيث بلغت نسبتهن ١٦% من حجم العينة بينما بلغت نسبة غير المتزوجات ١٤%، ثم بلغت نسبة المطلقات ٨% من حجم العينة.
- وبالنسبة لعينة عضوات النقابات المهنية فقد ارتفعت نسبة المتزوجات حيث بلغت نسبتهن ٦٧,١%، ثم تليها نسبة الأرامل حيث بلغت نسبتهن ١٥,٧% من حجم العينة، بينما بلغت نسبة غير المتزوجات ١٤,٣%، وبلغت نسبة المطلقات ٢,٩% من حجم العينة.
- وفى عينة العاملات بالقطاع الخاص. فقد بلغت نسبة المتزوجات ٧٢% من حجم العينة، ثم تليها نسبة غير المتزوجات حيث بلغت نسبتهن ١٦%، بينما بلغت نسبة الأرامل ٨% من حجم العينة، ثم تليها نسبة المطلقات حيث بلغت نسبتهن ٤% من حجم العينة.
- أما فى عينة ربات البيوت. فقد بلغت نسبة المتزوجات ٦٠%، ثم تليها نسبة المطلقات حيث بلغت نسبتهن ٢٠% من حجم العينة بينما بلغت نسبة الأرامل ١٣,٣% من حجم العينة، ثم بلغت نسبة غير المتزوجات ٦,٧% من حجم العينة.

ويتضح مما سبق ارتفاع نسبة المتزوجات من مبحوثات عينة الدراسة الكلية حيث بلغت نسبتهن ٦٧,٥%، وبالتالى تعكس هذه النتيجة الاستقرار الأسرى العام الذى يساعد على المشاركة فى أوجه الأنشطة المختلفة سياسياً واجتماعياً واقتصادياً وثقافياً بحثاً عن إثبات ذاتهن فى كافة المجالات المختلفة.

جدول رقم (١٢)

توزيع عينة المبحوثات حسب الحالة التعليمية

العينة / الحالة التعليمية	عضوات هيئة تدريس		عاملات بالقطاع الحكومى		عضوات نقابات مهنية		عاملات بالقطاع الخاص		ربات بيوت		الاجمالى	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
تقرأ وتكتب	-	-	٢	٤	-	-	٢	٨	٣	٢٠	٧	٣,٥
تعليم متوسط	-	-	١٥	٣٠	١٥	٢١,٤	١٠	٤٠	٧	٤٦,٧	٥٧	٢٨,٥
تعليم جامعى	-	-	٢٣	٤٦	٥٠	٧١,٤	١٢	٤٨	٥	٣٣,٣	٩٠	٤٥
تعليم فوق الجامعى	٤٠	١٠٠	-	-	٥	٧,٢	١	٤	-	-	٤٦	٢٣
الإجمالى	٤٠	١٠٠	٥٠	١٠٠	٧٠	١٠٠	٢٥	١٠٠	١٥	١٠٠	٢٠٠	١٠٠

يتضح من الجدول رقم (١٢) والذى يبين توزيع عينة المبحوثات حسب الحالة التعليمية ارتفاع نسبة الحاصلات على المؤهلات الجامعية حيث بلغت نسبتهن ٤٥% من حجم عينة الدراسة الكلية، ثم تليها نسبة الحاصلات من المبحوثات على مؤهلات متوسطة حيث بلغت نسبتهن ٢٨,٥% من حجم العينة، بينما بلغت نسبة الحاصلات منهن على تعليم فوق الجامعى (دبلوم- ماجستير- دكتوراه) حيث بلغت نسبتهن ٢٣% من حجم عينة الدراسة الكلية، بينما بلغت نسبة المبحوثات اللاتى يقرأن ويكتبن حيث بلغت نسبتهن ٣,٥% من حجم عينة الدراسة الكلية.

وبتحليل بيانات المبحوثات الخمسة اتضح كالتالى:-

- فى عينة عضوات هيئة التدريس بلغت نسبة الحاصلات منهن على تعليم فوق الجامعى ١٠٠% وهذا بحكم وظيفتهم المهنية والتى تقتضى حصولهن على درجتى الماجستير والدكتوراة.

- أما فى عينة العاملات بالقطاع الحكومى. فقد ارتفعت نسبة الحاصلات على تعليم متوسط حيث بلغت نسبتهن ٥٠% من حجم العينة، ثم تليها نسبة الحاصلات على تعليم جامعى حيث بلغت نسبتهن ٤٦%، بينما بلغت نسبة اللاتى يقرأن ويكتبن ٤% من حجم العينة.
- وبالنسبة لعينة العضوات فى النقابات المهنية فقد بلغت نسبة الحاصلات على مؤهلات جامعية حيث بلغت نسبتهن ٧١,٤% من حجم العينة، ثم بلغت نسبة الحاصلات على مؤهلات متوسطة ٢١,٤% من حجم العينة، بينما بلغت نسبة الحاصلات منهن على مؤهلات تعليم فوق الجامعى ٧,٢% من حجم العينة.
- وفى عينة العاملات بالقطاع الخاص فقد ارتفعت نسبة الحاصلات من المبحوثات على تعليم جامعى فقد بلغت نسبتهن ٤٨% من حجم العينة، ثم بلغت نسبة الحاصلات على تعليم متوسط ٤٠% من حجم العينة، ثم تليها نسبة اللاتى يقرأن ويكتبن حيث بلغت نسبتهن ٨% من حجم العينة، بينما بلغت نسبة الحاصلات منهن على مؤهلات تعليم فوق الجامعى ٤% من حجم العينة.
- أما فى عينة ربات البيوت فقد بلغت نسبة الحاصلات من المبحوثات على تعليم متوسط فقد بلغت نسبتهن ٤٦,٧% من حجم العينة، ثم بلغت نسبة الحاصلات منهن على مؤهل تعليم جامعى ٣٣,٣% من حجم العينة، بينما بلغت نسبة المبحوثات اللاتى يقرأن ويكتبن ٢٠% من حجم العينة.

جدول رقم (١٣)
توزيع عينة المبحوثات حسب الديانة

العينة / الديانة	عضوات هيئة تدريس		عاملات بالقطاع الحكومى		عضوات نقابات مهنية		عاملات بالقطاع الخاص		ربات بيوت		الإجمالى	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
مسلم	٣٧	٩٢,٥	٤٤	٨٨	٦٢	٨٨,٦	١٩	٧٦	١٠	٦٦,٧	١٧٢	٨٦
مسيحى	٣	٧,٥	٦	١٢	٨	١١,٤	٦	٢٤	٥	٣٣,٣	٢٨	١٤
الإجمالى	٤٠	١٠٠	٥٠	١٠٠	٧٠	١٠٠	٢٥	١٠٠	١٥	١٠٠	٢٠٠	١٠٠

يتضح من الجدول رقم (١٣) والذى يبين توزيع عينة المبحوثات وفقاً للديانة. فقد تبين ارتفاع نسبة المسلمات فقد بلغت نسبتهن ٨٦% من حجم عينة الدراسة الكلية. بينما بلغت نسبة المسيحيات من المبحوثات ١٤% من حجم عينة الدراسة الكلية. وبتحليل بيانات عينة المبحوثات الخمسة فقد اتضح الآتى:

- فى عينة عضوات هيئة التدريس ارتفعت نسبة المسلمات من المبحوثات حيث بلغت نسبتهن ٩٢,٥%، بينما بلغت نسبة المسيحيات ٧,٥% من حجم العينة.
- أما فى عينة العاملات بالقطاع الحكومى، بلغت نسبة المسلمات ٨٨% من حجم العينة، بينما بلغت نسبة المسيحيات ٦% من حجم العينة.
- وبالنسبة لعينة عضوات النقابات المهنية فقد بلغت نسبة المسلمات ٨٨,٦%، ثم بلغت نسبة المسيحيات ١١,٤% من حجم العينة.
- وفى عينة العاملات بالقطاع الخاص بلغت نسبة المسلمات ٧٦%، ثم بلغت نسبة المسيحيات ٢٤% من حجم العينة.
- أما فى عينة ربات البيوت فقد بلغت نسبة المسلمات ٦٦,٧% ثم بلغت نسبة المسيحيات ٣٣,٣% من حجم العينة.

وبهذا يتضح أن نسبة المسلمات من مبحوثات عينة الدراسة الكلية قد بلغت نسبتهن ٨٦% وهى نسبة طبيعية نظراً لأن نسبة المسلمين والمسلمات داخل المجتمع المصرى أكبر بكثير من نسبة المسيحيين والمسيحيات.

جدول رقم (١٤)

توزيع عينة المبحوثات حسب دخولهن الشهرية

العينة / الدخل	عضوات هيئة تدريس		عاملات بالقطاع الحكومى		عضوات نقابات مهنية		عاملات بالقطاع الخاص		ربات بيوت		الإجمالى	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
٣٠٠- ٦٠٠ جنيها	-	-	١٠	٢٠	١٥	٢١,٤	٦	٢٤	١٠	٦٦,٧	٤١	٢٠,٥
٦٠٠- ٩٠٠	-	-	١٩	٣٨	٣٠	٤٢,٩	٧	٢٨	٥	٣٣,٣	٦١	٣٠,٥
٩٠٠- ١٢٠٠	-	-	١٤	٢٨	١٣	١٨,٦	٩	٣٦	-	-	٣٦	١٨
١٢٠٠- ١٥٠٠	١٠	٢٥	٥	١٠	٨	١١,٤	١	٤	-	-	٢٤	١٢
أكثر من ١٥٠٠جنيها	٣٠	٧٥	٢	٤	٤	٥,٧	٢	٨	-	-	٣٨	١٩
الإجمالي	٤٠	١٠٠	٥٠	١٠٠	٧٠	١٠٠	٢٥	١٠٠	١٥	١٠٠	٢٠٠	١٠٠

يتضح من الجدول رقم (١٤) والذى يبين توزيع عينة المبحوثات حسب دخولهن الشهرية. فقد بلغت نسبة المبحوثات اللاتى يتراوح دخولهن من (٦٠٠- ٩٠٠ جنيها) ٣٠,٥% من حجم عينة الدراسة الكلية، بينما بلغت نسبة اللاتى يتراوح دخولهن من (٣٠٠- ٦٠٠ جنيها) ٢٠,٥% من حجم العينة، ثم بلغت نسبة اللاتى يتراوح دخولهن أكثر من (١٥٠٠ جنيها) ١٩%، بينما بلغت نسبة اللاتى يتراوح دخولهن من (٩٠٠- ١٢٠٠ جنيها) ١٨% من حجم العينة، أما اللاتى يتراوح دخولهن من (١٢٠٠- ١٥٠٠ جنيها) فقد بلغت نسبتهن ١٢% من حجم عينة الدراسة الكلية.

وبتحليل بيانات عينة المبحوثات الخمسة اتضح الآتى:-

- فى عينة عضوات هيئة التدريس. فقد ارتفعت نسبة المبحوثات اللاتى يتراوح دخولهن أكثر من ١٥٠٠ جنيها وقد بلغت نسبتهن ٧٥% من حجم العينة، بينما بلغت نسبة المبحوثات اللاتى يتراوح دخولهن من (١٢٠٠- ١٥٠٠) جنيها ٢٥% من حجم العينة.
- أما فى عينة العاملات بالقطاع الحكومى. بلغت نسبة المبحوثات اللاتى يتراوح دخولهن من (٦٠٠- ٩٠٠ جنيها) إذ بلغت نسبتهن ٣٨% من حجم العينة، ثم بلغت نسبة اللاتى يتراوح دخولهن من (٩٠٠- ١٢٠٠ جنيها) ٢٨% من حجم العينة، وبلغت نسبة اللاتى تتراوح دخولهن من (٣٠٠- ٦٠٠ جنيها) ٢٠%، وقد بلغت نسبة اللاتى يتراوح دخولهن من (١٢٠٠- ١٥٠٠ جنيها) ١٠% من حجم العينة، ثم بلغت نسبة اللاتى يتراوح دخولهن أكثر من ١٥٠٠ جنيها حيث بلغت نسبتهم ٤% من حجم العينة.
- وبالنسبة لعينة العضوات فى النقابات المهنية. فقد بلغت نسبة اللاتى يتراوح دخولهن من (٦٠٠- ٩٠٠ جنيها) ٤٢,٩%، ثم بلغت نسبة اللاتى يتراوح دخولهن من (٣٠٠- ٦٠٠ جنيها) ٢١,٤% من حجم العينة، بينما بلغت نسبة اللاتى يتراوح دخولهن من (٩٠٠- ١٢٠٠ جنيها) ١٨,٦%، ثم بلغت نسبة اللاتى يتراوح دخولهن من (١٢٠٠- ١٥٠٠ جنيها) ١١,٤%، أما نسبة اللاتى يتراوح دخولهن أكثر من ١٥٠٠ جنيها فقد بلغت نسبتهن ٥,٧% من حجم العينة.
- وفى عينة العاملات بالقطاع الخاص فقد بلغت نسبة اللاتى يتراوح دخولهن من (٩٠٠ ١٢٠٠ جنيها) ٣٦%، بينما بلغت نسبة اللاتى يتراوح دخولهن من (٦٠٠- ٠٠

جنيها) ٢٨%، ثم بلغت نسبة اللاتى يتراوح دخولهن من (٣٠٠- ٦٠٠ جنيها) ٢٤%، بينما بلغت نسبة اللاتى يتراوح دخولهن أكثر من ١٥٠٠ جنيها ٨%، بينما بلغت نسبة اللاتى يتراوح دخولهن من (١٢٠٠- ١٥٠٠ جنيها) ٤% من حجم العينة.

- أما فى عينة ربات البيوت. فقد بلغت نسبة اللاتى يتراوح دخولهن من (٣٠٠-٦٠٠ جنيها) ٦٦,٧% من حجم العينة، ثم بلغت نسبة اللاتى يتراوح دخولهن من (٦٠٠-٩٠٠ جنيها) ٣٣,٣% من حجم العينة.

ويتضح مما سبق أنه كلما تدرجنا إلى أعلى فى فئات دخول المبحوثات الشهرية قل عدد المبحوثات فى العينة وهى نسبة طبيعية نظراً لضعف المرتبات بصفة عامة فى الدولة باستثناء بعض الوظائف الكادرية والتى يكون أصحابها على كادر خاص والممثلة فى عينة البحث من عضوات هيئة التدريس بجامعة المنيا.

جدول رقم (١٥)

توزيع عينة المبحوثات حسب عضويتهن الحزبية

العينة / العضوية الحزبية	عضوات هيئة تدريس		عاملات بالقطاع الحكومى		عضوات نقابات مهنية		عاملات بالقطاع الخاص		ربات بيوت		الإجمالى	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	٦	١٥	٧	١٤	١٠	١٤,٣	٣	١٢	١	٦,٧	٢٦	١٣
لا	٣٤	٨٥	٤٣	٨٦	٦٠	٨٥,٧	٢٢	٨٨	١٤	٩٣,٣	١٧٤	٨٧
الإجمالى	٤٠	١٠٠	٥٠	١٠٠	٧٠	١٠٠	٢٥	١٠٠	١٥	١٠٠	٢٠٠	١٠٠

تمثل العضوية الحزبية أبرز آليات المشاركة فى الأنشطة السياسية فكلما تزايدت القدرة الاستيعابية للأحزاب السياسية كلما تحققت فعاليتها فى عملية التجنيد السياسى للأعضاء. ولقد حاولت الدراسة الوقوف على معدلات العضوية فى الأحزاب السياسية المختلفة كمؤشر لدرجة المشاركة السياسية عند مفردات عينة الدراسة فقد اتضح من هذا الجدول انخفاض نسبة العضوية الحزبية للمبحوثات حيث بلغت نسبتهن ١٣% من حجم العينة، بينما ارتفعت نسبة المبحوثات غير المشتركات فى عضوية الأحزاب السياسية حيث بلغت نسبتهن ٨٧% من حجم العينة.

وبتحليل بيانات عينة المبحوثات الخمسة تبين الآتى:-

- فى عينة عضوات هيئة التدريس. بلغت نسبة العضوية الحزبية ١٥%، بينما بلغت نسبة غير المشتركات فى أية أحزاب سياسية ٨٥% وهى نسبة مرتفعة وتدل على عزوفهم عن العمل السياسى والحزبى بصفة عامة.
- أما فى عينة العاملات بالقطاع الحكومى. فقد ارتفعت نسبة غير العضوات فى أية أحزاب سياسية حيث بلغت نسبتهن ٨٦%، بينما بلغت نسبة العضوية فى أحزاب سياسية ١٤% من حجم العينة.
- وبالنسبة لعينة عضوات النقابات المهنية. فقد ارتفعت نسبة غير العضوات فى أية أحزاب سياسية حيث بلغت نسبتهن ٨٥,٧%، بينما بلغت نسبة العضوية فى أحزاب سياسية أخرى ١٤,٣% من حجم العينة.
- وفى عينة العاملات بالقطاع الخاص. فقد بلغت نسبة العضوية الحزبية للمبحوثات ١٢%، بينما بلغت نسبة غير المشتركات فى أية أحزاب سياسية ٨٨% من حجم العينة.
- أما فى عينة ربات البيوت. فقد بلغت نسبة غير المشتركات فى أحزاب سياسية ٩٣,٣%، ثم بلغت نسبة العضوات فى أحزاب سياسية أخرى مختلفة ٦,٧% من حجم العينة.

ويتضح مما سبق انخفاض نسبة العضوية للمبحوثات فى العينة الكلية حيث بلغت نسبتهن ١٣%. وتتفق نتيجة هذه الدراسة مع دراسة أميمة محمد عمران (٢٠٠١) حيث توصلت دراستها إلى أن ١١% من السيدات غير المشتركات فى عضوية الأحزاب السياسية(٧٠).

ويرى الباحث أن الأحزاب السياسية الموجودة على الساحة السياسية فى الوقت الراهن فشلت فى الوصول إلى المواطنين بصفة عامة والمرأة بصفة خاصة إما لأسباب تتعلق بطبيعة المناخ السائد الذى يفرض قيوداً على حركة هذه الأحزاب فى الاتصال بالجماهير خاصة أحزاب المعارضة أو لأسباب تتعلق بطبيعة الأحزاب نفسها فهى أحزاب ضعيفة وهشة تتصارع على المناصب الحزبية والسلطة وليس لديها قدرة على التعبير عن مصالح الجماهير أو استيعاب حركتها وبالتالى تركت الساحة لبعض القوى السياسية والحركات ليتغلغل فكرها فى أذهان الشباب والشابات وتروج لأفكار متطرفة وهدامة وكلها تساعد على العنف والتطرف عندهم.

كما يرى الباحث أيضاً أن مشاركة المرأة المصرية فى الأحزاب السياسية على تعددها واختلاف توجهاتها الأيديولوجية محدودة للغاية وذلك مع الأخذ بعين الاعتبار غياب الإحصاءات الدقيقة عن نسبة المشاركة النسائية الحزبية.

وضعف ترشيح الأحزاب للنساء فى الانتخابات العامة وانعدامها من كثير من الأحوال وكذلك عدم تمثيل المرأة فى الهياكل القيادية للأحزاب كلية أو تمثيلها فيها بشكل رمزى وقد عمل المجلس القومى للمرأة منذ إنشائه على إجراء حوار متصل مع مختلف الأحزاب السياسية بهدف دعوتها لتبنى قضية دعم وتعزيز دور المرأة داخل الأحزاب غير أن مردود هذا الحوار مازال محدوداً للغاية حتى الآن.

وباختبار دلالة النتائج إحصائياً تبين أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ٠,٥ وحيث أن كا^2 المحسوبة = ٢,٣، كا^2 الجدولية= ٩,٤٩ إذن كا^2 المحسوبة < كا^2 الجدولية.

جدول رقم (١٦)

توزيع عينة المبحوثات حسب عضويتهن النقابية

العينة / العضوية	عضوات هيئة تدريس		عاملات بالقطاع الحكومى		عضوات نقابات مهنية		عاملات بالقطاع الخاص		ربات بيوت		الإجمالى	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	٣٥	٨٧,٥	٣٥	٧٠	٧٠	١٠٠	٩	٣٦	-	-	١٤٩	٨٠,٥
لا	٥	١٢,٥	١٥	٣٠	-	-	١٦	٦٤	-	-	٣٦	١٩,٥
الإجمالى	٤٠	١٠٠	٥٠	١٠٠	٧٠	١٠٠	٢٥	١٠٠	-	-	١٨٥	١٠٠

تعتبر العضوية النقابية إحدى درجات المشاركة السياسية للمرأة فهى تعمل على تحسين وضعها للدفاع عن حقوقها ووضعها داخل بيئة العمل كما تساعدها على تعزيز وعيها وبناء قدراتها مما يمكنها سياسياً والوصول إلى مواقع اتخاذ القرارات وهذا ما تكشف عنه الدراسة.

فقد اتضح من هذا الجدول ارتفاع نسبة المبحوثات فى عضوات النقابات المهنية المختلفة حيث بلغت نسبتهن ٨٠,٥% من حجم عينة الدراسة الكلية. بينما بلغت نسبة المبحوثات غير العضوات فى النقابات المهنية ١٩,٥% من حجم عينة الدراسة الكلية.

وبتحليل بيانات عينة المبحوثات الخمسة اتضح الآتى:-

- فى عينة عضوات هيئة التدريس بلغت نسبة عضويتهن النقابية ٨٧,٥% بينما بلغت نسبة غير العضوات فى أى نقابة مهنية ١٢,٥% من حجم العينة.
- أما فى عينة العاملات بالقطاع الحكومة فقد بلغت نسبة عضويتهن النقابية ٧٠%، ثم بلغت نسبة غير العضوات فى أية نقابة مهنية ٣٠%.
- وبالنسبة لعينة عضوات النقابات المهنية فقد بلغت نسبتهن ١٠٠% من العينة. ويرجع ذلك الارتفاع فى نسبتهن المنوية إلى أنهن ممثلات فى عينة البحث.
- وفى عينة العاملات بالقطاع الخاص. فقد انخفضت نسبة عضويتهن فى نقابات مهنية حيث بلغت نسبتهن ٣٦% بينما بلغت نسبة غير العضوات فى أية عضوات مهنية حيث بلغت نسبتهن ٦٤% من حجم العينة.

ومما سبق يتضح أن نسبة العضوية العادية للمبحوثات فى نقابات مهنية مختلفة حيث بلغت نسبتهن ٨٠,٥% من حجم عينة الدراسة الكلية.

أما عن تمثيل المرأة داخل النقابات العامة العليا فقد ارتفع إلى ١٢% مقارنة بالانتخابات السابقة التى لم تزد فيها عن ٤% من إجمالى المنتخبين فقد بلغ عدد النقابات المنتخبات ٣١٠٤ نقابية مقارنة بالدورة الانتخابية الماضية التى كان فيها عدد النقابيات لا يزيد عن ٨٠٠ قيادة نقابية فقط أى أن تمثيل المرأة فى هذه الانتخابات قد تضاعف إلى ما يقرب من ٤ مرات عن الانتخابات العمالية الماضية أيضاً تضاعف وجود المرأة داخل مجالس إدارة النقابات العامة حيث ارتفع من ١١ سيدة فى الدورة السابقة (١٩٩٦-٢٠٠١) إلى ٢٣ سيدة فى الدورة النقابية (٢٠٠٦- ٢٠١١)، كما شهدت هذه الدورة استمرار تواجد المرأة داخل مجلس إدارة الاتحاد العام لعمال مصر بنفس درجة التمثيل (عضوة واحدة) بينما قفز تمثيل المرأة داخل مجالس إدارة اللجان النقابية إلى ١١٠٤ سيدة كذلك شهدت هذه الدورة تجديدا للنخبة النسائية وهو ما انعكس فى صعود وجود قيادية نسائية جديدة.

أما نسبة مشاركة المرأة فى النقابات المهنية المختلفة فقد انخفضت من ٢٥% من جملة أعضاء النقابات المهنية عام ١٩٨١ إلى حوالى ١٧% عام ٢٠٠٣[٧١].

إذن نسبة وجود المرأة على مستوى عضوية النقابات العمالية والمهنية منخفضة بشكل لا يتناسب إطلاقاً مع أوزان مشاركتها فى قوة العمل عموماً كما أن مشاركتها فى المستويات القيادية للنقابات المهنية والعمالية هامشية ولا تكاد تذكر.

وباختبار دلالة النتائج إحصائياً تبين أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ٠,٠٥ حيث أن كا^2 المحسوبة= ٣,٦، كا^2 الجدولية= ٩,٤٩ إذن كا^2 المحسوبة < كا^2 الجدولية.

جدول رقم (١٧)
توزيع عينة المبحوثات حسب عضويتهن فى جمعيات أهلية

العينة / العضوية	عضوات هيئة تدريس		عاملات بالقطاع الحكومى		عضوات نقابات مهنية		عاملات بالقطاع الخاص		ربات بيوت		الإجمالى	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	٩	٢٢,٥	٨	١٦	١٦	٢٢,٩	٦	٢٤	٤	٢٦,٧	٤٣	٢١,٥
لا	٣١	٧٧,٥	٤٢	٨٤	٥٤	٧٧,١	١٩	٧٦	١١	٧٣,٣	١٥٧	٧٨,٥
الإجمالى	٤٠	١٠٠	٥٠	١٠٠	٧٠	١٠٠	٢٥	١٠٠	١٥	١٠٠	٢٠٠	١٠٠

تُعتبر العضوية فى جمعيات أهلية درجة من درجات المشاركة السياسية فهى تساعدها على تمكينها من المشاركة فى صنع القرار داخل هذه الجمعيات وتزودها بالقدرة على الاختيار من بين عدة بدائل وتنمية وعيها وبناء قدراتها إلا أن الدراسة كشفت عن انخفاض نسبة العضوية فى جمعيات أهلية حيث بلغت نسبة المشتركات ٢١,٥% من حجم عينة الدراسة الكلية بينما ارتفعت نسبة غير المشتركات فى أية جمعيات أهلية فقد بلغت نسبتهن ٧٨,٥% من حجم عينة الدراسة الكلية.

وبتحليل بيانات عينة المبحوثات الخمسة اتضح كالتالى:-

- فى عينة عضوات هيئة التدريس. بلغت نسبة العضوية فى جمعيات أهلية ٢٢,٥% فى مقابل ٧٧,٥% غير المشتركات فى أية جمعيات أهلية.
- أما فى عينة العاملات بالقطاع الحكومى. فقد بلغت نسبة المشتركات فى جمعيات أهلية ١٦% بينما بلغت نسبة غير المشتركات ٨٤% من حجم العينة.
- وبالنسبة لعينة العضوات فى نقابات مهنية بلغت نسبة المشتركات فى جمعيات أهلية ٢٢,٩%، بينما بلغت نسبة المشتركات فى جمعيات أهلية ٧٧,١% من حجم العينة.
- وفى عينة العاملات بالقطاع الخاص. فقد بلغت نسبة المشتركات فى جمعيات أهلية ٢٤%، ثم بلغت نسبة المشتركات ٧٦% من حجم العينة.
- أما فى عينة ربات البيوت. فقد بلغت نسبة المشتركات فى جمعيات أهلية ٢٦,٧%، بينما بلغت نسبة غير المشتركات ٧٣,٣% من حجم العينة.

ومما سبق يتضح انخفاض نسبة العضوية للمبحوثات فى العينة الكلية للدراسة حيث بلغت نسبتهم ٢١,٥%، وتتفق نتيجة هذه الدراسة مع دراسة "أميمة محمد عمران" (٢٠٠١)[٧٢] حيث توصلت دراستها إلى أن ٨% من السيدات غير مشتركات فى جمعيات أهلية.

ثم نتيجة هذه الدراسة مع دراسة "المجلس القومى للطفولة والأمومة" عام ١٩٩٤)[٧٣] حيث توصلت دراسته إلى عدد السيدات الأعضاء فى الجمعيات الأهلية قد بلغ ٦٦٨٣٣ بنسبة ٢٢,٤% من جملة الأعضاء، فى حين بلغت عضوية الذكور ٢٣٠٩١٢ بنسبة ٧٧,٦%. أما فى عضوية مجالس الإدارة فيصل عدد النساء إلى ٢١٥٥ بنسبة ١٨,٨% فى حين يصل عدد الذكور إلى ٩٢٩٩ بنسبة ٨١,٢%. ويوضح ذلك إلى أن نسبة أقل من النساء اللاتى يصلن إلى المراكز القيادية، حيث تصل نسبة الذكور فى المراكز القيادية إلى حوالى ٨٩,٤% أما نسبة الإناث فتصل إلى ١٠,٦% كذلك الحال بالنسبة

لجمعيات الخدمات الثقافية والعلمية والدينية فقد بلغت عضوية الذكور ٨١,٤% والإناث ١٨,٦% أما بالنسبة للمراكز القيادية ٩٣% للذكور، ٧% بالنسبة للإناث.

كما تشير دراسة أخرى قدمها "المجلس القومي للمرأة" فى عام (٢٠٠٤)[٢٤] إلى أن نسبة عضوية النساء فى حوالى ١٧٠٠ جمعية أهلية، تصل إلى ٣٥% من إجمالى عدد الأعضاء، ومع ذلك فإن نسبة وجودهن فى مجالس الإدارة لهذه الجمعيات تتراوح بين ١٥% و١٨%، وترتفع هذه النسبة على حوالى ٤٢% فى جمعيات تنظيم الأسرة و٣٧% فى جمعيات الأمومة والطفولة وتنخفض إلى ١٧% فى جمعيات حماية البيئة و٨% فى الجمعيات العلمية والدينية.

وباختبار دلالة النتائج إحصائياً تبين أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ٠,٠٥ حيث أن كا٢ المحسوبة= ٣,٧، كا٢ الجدولية = ٩,٤٩ إذن كا٢ المحسوبة < كا٢ الجدولية.

جدول رقم (١٨)

توزيع عينة المبحوثات حسب امتلاكهن بطاقة انتخابية

العينة / البطاقة الانتخابية	عضوات هيئة تدريس		عاملات بالقطاع الحكومى		عضوات نقابات مهنية		عاملات بالقطاع الخاص		ربات بيوت		الإجمالى	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	٧	١٧,٥	١٠	٢٠	٢١	٣٠	٨	٣٢	٣	٢٠	٤٩	٢٤,٥
لا	٣٣	٨٢,٥	٤٠	٨٠	٤٩	٧٠	١٧	٦٨	١٢	٨٠	١٥١	٧٥,٥
الإجمالى	٤٠	١٠٠	٥٠	١٠٠	٧٠	١٠٠	٢٥	١٠٠	١٥	١٠٠	٢٠٠	١٠٠

البطاقة الانتخابية هى تأشيرة الدخول إلى عالم السياسة، حيث يسجل فى جداول الانتخابات كل من بلغ ثمانى عشرة سنة ميلادية وهى مرحلة بلوغه سن الرشد السياسى وذلك بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦.

ولقد حاولت الدراسة التعرف على مدى امتلاك المبحوثات للبطاقة الانتخابية كمؤشر لدرجة المشاركة السياسية، وقد اتضح من هذا الجدول انخفاض نسبة المبحوثات اللاتى يمتلكن بطاقة انتخابية حيث بلغت نسبتهن ٢٤,٥% من حجم عينة الدراسة الكلية، بينما ارتفعت نسبة اللاتى لا يمتلكن بطاقة انتخابية حيث بلغت نسبتهن ٧٥,٥% من حجم عينة الدراسة الكلية.

وبتحليل بيانات عينة البحوثات الخمسة اتضح الآتى:-

- فى عينة عضوات هيئة التدريس. وقد بلغت نسبة اللاتى يمتلكن بطاقة انتخابية ١٧,٥% فى مقابل ٨٢,٥% لا يمتلكن بطاقة انتخابية.
- أما فى عينة العاملات بالقطاع الحكومى. فقد بلغت نسبة اللاتى يمتلكن بطاقة انتخابية ٢٠% بينما بلغت نسبة اللاتى لا يمتلكن بطاقة انتخابية ٨٠% من حجم العينة.
- وبالنسبة لعينة عضوات النقابات المهنية. فقد بلغت نسبة اللاتى يمتلكن بطاقة انتخابية ٣٠%، بينما بلغت نسبة اللاتى لا يمتلكن بطاقة انتخابية ٧٠% من حجم العينة.
- أما فى عينة العاملات بالقطاع الخاص، فقد بلغت نسبة اللاتى لا يمتلكن بطاقة انتخابية ٣٢%، ثم بلغت نسبة اللاتى لا يمتلكن بطاقة انتخابية ٦٨% من حجم العينة.

- وفى عينة ربات البيوت. بلغت نسبة المبحوثات اللاتى يمتلكن بطاقة انتخابية ٢٠%، بينما بلغت نسبة اللاتى لا يمتلكن بطاقة انتخابية ٨٠% من حجم العينة.

ومما سبق يتضح ارتفاع نسبة المبحوثات اللاتى لا يمتلكن بطاقة انتخابية قد بلغت نسبتهن ٧٥,٥% من حجم عينة الدراسة الكلية. وتتفق نتيجة هذه الدراسة مع دراسة أميرة العباسى (٢٠٠١) حيث توصلت دراستها إلى أن ٨٩% من إجمالى العينة لا يمتلكن بطاقة انتخابية(٧٥).

كما تتفق أيضاً مع دراسة أميمة عمران (٢٠٠١) حيث توصلت دراستها إلى أن ٦٠% من إجمالى العينة لا يمتلكن بطاقة انتخابية(٧٦).

وباختبار دلالة النتائج إحصائياً تبين أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ٠,٠٥ حيث أن كا٢ المحسوبة= ٢,٢، كا٢ الجدولية= ٩,٤٩ إذن كا٢ المحسوبة < كا٢ الجدولية.

جدول رقم (١٩)
توزيع عينة المبحوثات حسب مدى مشاركتهن فى الانتخابات البرلمانية الأخيرة عام ٢٠٠٥

العينة / المشاركة	عضوات هيئة تدريس		عاملات بالقطاع الحكومى		عضوات نقابات مهنية		عاملات بالقطاع الخاص		ربات بيوت		الإجمالى	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	٥	١٢,٥	٧	١٤	١٠	١٤,٣	٢	٨	١	٦,٧	٢٦	١٣
لا	٣٥	٨٧,٥	٤٣	٨٦	٦٠	٨٥,٧	٢٣	٩٢	١٤	٩٣,٣	١٧٤	٨٧
الإجمالى	٤٠	١٠٠	٥٠	١٠٠	٧٠	١٠٠	٢٥	١٠٠	١٥	١٠٠	٢٠٠	١٠٠

إقبال المرأة على التصويت فى الانتخابات بصفة عامة والبرلمانية بصفة خاصة صورة من صور المشاركة السياسية فالتصويت فى الانتخابات حق كفله الدستور المصرى لكل مصرى ومصرية دون تفرقة بين المواطنين العاقلين والبالغين، وعلى الرغم من إدراكهن لهذا الحق نجد أن الكثير من السيدات لم يشاركن فى الانتخابات البرلمانية الأخيرة. ولقد حاولت الدراسة الوقوف على مدى درجة مشاركتهن فى الانتخابات البرلمانية الأخيرة.

وقد اتضح من هذا الجدول انخفاض درجة المبحوثات فى مشاركتهن فى الانتخابات البرلمانية الأخيرة حيث بلغت نسبتهن ١٣% من حجم عينة الدراسة الكلية، بينما ارتفعت نسبة غير المشاركات فى الانتخابات حيث بلغت نسبتهن ٨٧% من حجم عينة الدراسة الكلية.

وبتحليل بيانات عينة المبحوثات الخمسة اتضح الآتى:-

- ففى عينة عضوات هيئة التدريس. بلغت نسبة مشاركة المبحوثات فى الانتخابات البرلمانية الأخيرة ١٢,٥% بينما بلغت نسبة غير المشاركات فى الانتخابات ٨٧,٥% من حجم العينة.
- أما فى عينة العاملات بالقطاع الحكومى. فقد بلغت نسبة المبحوثات المشاركات فى الانتخابات ١٤%، بينما بلغت نسبة غير المشاركات ٨٦% من حجم العينة.
- وبالنسبة لعينة عضوات النقابات المهنية. بلغت نسبة مشاركة المبحوثات ١٤,٣% بينما بلغت نسبة غير المشتركات ٨٥,٣% من حجم العينة.

- أما فى عينة العاملات بالقطاع الخاص. فقد بلغت نسبة المبحوثات المشاركات فى العاملات بالقطاع الخاص. فقد بلغت نسبة المبحوثات المشاركة فى الانتخابات ٨%، ثم بلغت نسبة المبحوثات غير المشاركات ٩٢% من حجم العينة.
- وفى عينة ربات البيوت. فقد بلغت نسبة المبحوثات اللاتى شاركن فى الانتخابات الأخيرة ١٣,٣% بينما بلغت نسبة المبحوثات غير المشاركات فى الانتخابات ٨٦,٧% من حجم العينة.

ومما سبق يتضح انخفاض نسبة المبحوثات المشاركات فى الانتخابات البرلمانية الأخيرة حيث بلغت نسبتهن ١٣% من حجم عينة الدراسة الكلية ويرى الباحث أن هذه النسبة تتفق مع نسبة مشاركة الرجال والنساء بصفة عامة فى انتخابات مجلس الشعب الأخيرة عام ٢٠٠٥ حيث وصلت إلى ٢٦% من عدد المقيدين فى الجداول الانتخابية والذى يصل عددهم إلى ٣٢ مليون مواطن ومواطنة، بما يساوى أكثر قليلاً من ٨ مليون مواطن، أما فيما يتعلق بتمثيل المرأة فى البرلمان فمؤشرات التسجيل سجل انخفاضاً فى برلمان ٢٠٠٥ عن نظيره ٢٠٠٠، حيث حصلت المرأة على (٩) مقاعد (٤ الانتخاب، ٥ بالتعيين).

وتتفق نتيجة هذه الدراسة مع دراسة "أميرة العباسى" (٢٠٠١)[٧٧] حيث توصلت دراستها إلى أن ١٤,٥% من إجمالى عينة الدراسة أدلوا بأصواتهن فى الانتخابات التشريعية.

كما تتفق نتيجة هذه الدراسة مع دراسة "أميمة محمد عمران" (٢٠٠١)[٧٨] حيث توصلت دراستها إلى أن ٢٦,٧% من حجم العينة يدلين بأصواتهن فى الانتخابات البرلمانية.

وباختبار دلالة النتائج إحصائياً تبين أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ٠,٠٥ حيث أن كا٢ المحسوبة = ٢,٢، كا٢ الجدولية= ٩,٤٩ إذن كا٢ المحسوبة < كا٢ الجدولية.

جدول رقم (٢٠)

توزيع عينة المبحوثات حسب مدى مشاركتهن فى برامج للثقافة السياسية

العينة / المشاركة	عضوات هيئة تدريس		عاملات بالقطاع الحكومى		عضوات نقابات مهنية		عاملات بالقطاع الخاص		ربات بيوت		الإجمالى	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	١١	٢٧,٥	١٣	٢٦	١٩	٢٧,١	٦	٢٤	١	٦,٧	٥٠	٢٥
لا	٢٩	٧٢,٥	٣٧	٧٤	٥١	٧٢,٩	١٩	٧٦	١٤	٩٣,٣	١٥٠	٧٥
الإجمالى	٤٠	١٠٠	٥٠	١٠٠	٧٠	١٠٠	٢٥	١٠٠	١٥	١٠٠	٢٠٠	١٠٠

على الرغم من أن أساس الثقافة السياسية هو المشاركة فى الحياة السياسية وفى البرامج السياسية والتى تشكل الثقافة السياسية للمبحوثات إلا أن نتيجة هذا الجدول كشفت عن انخفاض نسبة المبحوثات فى المشاركة فى أية برامج للثقافة السياسية حيث بلغت نسبتهن ٢٥% من حجم عينة الدراسة الكلية، بينما ارتفعت نسبة غير المشتركات فى برامج للثقافة السياسية حيث بلغت نسبتهن ٧٥% من حجم عينة الدراسة الكلية.

وبتحليل بيانات عينة المبحوثات الخمسة تبين الآتي:-

- فى عينة عضوات هيئة التدريس. بلغت نسبة المشتركات فى برامج الثقافة السياسية ٢٧,٥% بينما بلغت نسبة غير المشتركات فى تلك البرامج ٧٢,٥% من حجم العينة.
- أما فى عينة العاملات بالقطاع الحكومى. بلغت نسبة اللاتى يشتركن فى برامج الثقافة السياسية ٢٦% بينما بلغت نسبة غير المشتركات فى برامج الثقافة السياسية ٧٤% من حجم العينة.
- وبالنسبة لعينة عضوات النقابات المهنية فقد بلغت نسبة المشاركات فى برامج الثقافة السياسية ٢٧,١%، بينما ارتفعت نسبة غير المشاركات فى تلك البرامج حيث بلغت نسبتهم ٧٢,٩% من حجم العينة.
- أما فى عينة العاملات بالقطاع الخاص فقد بلغت نسبة المشتركات فى برامج الثقافة السياسية ٢٤% بينما بلغت نسبة غير المشاركات فى برامج الثقافة السياسية ٧٦% من حجم العينة.
- وفى عينة ربات البيوت بلغت نسبة المشاركات فى برامج الثقافة السياسية ٦,٧%، ثم بلغت نسبة غير المشاركات فى تلك البرامج ٩٣,٣% من حجم العينة.

ومما سبق يتضح انخفاض نسبة المبحوثات فى المشاركة فى أية برامج للثقافة السياسية حيث بلغت نسبتهن ٢٥% من حجم عينة الدراسة الكلية. على الرغم من الدور الذى يقوم به مركز التأهيل السياسى للمرأة فى عقد دورات تثقيفية وبرامج سياسية بالتعاون مع الهيئة العامة لقصور الثقافة من أجل نشر ثقافة المشاركة السياسية وتوعية المرأة بأهمية دورها السياسى، وكذلك الدور الذى يقوم به مؤسسات المجتمع المدنى من عقد ندوات- دورات تثقيفية وبرامج سياسية للمرأة إلا أن نسبة مشاركتهن تتجاوز ربع العينة الكلية.

وباختبار دلالة النتائج إحصائياً تبين أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ٠,٠٥ حيث أن كا٢ المحسوبة= ١,٤، كا٢ الجدولية= ٩,٤٩ إذن كا٢ المحسوبة < الجدولية.

جدول رقم (٢١)

توزيع المبحوثات حسب مدى مشاركتهن فى برامج التوعية السياسية

العينة / المشاركة	عضوات هيئة تدريس		عاملات بالقطاع الحكومى		عضوات نقابات مهنية		عاملات بالقطاع الخاص		ربات بيوت		الإجمالى	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	٩	٢٢,٥	١١	٢٢	١٣	١٨,٦	٣	١٢	١	٦,٧	٣٧	١٨,٥
لا	٣١	٧٧,٥	٣٩	٧٨	٥٧	٨١,٤	٢٢	٨٨	١٤	٩٣,٣	١٦٣	٨١,٥
الإجمالى	٤٠	١٠٠	٥٠	١٠٠	٧٠	١٠٠	٢٥	١٠٠	١٥	١٠٠	٢٠٠	١٠٠

مشاركة المرأة فى برامج للتوعية السياسية سوف يساعد على تنمية قدراتهن على إدراك المشكلات والتحديات بوضوح وتنمية قدراتهن على تعبئة كل الإمكانيات المتوفرة لمواجهة المشكلات والتحديات بشكل علمى وسياسى مدروس ولكن اتضح من هذا الجدول انخفاض نسبة المبحوثات فى المشاركة فى أية برامج للتوعية السياسية حيث بلغت نسبتهن

١٨,٥% من حجم عينة الدراسة الكلية، بينما ارتفعت نسبة غير المشتركات فى برامج للتوعية السياسية حيث بلغت النسبة ٨١,٥% من حجم عينة الدراسة الكلية.

وبتحليل بيانات عينة المبحوثات الخمسة اتضح الآتى:-

- فى عينة عضوات هيئة التدريس بلغت نسبة المشتركات فى برامج التوعية السياسية ٢٢,٥% بينما بلغت نسبة المشتركات فى برامج التوعية السياسية ٢٢,٥% بينما بلغت نسبة غير المشتركات فى برامج التوعية السياسية ٧٧,٥% من حجم العينة.
- أما فى عينة العاملات بالقطاع الحكومى بلغت نسبة اللاتى يشتركن فى برامج التوعية السياسية ٢٢%، بينما بلغت نسبة غير المشتركات فى برامج للتوعية السياسية ٧٨% من حجم العينة.
- وبالنسبة لعينة عضوات النقابات المهنية فقد بلغت نسبة المشاركة فى برامج التوعية السياسية ١٨,٦%، ثم بلغت نسبة غير المشتركات فى تلك البرامج ٨١,٤% من حجم العينة.
- وفى عينة العاملات بالقطاع الخاص فقد بلغت نسبة المشتركات فى برامج التوعية السياسية ١٢%، بينما بلغت نسبة غير المشاركات فى برامج التوعية السياسية ٨٨% من حجم العينة.
- أما فى عينة ربات البيوت فقد بلغت نسبة المشاركات فى برامج التوعية السياسية ٦,٧%، ثم بلغت نسبة غير المشاركات فى تلك البرامج ٩٣,٣% من حجم العينة.

يتضح مما سبق انخفاض نسبة المبحوثات المشاركات فى برامج التوعية السياسية حيث بلغت نسبتهن ١٨,٥% من حجم عينة الدراسة الكلية وتدل تلك النتيجة على عدم وعيهن بأهمية المشاركة ودورها فى حل كافة مشاكل المجتمع، فالمشاركة فى برامج التوعية السياسية سوف تساعدهن على التغلب على بعض المشكلات العملية اليومية وتسهم فى تحقيق قدر من التضامن والتكافل بين أعضاء المجتمع.

وباختبار دلالة النتائج إحصائياً تبين أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ٠,٠٥ حيث أن كا^{2} المحسوبة = ٣,٥، كا^{2} الجدولية = ٩,٤٩ إذن كا^{2} المحسوبة < كا^{2} الجدولية.

جدول رقم (٢٢)

توزيع عينة المبحوثات حسب سمعهن عن مفهوم حقوق الإنسان

العينة / المشاركة	عضوات هيئة تدريس		عاملات بالقطاع الحكومى		عضوات نقابات مهنية		عاملات بالقطاع الخاص		ربات بيوت		الإجمالى	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	٣٨	٩٥	٤٣	٨٦	٦٥	٩٢,٨	١٧	٦٨	٤	٢٦,٧	١٦٧	٨٣,٥
لا	٢	٥	٧	١٤	٥	٧,٢	٨	٣٢	١١	٧٣,٣	٣٣	١٦,٥
الإجمالى	٤٠	١٠٠	٥٠	١٠٠	٧٠	١٠٠	٢٥	١٠٠	١٥	١٠٠	٢٠٠	١٠٠

فكرة حقوق الإنسان تتردد فى مصر منذ بداية القرن العشرين فهى حقوق يمتلكها المرء ببساطة لأنه إنسان ويفكر فيها عادة ويتمسك بها فى مواجهة كل الأفراد والمؤسسات باعتبارها حقوق أخلاقية سامية فهى تنظم البنى والممارسات الأساسية للحياة السياسية،

ولقد حاولت الدراسة التعرف على مدى سماع المبحوثات عن مفهوم حقوق الإنسان، وقد اتضح من هذا الجدول ارتفاع نسبة المبحوثات اللائى يسمعن مفهوم حقوق الإنسان حيث بلغت النسبة ٨٣,٥% من حجم عينة الدراسة الكلية، بينما انخفضت نسبة اللائى لا يسمعن عن مفهوم حقوق الإنسان حيث بلغت نسبتهن ١٦,٥% من حجم عينة الدراسة الكلية.

وبتحليل بيانات عينة المبحوثات الخمسة تبين الآتى:-

- فى عينة عضوات هيئة التدريس بلغت نسبة اللائى يسمعن عن مفهوم حقوق الإنسان ٩٥%، بينما بلغت نسبة اللائى لا يسمعن عن هذا المفهوم ٥% من حجم العينة.
- أما فى عينة العاملات بالقطاع الحكومى فقد بلغت نسبة اللائى يسمعن عن مفهوم حقوق الإنسان ٨٦%، ثم بلغت نسبة اللائى لا يسمعن عن مفهوم حقوق الإنسان ١٤% من حجم العينة.
- وبالنسبة لعينة عضوات النقابات المهنية فقد بلغت النسبة اللائى يسمعن عن مفهوم حقوق الإنسان ٩٢,٨%، ثم بلغت نسبة اللائى لا يسمعن عن هذا المفهوم ٧,٢% من حجم العينة.
- وفى عينة العاملات بالقطاع الخاص فقد بلغت نسبة اللائى يسمعن عن مفهوم حقوق الإنسان ٦٨%، ثم بلغت نسبة اللائى لا يسمعن عن هذا المفهوم ٣٢% من حجم العينة.
- أما فى عينة ربات البيوت فقد بلغت نسبة اللائى يسمعن عن مفهوم حقوق الإنسان ٢٦,٧%، بينما بلغت نسبة اللائى لا يسمعن ٧٣,٣% من حجم العينة.

ومما سبق يتضح ارتفاع نسبة المبحوثات اللائى يسمعن عن مفهوم حقوق الإنسان حيث بلغت نسبتهن ٨٣,٥% من حجم عينة الدراسة الكلية. وبالرغم من ذلك لم تحقق المرأة المصرية تقدماً ماموساً على صعيد التمثيل العادل فى مجالات العمل العام بكافة أنواعه فهى تعيش أوضاعاً اجتماعياً واقتصادياً تشكل بيئة معيقة تحرمها من الحصول على حقوقها خاصة حقها فى العمل والترقى والوصول إلى المناصب القيادية.

وباختبار دلالة النتائج إحصائياً تبين أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ٠,٠٥ حيث أن كا^2 المحسوبة = ٤,٦، كا^2 الجدولية = ٩,٤٩ إذن كا^2 المحسوبة < كا^2 الجدولية.

جدول رقم (٢٣)

توزيع أفراد العينة حسب معرفتهن بأنواع حقوق الإنسان

العينة / نوع الحقوق	عضوات هيئة تدريس		عاملات بالقطاع الحكومى		عضوات نقابات مهنية		عاملات بالقطاع الخاص		ربات بيوت		الإجمالى	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
حقوق مدنية	١٧	١٧,٥	١٦	١٦,٢	١٦	١٥,١	٥	١٣,٥	٣	١٥	٥٧	١٥,٩
حقوق سياسية	١٥	١٥,٥	١٨	١٨,٢	١٤	١٣,٢	٦	١٦,٢	٢	١٠	٥٥	١٥,٣
حقوق اقتصادية	١٩	١٩,٦	١٧	١٧,٢	٢٢	٢٠,٧	٨	٢١,٦	٧	٣٥	٧٣	٢٠,٣
حقوق اجتماعية	١٣	١٣,٤	١٤	١٤,١	١٩	١٨	٦	١٦,٢	٤	٢٠	٥٦	١٥,٦
حقوق بيئية	١٢	١٢,٤	١٣	١٣,١	١٤	١٣,٢	٥	١٣,٥	٢	١٠	٤٦	١٢,٨
حقوق ثقافية	١١	١١,٣	١٢	١٢,١	١١	١٠,٤	٤	١٠,٨	١	٥	٣٩	١٠,٩
حقوق تنموية	١٠	١٠,٣	٩	٩,١	١٠	٩,٤	٣	٨,٢	١	٥	٣٣	٩,٢
الإجمالى	٩٧	١٠٠	٩٩	١٠٠	١٠٦	١٠٠	٣٧	١٠٠	٢٠	١٠٠	٣٥٩	١٠٠

حقوق الإنسان وحدة واحدة ذات اعتماد متبادل وغير قابل للتجزئة سواء كانت مدنية أو سياسية أو اقتصادية أو ثقافية أو تنموية فهى مترابطة ومتداخلة ومتفاعلة مع بعضها بعضا وتنطوى على الحرية والأمن والمستوى المعيشى اللائق.

وبتحليل بيانات جدول رقم (٢٣) عن معرفة المبحوثات بأنواع حقوق الإنسان فقد بلغت نسبة اللائى يرون أن حقوق الإنسان هى حقوق اقتصادية ٢٠,٣ من حجم عينة الدراسة الكلية، ثم بلغت نسبة اللائى يرون بأنها حقوق مدنية ١٥,٩%، وبلغت نسبة اللائى يرون بأنها حقوق اجتماعية ١٥,٦%، وبلغت نسبة اللائى يرون بأنها حقوق سياسية ١٥,٣%، ثم بلغت نسبة اللائى يرون بأنها حقوق بيئية ١٢,٨% ونسبة اللائى يرون بأنها ثقافية ١٠,٩%، ونسبة اللائى يرون بأنها حقوق تنموية، ٩,٢% من حجم عينة الدراسة الكلية.

وبتحليل بيانات عينة المبحوثات الخمسة تبين الآتى:-

- فى عينة عضوات هيئة التدريس بلغت نسبة معرفة المبحوثات بأنواع حقوق الإنسان على النحو التالى: حقوق اقتصادية ١٩,٦%، وحقوق مدنية ١٧,٥%، وحقوق سياسية ١٥,٥%، حقوق اجتماعية ١٣,٤%، وحقوق بيئية ١٢,٤%، حقوق ثقافية ١١,٣%، وحقوق تنموية ١٠,٣% من حجم العينة.
- أما فى عينة العاملات بالقطاع الحكومى. بلغت نسبة معرفة المبحوثات بأنواع حقوق الإنسان كالتالى: حقوق سياسية ١٨,٢%، وحقوق اقتصادية ١٧,٢، وحقوق مدنية ١٦,٢%، وحقوق اجتماعية ١٤,١%، وحقوق بيئية ١٣,١%، ثم حقوق ثقافية ١٢,١%، وحقوق تنموية ٩,١% من حجم العينة.
- وبالنسبة لعينة عضوات النقابات المهنية فقد بلغت نسبة معرفة المبحوثات بأنواع حقوق الإنسان كالتالى: حقوق اقتصادية ٢٠,٧%، وحقوق اجتماعية ١٨%، وحقوق مدنية ١٥,١%، وتساوت نسبة كل من الحقوق السياسية والحقوق البيئية بنسبة ١٣,٢%، ثم الحقوق الثقافية بنسبة ١٠,٤%، والحقوق التنموية بنسبة ٩,٤% من حجم العينة.
- وفى عينة العاملات بالقطاع الخاص. بلغت نسبة معرفة المبحوثات بأنواع حقوق الإنسان على النحو التالى: حقوق اقتصادية ٢١,٦%، وتساوت نسبة كل من الحقوق الاجتماعية والحقوق السياسية بنسبة ١٦,٢%، والحقوق البيئية بنسبة ١٣,٥% , ثم الحقوق الثقافية بنسبة ١٠,٨%, والحقوق التنموية بنسبة٨,٢% من حجم العينة
- أما فى عينة ربات البيوت فقد بلغت نسب معرفة المبحوثات بأنواع حقوق الإنسان على النحو التالى: حقوق اقتصادية ٣٥%, والحقوق الاجتماعية ٢٠% , وتساوت نسبة كل من الحقوق السياسية والحقوق البيئية بنسبة١٠%, كما تساوت نسبة كل من الحقوق الثقافية والحقوق التنموية بنسبة ٥% من حجم العينة.

يتضح مما سبق أنه بالرغم من أن حقوق الإنسان وحدة واحدة ذات اعتماد متبادل وغير قابلة للتجزئة إلى أن هناك صعوبة تصنيف هذه الحقوق حيث نجد الكثيرين يخلطون بين مفهوم حقوق الإنسان ومفهوم الحريات العامة, فتصنيف حقوق الإنسان مسألة تقديرية ويختلف باختلاف العناصر التى يتم على أساسها هذا التصنيف. لكن هناك معيارين أكثر شيوعاً لهذه التصنيف , معيار نظرى, ويشمل حقوق فردية, وحقوق جماعية, معيار تاريخى ويشمل حقوق مدنية وسياسيه, وحقوق اقتصادية واجتماعية, وحقوق حديثة.

وباختبار دلالة النتائج إحصائياً يتبين أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ٠,٠٥ وحيث أن كا٢ المحسوبة =٦,٢, كا٢ الجدولية = ٣٦,٤١ إذن كا٢ المحسوبة < كا٢ الجدولية

جدول رقم (٢٤)

توزيع عينة المبحوثات حسب رأيهن للحقوق والحريات المدنية والسياسية في المجتمع المصرى

العينة / رأيهن	عضوات هيئة تدريس		عاملات بالقطاع الحكومى		عضوات نقابات مهنية		عاملات بالقطاع الخاص		ربات بيوت		الإجمالى	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
مصانة وتحظى بالاحترام والواجب	١٢	٢٤	١٧	٢٤,٣	١٦	٢٠	١٠	٢٢,٢	٢	١١,١	٥٧	٢١,٧
تحترم إلى حد ما	١٣	٢٦	١٨	٢٥,٧	٢٠	٢٥,٠	١٢	٢٦,٧	٤	٢٢,٢	٦٧	٢٥,٥
أفضل من ذى قبل	١٥	٣٠	٢١	٣٠	٢٩	٣٦,٢	١٤	٣١,١	٧	٣٨,٩	٨٦	٣٢,٧
منتهكة	١٠	٢٠	١٤	٢٠	١٥	١٨,٨	٩	٢٠	٥	٢٧,٨	٥٣	٢٠,١
الإجمالى	٥٠	١٠٠	٧٠	١٠٠	٨٠	١٠٠	٤٥	١٠٠	١٨	١٠٠	٢٦٣	١٠٠

الحقوق المدنية والسياسية هى حقوق الأفراد فى المجتمع المصرى ولا يمكن بأى حال من الأحوال الانتقاص من هذه الحقوق لأنها مرتبطة بشخص الإنسان وذاته كالحرية الشخصية، وحرمة المسكن وسرية الاتصالات، وحرية الفكر والرأى والعقيدة والتعليم والاجتماع، وحق تكوين أحزاب سياسية، وحق الانتخاب والتمثيل النيابى، وحق تكوين نقابات وجمعيات، وحق تقلد الوظائف بلا تمييز وانتهاك هذه الحقوق لا يعنى عدم وجودها فهى غير قابلة للتصرف.

وبتحليل بيانات جدول رقم (٢٤) عن رأى المبحوثات للحقوق والحريات المدنية والسياسية فى المجتمع المصرى. فقد كشفت الدراسة أن ٢٢,٧% من المبحوثات يرون أن هذه الحقوق أفضل من ذى قبل، بينما يرى ٢٥,٥% من المبحوثات أنها تحترم إلى حد ما، ثم بلغت نسبة اللاتى يرون أنها مصانة وتحظى بالاحترام والواجب ٢١,٧% وبلغت نسبة اللاتى يرون أن حقوق الإنسان المدنية والسياسية منتهكة حيث بلغت نسبتهن ٢٠,١% من حجم عينة الدراسة الكلية.

وبتحليل بيانات عينة المبحوثات الخمسة اتضح الآتى:-

- فى عينة عضوات هيئة التدريس بلغت نسبة اللاتى يرون أن الحقوق والحريات المدنية والسياسية أفضل من ذى قبل حيث بلغت نسبتهن ٣٠%، ثم بلغت نسبة اللاتى يرون بأنها تحترم إلى حد ما ٢٦%، بينما بلغت نسبة اللاتى يرون بأنها مصانة وتحظى بالاحترام والواجب ٢٤%، ثم بلغت نسبة اللاتى يرون أنها منتهكة فقد بلغت نسبتهن ٢٠% من حجم العينة.
- أما فى عينة العاملات بالقطاع الحكومى. فقد بلغت نسبة اللاتى يرون بأن حقوق الإنسان والحريات المدنية والسياسية أفضل من ذى قبل فقد بلغت نسبتهن ٣٠%، ثم بلغت نسبة اللاتى يرون بأنها تحترم إلى حد ما ٢٥,٧%، بينما بلغت نسبة اللاتى يرون بأنها مصانة وتحظى بالاحترام والواجب ٢٤,٣%، ثم بلغت نسبة اللاتى يرون بأنها منتهكة حيث بلغت نسبتهن ٢٠% من حجم العينة.

- وبالنسبة لعينة عضوات النقابات المهنية. بلغت نسبة اللاتى يرون بأن الحقوق أفضل من ذى قبل ٣٦,٢%، ثم بلغت نسبة اللاتى يرون بأنها تحترم إلى حد ما ٢٥% وبلغت نسبة اللاتى يرون بأنها مصانة وتحظى بالاحترام والواجب بنسبة ٢٠%، ثم بلغت نسبة اللاتى يرون بأنها منتهكة ١٨,٨% من حجم العينة.
- أما فى عينة العاملات بالقطاع الخاص. فقد بلغت نسبة اللاتى يرون بأن الحقوق والحريات أفضل من ذى قبل ٣١,١%، ثم بلغت نسبة اللاتى يرون بأنها تحترم إلى حد ما ٢٦,٧%، بينما بلغت نسبة اللاتى يرون بأنها مصانة وتحظى بالاحترام والواجب حيث بلغت نسبتهن ٢٢,٢% ثم بلغت نسبة اللاتى يرون بأنها منتهكة ٢٠% من حجم العينة.
- وفى عينة ربات البيوت. بلغت نسبة اللاتى يرون بأن الحقوق والحريات أفضل من ذى قبل ٣٨,٩%، ثم بلغت نسبة اللاتى يرون بأنها ٢٧,٨%، بينما بلغت نسبة اللاتى يرون بأنها تحترم إلى حد ما ٢٢,٢%، ثم بلغت نسبة اللاتى يرون بأنها مصانة وتحظى بالاحترام والواجب حيث بلغت نسبتهن ١١,١% من حجم العينة.

يتضح مما سبق أنه بالرغم من أن الحقوق والحريات المدنية والسياسية فى المجتمع المصرى أفضل من ذى قبل ومصانة وتحظى بالاحترام والواجب، إلا أن المجتمع يشهد العديد من مستويات وأشكال انتهاكات حقوق الإنسان الأساسية ويسود نمط من التربية والتنشئة الذى يقبل هذه الانتهاكات باعتبارها قدر لا يقابل بالاعتراض أو المواجهة فى مجتمع كهذا، تصبح الرعاية فيه لمبادئ وقيم ومواثيق حقوق الإنسان دربا من العبث إلا لمن يبذل جهداً مخططاً ومباشراً لإحداث تغيير فى نمط التربية والتنشئة الاجتماعية لإعادة إنتاج قيم وممارسات التنشئة الاجتماعية بداية من الأسرة، والمدرسة، وحتى المؤسسات الجماهيرية مثل النقابات العمالية والمهنية والأحزاب السياسية والجمعيات الأهلية.

وباختبار دلالة النتائج إحصائياً تبين أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ٠,٠٥ حيث أن كا^2 المحسوبة = ٤,٤، كا^2 الجدولية = ٢١,٢٦ إذن كا^2 المحسوبة < كا^2 الجدولية.

جدول رقم (٢٥)

توزيع عينة المبحوثات حسب علمهن بوجود مؤسسات لمراقبة أوضاع حقوق الإنسان فى المجتمع المصرى

العينة / المشاركة	عضوات هيئة تدريس		عاملات بالقطاع الحكومى		عضوات نقابات مهنية		عاملات بالقطاع الخاص		ربات بيوت		الإجمالى	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	٢٢	٥٥	١٧	٣٤	٢٥	٣٥,٧	٧	٢٨	٢	١٣,٣	٧٣	٣٦,٥
لا	١٨	٤٥	٣٣	٦٦	٤٥	٦٤,٣	١٨	٧٢	١٣	٨٦,٧	١٢٧	٦٣,٥
الإجمالى	٤٠	١٠٠	٥٠	١٠٠	٧٠	١٠٠	٢٥	١٠٠	١٥	١٠٠	٢٠٠	١٠٠

برزت المنظمات أو المؤسسات الحقوقية والدفاعية لمراقبة أوضاع حقوق الإنسان فى المجتمع المصرى عام ١٩٨٣ وهى أحدث الأجيال للمؤسسات المدنية وتسمى بالجيل الرابع من المنظمات الأهلية فى مصر. ولعبت دوراً حقوقياً ودفاعياً لطرح قضايا المرأة فى الربع الأول من القرن العشرين. وبتحليل بيانات جدول رقم (٢٥) عن علم المبحوثات بوجود

مؤسسات لمراقبة أوضاع حقوق الإنسان فى المجتمع المصرى. كشفت الدراسة عن انخفاض نسبة المبحوثات اللاتى يرين وجود مؤسسات لمراقبة أوضاع حقوق الإنسان فى المجتمع المصرى حيث بلغت نسبتهن ٣٦,٥% من حجم العينة، بينما بلغت نسبة اللاتى لم يعرفن وجود مؤسسات لمراقبة أوضاع حقوق الإنسان ٦٣,٥% من حجم عينة الدراسة الكلية.

وبتحليل بيانات عينة المبحوثات الخمسة اتضح الآتى:-

- فى عينة عضوات هيئة التدريس. بلغت نسبة اللاتى يعرفن وجود مؤسسات لمراقبة أوضاع حقوق الإنسان ٥٥%، بينما بلغت نسبة اللاتى لم يعرفن ٤٥% من حجم العينة.
- أما فى عينة العاملات بالقطاع الحكومى. بلغت نسبة اللاتى يعرفن وجود مؤسسات لمراقبة أوضاع حقوق الإنسان ٣٤%، بينما بلغت نسبة اللاتى لم يعرفن وجود مؤسسات للمراقبة ٦٦% من حجم العينة.
- وفى عينة عضوات النقابات المهنية. بلغت نسبة اللاتى يعرفن وجود مؤسسات لمراقبة حقوق الإنسان ٣٥,٧%، ثم بلغت نسبة اللاتى لم يعرفن بهذه المؤسسات ٦٤,٣% من حجم العينة.
- وبالنسبة لعينة العاملات بالقطاع الخاص. بلغت نسبة اللاتى يعرفن وجود مؤسسات لعملية المراقبة ٢٨%، بينما بلغت نسبة اللاتى لم يعرفن وجود هذه المؤسسات ٧٢% من حجم العينة.
- وفى عينة ربات البيوت. بلغت نسبة اللاتى يعرفن وجود مؤسسات لعملية المراقبة ١٣,٣%، بينما بلغت نسبة اللاتى لم يعرفن وجود مؤسسات للمراقبة ٨٦,٧% من حجم العينة، ومما سبق يتضح أن ثلث عينة الدراسة الكلية يعرفن وجود مؤسسات لمراقبة أوضاع حقوق الإنسان فى المجتمع المصرى وبلغت نسبتهن ٣٦,٥% من حجم عينة الدراسة الكلية.

ويرى الباحث أن هذه المؤسسات أو المنظمات تدافع عن حقوق الإنسان والحريات من منظور الحقوق المدنية وقد بلغ إجمالى هذه المنظمات عام ٢٠٠٨ (٤٥) منظمة حقوقية ودفاعية ولا تعتمد على العضوية وإنما هى مكاتب يديرها نشطاء محترفون.

كما تقوم هذه المنظمات أيضاً برصد ومراقبة الانتخابات المصرية الرئاسية والبرلمانية، وظل الدور الرقابى لهذه المنظمات عند مستوى أقل من كونه حق يمكن أن تمارسه المنظمات الدفاعية بشكل دائم وطبيعى وذلك على الرغم من المكتسبات القانونية والعملية التى حصلت عليها المنظمات الدفاعية من خلال الأحكام القضائية والإقرار السياسى بدورها فى الرقابة على الانتخابات الرئاسية والبرلمانية.

وباختبار دلالة النتائج إحصائياً تبين أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ٠,٠٥ حيث أن كا٢ المحسوبة = ١، كا٢ الجدولية = ٩,٤٩ إذن كا٢ المحسوبة < كا٢ الجدولية.

جدول رقم (٢٦)
توزيع عينة المبحوثات حسب حصولهن على حقوقهن السياسية
وفقاً للإعلان العالمى لحقوق الإنسان

العينة	عضوات هيئة تدريس		عاملات بالقطاع الحكومى		عضوات نقابات مهنية		عاملات بالقطاع الخاص		ربات بيوت		الإجمالى	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	٢٨	٧٠	١٥	٣٠	٣٦	٥١,٤	١١	٤٤	١	٦,٧	٩١	٤٥,٥
لا	١٢	٣٠	٣٥	٧٠	٣٤	٤٨,٦	٢٤	٥٦	١٤	٩٣,٣	١٠٩	٥٤,٥
الإجمالى	٤٠	١٠٠	٥٠	١٠٠	٧٠	١٠٠	٢٥	١٠٠	١٥	١٠٠	٢٠٠	١٠٠

الإعلان العالمى لحقوق الإنسان صدر فى ١٠ ديسمبر عام ١٩٤٨ ووافقت عليه الأمم المتحدة لتحرير البشرية من الاستعمار والطغيان والتفرقة العنصرية والنضال من أجل الحرية والمساواة فى كل مكان فى العالم. حيث اتضح من الجدول رقم (٢٦) انخفاض نسبة المبحوثات اللاتى يحصلن على حقوقهن السياسية وفقاً للإعلان العالمى لحقوق الإنسان وقد بلغت نسبتهن ٤٥,٥%، بينما ارتفعت نسبة المبحوثات اللاتى لم يحصلن على حقوقهن السياسية ٥٤,٥% من حجم عينة الدراسة الكلية.

وبتحليل بيانات عينة المبحوثات الخمسة تبين الآتى:-

- فى عينة عضوات هيئة التدريس. بلغت نسبة اللاتى يحصلن على حقوقهن السياسية ٧٠%، بينما بلغت نسبة اللاتى لم يحصلن على حقوقهن السياسية ٣٠% من حجم العينة.
- أما فى عينة العاملات بالقطاع الحكومى، فقد بلغت نسبة اللاتى يحصلن على حقوقهن السياسية ٣٠%، ثم بلغت نسبة اللاتى لم يحصلن على حقوقهن السياسية ٧٠% من حجم العينة.
- وبالنسبة لعينة عضوات النقابات المهنية فقد بلغت نسبة اللاتى يحصلن على حقوقهن السياسية ٥١,٤%، بينما بلغت نسبة اللاتى لم يحصلن على حقوقهن السياسية ٤٨,٦% من حجم العينة.
- وفى عينة العاملات بالقطاع الخاص. بلغت نسبة اللاتى يحصلن على حقوقهن السياسية ٤٤%، ثم بلغت نسبة اللاتى لم يحصلن على حقوقهن السياسية ٥٦% من حجم العينة.
- أما فى عينة ربات البيوت. فقد بلغت نسبة اللاتى يحصلن على حقوقهن السياسية ٦,٧%، بينما بلغت نسبة اللاتى لم يحصلن على حقوقهن السياسية ٩٣,٣% من حجم العينة.

ومما سبق يتضح أن أقل من نصف عينة الدراسة الكلية يحصلن على حقوقهن السياسية وفقاً للإعلان العالمى لحقوق الإنسان وتدل تلك النتيجة على ضعف وعى المرأة بحقوقها القانونية والسياسية.

ويرى الباحث أن ضعف وعى بعض النساء بحقوقهن القانونية والسياسية ساعد المجلس القومى للمرأة للقيام بعمل مشروع الحقوق القانونية والسياسية للمرأة فى صورة الكترونية عبارة عن كتيبات وأقراص مدمجة وأشرطة مسجلة لشرح القوانين فى صورة سؤال وجواب وقام بتوزيعها على النساء فى القرى والمراكز.

وباختبار دلالة النتائج إحصائياً تبين أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ٠,٠٥، حيث أن كا٢ المحسوبة = ١,٥، كا٢ الجدولية = ٩,٤٩ إذن كا٢ المحسوبة < كا٢ الجدولية.

جدول رقم (٢٧)

توزيع عينة المبحوثات حسب معرفتهن بنوعية الحقوق السياسية

الحقوق السياسية / العينة	عضوات هيئة تدريس		عاملات بالقطاع الحكومي		عضوات نقابات مهنية		عاملات بالقطاع الخاص		ربات بيوت		الإجمالي	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
الحق فى الانتخاب والتمثيل النيابى	٢١	٣٠,٩	٢٣	٢٩,٥	٢٦	٣٢,٥	١٠	٣١,٣	٩	٦٠	٨٩	٣٢,٦
الحق فى تكوين الأحزاب السياسية	١٨	٢٦,٥	٢٠	٢٥,٦	٢٢	٢٧,٥	٦	١٨,٨	٣	٢٠	٦٩	٢٥,٣
الحق فى تكوين النقابات والجمعيات	١٣	١٩,١	١٦	٢٠,٥	١٩	٢٣,٨	٧	٢١,٨	٢	١٣,٣	٥٧	٢٠,٩
الحق فى الحصول على فرص متكافئة فى تقلد الوظائف بلا تمييز	١٦	٢٣,٥	١٩	٢٤,٤	١٣	١٦,٢	٩	٢٨,١	١	٦,٧	٥٨	٢١,٢
الإجمالي	٦٨	١٠٠	٧٨	١٠٠	٨٠	١٠٠	٣٢	١٠٠	١٥	١٠٠	٢٧٣	١٠٠

الحقوق السياسية هى مجموعة من الحقوق تتمثل فى حق الانتخابات فى السلطة التشريعية والسلطات المحلية والترشيح، وحق كل مواطن بالعضوية فى الأحزاب وتنظيم حركات وجمعيات ومحاولة التأثير على القرار السياسى وشكل اتخاذه من خلال الحصول على المعلومات ضمن القانون والحق فى تقلد الوظائف. وبتحليل بيانات جدول رقم (٢٧) عن معرفة المبحوثات بنوعية الحقوق السياسية. فقد بلغت نسبة اللاتى يرون الحق فى الانتخاب والتمثيل النيابى حيث بلغت نسبتهن ٣٢,٦% من حجم عينة الدراسة الكلية، ثم بلغت نسبة اللاتى يرون الحق فى تكوين الأحزاب السياسية ٢٥,٣%، بينما بلغت نسبة اللاتى يرون الحق فى الحصول على فرص متكافئة فى تقلد الوظائف بلا تمييز حيث بلغت نسبتهن ٢١,٢%، ثم بلغت نسبة اللاتى يرون الحق فى تكوين النقابات والجمعيات ٢٠,٩% من حجم عينة الدراسة الكلية.

وبتحليل بيانات عينة المبحوثات الخمسة اتضح الآتى:-

- فى عينة عضوات هيئة التدريس. بلغت نسب المبحوثات على النحو التالى: الحق فى الانتخاب والتمثيل النيابى ٣٠,٩%، والحق فى تكوين الأحزاب السياسية ٢٦,٥%، ثم الحق فى الحصول على فرص متكافئة فى تقلد الوظائف بلا تمييز ٢٣,٥%، بينما بلغت نسبة الحق فى تكوين النقابات والجمعيات ١٩,١% من حجم العينة.
- أما فى عينة عاملات بالقطاع الحكومى. فقد بلغت نسب المبحوثات كالتالى: الحق فى الانتخاب والتمثيل النيابى ٢٩,٥%، والحق فى تكوين الأحزاب السياسية ٢٥,٦%، بينما بلغت نسبة الحق فى الحصول على فرص متكافئة فى تقلد الوظائف بلا تمييز حيث بلغت نسبتهن ٢٤,٤%، ثم بلغت نسبة الحق فى تكوين النقابات والجمعيات ٢٠,٥% من حجم العينة.
- وبالنسبة لعينة عضوات النقابات المهنية. بلغت نسبة اللاتى يرون الحق فى الانتخاب والتمثيل النيابى ٣٢,٥%، ثم نسبة اللاتى يرون الحق فى تكوين الأحزاب السياسية ٢٧,٥%، بينما بلغت نسبة اللاتى يرون الحق فى تكوين النقابات والجمعيات ٢٣,٨%، ثم بلغت نسبة اللاتى يرون الحق فى الحصول على فرص متكافئة فى تقلد الوظائف بلا تمييز حيث بلغت نسبتهن ١٦,٢% من حجم العينة.
- وفى عينة العاملات بالقطاع الخاص فقد بلغت النسب على النحو التالى: الحق فى الانتخاب والتمثيل النيابى ٣١,٣%، ثم الحق فى الحصول على فرص متكافئة فى تقلد الوظائف بلا تمييز ٢٨,١%، بينما بلغت نسبة اللاتى يرون الحق فى تكوين النقابات والجمعيات حيث بلغت نسبتهن ٢١,٨%، ثم بلغت نسبة الحق فى تكوين الأحزاب السياسية ١٨,٨% من حجم العينة.
- أما فى عينة ربات البيوت بلغت النسب على النحو التالى: الحق فى الانتخاب والتمثيل ٦٠%، ثم بلغت نسبة الحق فى تكوين الأحزاب ٢٠%، بينما بلغت نسبة الحق فى تكوين النقابات والجمعيات ١٣,٣%، ثم بلغت نسبة الحق فى الحصول على فرص متكافئة فى تقلد الوظائف بلا تميز حيث بلغت نسبتهن ٦,٧% من حجم العينة.

يتضح مما سبق أن هناك معرفة بنوعية الحقوق السياسية للمرأة وهذه خطوة مهمة على طريق تغيير هذا الواقع، ويرى الباحث أن مشكلة المرأة المصرية ليست معرفة الحقوق السياسية ولكن فى كيفية استغلال هذه الحقوق فالحق يجب أن يواكبه واجب يزيد من فاعليته. فقد شهد المجتمع فى الآونة الأخيرة العديد من الخطوات التى اتخذتها كل من المؤسسات الرسمية وكذلك المنظمات غير الحكومية لتفعيل مشاركة المرأة فى أوجه الحياة المختلفة.

وباختبار دلالة النتائج إحصائياً تبين أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ٠,٠٥ حيث أن كا^{2} المحسوبة = ٥,٣، كا^{2} الجدولية = ٢,٠١٠. إذن كا^{2} المحسوبة < كا^{2} الجدولية.

جدول رقم (٢٨)

توزيع عينة المبحوثات حسب سماعهن عن نظام الكوتا السياسية

العينة / الكوتا السياسية	عضوات هيئة تدريس		عاملات بالقطاع الحكومي		عضوات نقابات مهنية		عاملات بالقطاع الخاص		ربات بيوت		الإجمالي	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	٣٠	٧٥	٢٨	٥٦	٤٥	٦٤,٣	١٤	٥٦	١	٦,٧	١١٨	٥٩
لا	١٠	٢٥	٢٢	٤٤	٢٥	٣٥,٧	١١	٤٤	١٤	٩٣,٣	٨٢	٤١
الإجمالي	٤٠	١٠٠	٥٠	١٠٠	٧٠	١٠٠	٢٥	١٠٠	١٥	١٠٠	٢٠٠	١٠٠

إن مشروع الكوتا السياسية نقلة نوعية كبيرة فى التطور السياسى المصرى وخطوة مهمة فى تأكيد مفهوم المواطنة. ولقد حاولت الدراسة الوقوف على مدى وعى المبحوثات بنظام الكوتا السياسية. حيث اتضح من هذا الجدول انخفاض نسبة المبحوثات اللاتى يسمعن عن نظام الكوتا السياسية وقد بلغت نسبتهن ٥٩%، بينما بلغت نسبة اللاتى لم يسمعن عن هذا النظام ٤١% من حجم عينة الدراسة الكلية.

وبتحليل بيانات عينة المبحوثات الخمسة اتضح الآتى:-

- فى عينة عضوات هيئة التدريس. بلغت نسبة المبحوثات اللاتى يسمعن عن نظام الكوتا السياسية ٧٥%، ثم بلغت نسبة اللاتى لم يسمعن عن هذا النظام ٢٥% من حجم العينة.
- أما فى عينة العاملات بالقطاع الحكومى. فقد بلغت نسبة اللاتى يسمعن عن نظام الكوتا السياسية ٥٦%، بينما بلغت نسبة اللاتى لم يسمعن عن هذا النظام ٤٤% من حجم العينة.
- وبالنسبة لعينة عضوات النقابات المهنية. بلغت نسبة اللاتى يسمعن عن نظام الكوتا السياسية ٦٤,٣%، ثم بلغت نسبة اللاتى لم يسمعن عن هذا النظام ٣٥,٧ من حجم العينة.
- وفى عينة العاملات بالقطاع الخاص. فقد ارتفعت نسبة اللاتى يسمعن عن نظام الكوتا السياسية وبلغت نسبتهن ٥٦%، ثم بلغت نسبة اللاتى لم يسمعن عن هذا النظام ٤٤% من حجم العينة.
- أما فى عينة ربات البيوت. فقد ارتفعت نسبة المبحوثات اللاتى لم يسمعن عن نظام الكوتا السياسية إلى ٩٣,٣% بينما انخفضت نسبة اللاتى يسمعن عن نظام الكوتا السياسية وقد بلغت نسبتهن ٦٧% من حجم العينة.

ومما سبق يتضح أن أكثر من نصف عينة الدراسة الكلية لديهن وعى بسماعهن عن نظام الكوتا السياسية.

ويرى الباحث أن مشروع "الكوتا" أو تخصيص مقاعد للمرأة فى مجلس الشعب يستهدف زيادة تمثيل المرأة وهو مما يُعد بحق انتصاراً لمفهوم المواطنة ونقطة تحول تاريخية فى دور المرأة السياسى وفتح أبواب جديدة لمشاركة المرأة السياسية واتساع دورها فى البرلمان، كما أن ذلك سوف يكون فرصة لإبراز قيادات جديدة على مستوى كل المحافظات تحقق مشاركة أوسع فى الحياة السياسية المصرية.

وباختبار دلالة النتائج إحصائياً تبين أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ٠,٠٥ حيث أن كا٢ المحسوبة =٢,٨، كا٢ الجدولية= ٩,٤٩ إذن كا٢ المحسوبة < كا٢ الجدولية.

جدول رقم (٢٩)

توزيع عينة المبحوثات حسب معرفتهن بالأنظمة الرئيسية للكوتا السياسية

العينة / أنظمة الكوتا السياسية	عضوات هيئة تدريس		عاملات بالقطاع الحكومى		عضوات نقابات مهنية		عاملات بالقطاع الخاص		ربات بيوت		الإجمالى	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
الكوتا الدستورية	٦	١١,٣	٤	٧	١٠	١٢	٢	٥,٥	-	-	٢٢	٩,٣
الكوتا القانونية للبرلمان	١٩	٣٥,٩	٢١	٣٦,٨	٢٨	٣٣,٣	١٢	٣٣,٣	٣	٣٧,٥	٧٩	٣٣,٢
الكوتا القانونية للمجالس المحلية	١٥	٢٨,٣	١٨	٣١,٦	٢٢	٢٦,٢	١١	٣٠,٦	١	١٢,٥	٧١	٢٩,٨
الكوتا الحزبية	١٣	٢٤,٥	١٤	٢٤,٦	٢٤	٢٨,٥	١١	٣٠,٦	٤	٥٠	٦٦	٢٧,٧
الإجمالى	٥٣	١٠٠	٥٧	١٠٠	٨٤	١٠٠	٣٦	١٠٠	٨	١٥	٢٣٨	١٠٠

تطبيق نظام الكوتا السياسية للمرأة خطوة مهمة على طريق التطور الديمقراطى فزيادة تمثيلها البرلمانى وتفعيل دورها السياسى أحد أهم الحقوق الأساسية للمرأة فى المواطنة، ويتفق تماماً مع الدستور والتشريع الوطنيين وكذلك مع أحكام الاتفاقيات الدولية لكفالة حقوق المرأة. ولقد حاولت الدراسة أن تتعرف على مدى معرفة المبحوثات بالأنظمة الرئيسية للكوتا السياسية. وقد جاءت فى المرتبة الأولى نسبة المبحوثات اللاتى يعرفهن الكوتا القانونية للبرلمان حيث بلغت نسبتهن ٣٣,٢% من حجم العينة الكلية، وجاءت فى المرتبة الثانية نسبة اللاتى يعرفهن الكوتا القانونية للمجالس المحلية حيث بلغت نسبتهن ٢٩,٨%، وبينما جاءت فى المرتبة الثالثة نسبة اللاتى يعرفهن الكوتا الحزبية حيث بلغت نسبتهن ٢٧,٧%، ثم جاءت فى المرتبة الرابعة نسبة اللاتى يعرفهن الكوتا الدستورية حيث بلغت نسبتهن ٩,٣% من حجم عينة الدراسة الكلية.

ويتحليل بيانات عينة المبحوثات الخمسة اتضح الآتى:-

- فى عينة عضوات هيئة التدريس. بلغت نسبة معرفتهن بالكوتا القانونية للبرلمان ٣٥,٩%، ثم بلغت نسبة معرفتهن بالكوتا القانونية للمجالس المحلية ٢٨,٣%، بينما بلغت نسبة معرفتهن بالكوتا الحزبية ٢٤,٥%، ثم بلغت نسبة معرفتهن بالكوتا الدستورية ١١,٣% من حجم العينة.
- أما فى عينة العاملات بالقطاع الحكومى. حيث بلغت نسبة معرفتهن بالكوتا القانونية للبرلمان ٣٦,٨%، ثم معرفتهن بالكوتا القانونية للمجالس المحلية ٣١,٦%، وبلغت نسبة معرفتهن بالكوتا الحزبية ٢٤,٦% ثم بلغت نسبة معرفتهن بالكوتا الدستورية ٧% من حجم العينة.
- وبالنسبة لعينة عضوات النقابات المهنية. بلغت نسبة معرفتهن بالكوتا القانونية للبرلمان ٣٣,٣%، ثم بلغت نسبة معرفتهن بالكوتا الحزبية ٢٨,٥%، بينما بلغت نسبة معرفتهن بالكوتا القانونية للمجالس المحلية ٢٦,٢%، ثم بلغت نسبة معرفتهن بالكوتا الدستورية ١٢% من حجم العينة.
- وفى عينة العاملات بالقطاع الخاص. بلغت نسبة معرفتهن بالكوتا القانونية للبرلمان ٣٣,٣%، بينما تساوت نسبة معرفتهن بكل من الكوتا القانونية للمجالس المحلية

والكوتا الحزبية حيث بلغت نسبتهن ٣٠,٦% من حجم العينة، ثم بلغت نسبة معرفتهن بالكوتا الدستورية ٥,٥% من حجم العينة.

- أما فى عينة ربات البيوت. بلغت نسبة معرفتهن بالكوتا الحزبية ٥٠%، ثم بلغت نسبة معرفتهن بالكوتا القانونية للبرلمان ٣٧,٥%، بينما بلغت نسبة معرفتهن بالكوتا القانونية للمجالس المحلية ١٢,٥% من حجم العينة.

ويتضح مما سبق معرفة المبحوثات بالأنظمة الرئيسية للكوتا السياسية للمرأة فهناك دعوة قوية إلى سياسة "التمييز الإيجابى" للمرأة بتخصيص عدد من المقاعد لها فى مجلس الشعب أسوة بالتمييز للفلاحين والعمال فى المجلس عندما كانوا أكثر الفئات المستبعدة المحرومة من حقوقها السياسية ومن التمثيل فى السلطة التشريعية وإن كان هذا التمييز بالقانون ممكناً فهل من الممكن بالقانون ضمان تمثيل المرأة فى الأحزاب والنقابات والمجالس المحلية وباعتبارها مجالات أساسية للعمل العام وللمشاركة فى القضايا العامة.

وباختبار دلالة النتائج إحصائياً تبين أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ٠,٠٥ حيث أن كا^{2} المحسوبة = ٦,٨، كا^{2} الجدولية= ٢٦,٢١ إذن كا^{2} المحسوبة < كا^{2} الجدولية.

جدول رقم (٣٠)

توزيع عينة المبحوثات حسب معرفتهن بمميزات نظام الكوتا السياسية

العينة / مميزات الكوتا	عضوات هيئة تدريس		عاملات بالقطاع الحكومى		عضوات نقابات مهنية		عاملات بالقطاع الخاص		ربات بيوت		الإجمالى	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
تتيح الفرصة للنشاطات سياسية لخوض الانتخابات	١٢	٢٠,٧	٩	١٤,١	١٤	١٧,٥	٧	٢٣,٣	٢	١٢,٥	٤٤	١٧,٧
اكتمال التمثيل السياسى والنيابى بمشاركة المرأة	١٣	٢٢,٤	١٢	١٨,٧	١٩	٢٣,٨	٦	٢٠	٢	١٢,٥	٥٢	٢١
حافز للأحزاب لإعداد كوادر لخوض الانتخابات	١٠	١٧,٢	١٤	٢١,٩	١٦	٢٠	٥	١٦,٧	٤	٢٥	٤٩	١٩,٨
خلق تجمع من النساء فى المجالس النيابية	١٥	٢٥,٩	١٨	٢٨,١	٢٢	٢٧,٥	٨	٢٦,٧	٥	٣١,٣	٦٨	٢٧,٤
تخفيف الضغوط للنساء اللاتى يخضن الانتخابات فرادى	٨	١٣,٨	١١	١٧,٢	٩	١١,٢	٤	١٣,٣	٣	١٨,٧	٣٥	١٤,١
الإجمالى	٥٨	١٠٠	٦٤	١٠٠	٨٠	١٠٠	٣٠	١٠٠	١٦	١٠٠	٢٤٨	١٠٠

إن الأخذ بنظام "الكوتا السياسية" صار بوابة المرأة للمشاركة السياسية الفاعلة فلا يمكن إحداث توازن تشريعى فى الدولة ما لم تمثل جميع فئات الشعب فى صياغتها خاصة النساء اللاتى يشكلن نصف تعداد السكان تقريباً. كما أنه الأسلوب الأمثل لخلق كوادر نسائية جديدة على الساحة السياسية.

ولقد حاولت الدراسة التعرف على مدى معرفة المبحوثات للمميزات نظام الكوتا السياسية. فقد احتلت المرتبة الأولى نسبة اللاتى يرون أنه يخلق تجمعاً من النساء فى المجالس النيابية حيث بلغت نسبتهن ٢٧,٤% من حجم عينة الدراسة الكلية، ثم بلغت نسبة اللاتى يرون بأنه يساعد على اكتمال التمثيل السياسى والنيابى بمشاركة المرأة ٢١%، بينما بلغت نسبة اللاتى يرون بأنه حافز للأحزاب لإعداد كوادر لخوض الانتخابات ١٩,٨%، بينما بلغت نسبة اللاتى يرون بأنه يتيح الفرصة للنشاطات السياسية لخوض الانتخابات حيث بلغت نسبتهن ١٧,٧%، ثم بلغت نسبة اللاتى يرون بأنها تعمل على تخفيف الضغوط للنساء اللاتى يخضن الانتخابات فرادى ١٤,١% من حجم عينة الدراسة الكلية.

وبتحليل بيانات عينة المبحوثات الخمسة تبين الآتى:-

- فى عينة عضوات هيئة التدريس. بلغت نسبة المبحوثات اللاتى يرون نظام الكوتا السياسية أنه يخلق تجمعاً من النساء فى المجالس النيابية ٢٥,٩%، ثم بلغت نسبة اللاتى يرون بأنه يُساعد على اكتمال التمثيل السياسى والنيابى بمشاركة المرأة ٢٢,٤%، بينما بلغت نسبة اللاتى يرون أنه يتيح الفرصة للنشاطات السياسية لخوض الانتخابات ٢٠,٧%، ثم بلغت نسبة اللاتى يرون بأنه حافز للأحزاب السياسية لإعداد كوادر لخوض الانتخابات ١٧,٢%، وبلغت نسبة اللاتى يرون بأنه يساعد على تخفيف الضغوط للنساء اللاتى يخضن الانتخابات فرادى ١٣,٨% من حجم العينة.
- أما فى عينة العاملات بالقطاع الحكومى. فقد بلغت نسبة اللاتى يرون بأن نظام الكوتا السياسية يخلق تجمعاً من النساء فى المجالس النيابية ٢٨,١%، ثم بلغت نسبة اللاتى يرون بأنه حافز للأحزاب لإعداد كوادر لخوض الانتخابات ٢١,٩%، بينما بلغت نسبة اللاتى يرون بأنه يساعد على اكتمال التمثيل السياسى والنيابى بمشاركة المرأة ١٨,٧%، بلغت نسبة اللاتى يرون بأنه يساعد على تخفيف الضغوط للنساء اللاتى يخضن الانتخابات فرادى ١٧,٢%، ثم بلغت نسبة اللاتى يرون بأنه يتيح الفرصة للنشاطات السياسية لخوضهن الانتخابات ١٤,١% من حجم العينة.
- وبالنسبة لعينة عضوات النقابات المهنية. فقد بلغت نسبة اللاتى يرون أن نظام الكوتا السياسية يعمل على خلق تجمع من النساء فى المجالس النيابية ٢٧,٥% من حجم العينة، كما بلغت نسبة اللاتى يرون بأنه يساعد على اكتمال التمثيل السياسى والنيابى بمشاركة المرأة ٢٣,٨%، وقد بلغت نسبة اللاتى يرون بأنه حافز للأحزاب لإعداد كوادر لخوض الانتخابات ٢٠%، ثم بلغت نسبة اللاتى يرون بأنه يتيح الفرصة للنشاطات السياسية لخوض الانتخابات ١٧,٥%، ثم بلغت نسبة اللاتى يرون بأنه يساعد على تخفيف الضغوط للنساء اللاتى يخضن الانتخابات فرادى ١١,٢% من حجم العينة.
- أما فى عينة العاملات بالقطاع الخاص. فقد بلغت نسبة اللاتى يرون بأن نظام الكوتا السياسية يخلق تجمعاً من النساء فى المجالس النيابية ٢٦,٧%، بينما بلغت نسبة اللاتى يرون بأنه يتيح الفرصة للنشاطات السياسية لخوض الانتخابات ٢٣,٣%، وقد بلغت نسبة اللاتى يرون بأنه يساعد على اكتمال التمثيل السياسى والنيابى بمشاركة المرأة ٢٠%، حيث بلغت نسبة اللاتى يرون بأنه حافز للأحزاب لإعداد كوادر لخوض الانتخابات ١٦,٧% من حجم العينة. وقد بلغت نسبة اللاتى يرون بأن نظام الكوتا السياسية يعمل على تخفيف الضغوط للنساء اللاتى يخضن الانتخابات فرادى ١٣,٣%.
- وفى عينة ربات البيوت. بلغت نسبة اللاتى يرون بأن النظام يساعد على خلق تجمع من النساء فى المجالس النيابية ٣١,٣%، وقد بلغت نسبة اللاتى يرون بأنه حافز للأحزاب

لإعداد كوادر لخوض الانتخابات ٢٥%، بينما بلغت نسبة اللاتى يرون بأنه يساعد على تخفيف الضغوط للنساء اللاتى يخضن الانتخابات فرادى. وتساوت نسبة كل من اللاتى يرون بأنه يتيح الفرصة للنشاطات السياسية لخوض الانتخابات، واكتمال التمثيل السياسى والنيابى بمشاركة المرأة إذ بلغت نسبتهن ١٢,٥% من حجم العينة.

ويرى الباحث أن نظام "الكوتا السياسية" للمرأة هو بحق انتصار على طريق التمكين السياسى. فقد لاقى هذا النظام ترحيباً كبيراً من جميع الأحزاب والقوى السياسية باعتبارها تمثل نقطة تحول تاريخية فى زيادة دور المرأة السياسى.

كما أن هذا النظام هو منقذ قانونى لدعم المرأة فى الانتخابات وسيساعد على توسيع دائرة المشاركة النسائية مما يضمن تمثيلاً عادلاً للمرأة فى الانتخابات البرلمانية والمحلية على حد سواء ويساعد على النهوض بها سياسياً واقتلاع الموروثات الثقافية ضد المرأة.

وباختبار دلالة النتائج إحصائياً تبين أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ٠,٠٥ حيث أن كا^{2} المحسوبة = ٢,٨، كا^{2} الجدولية = ٢٦,٢٩ إذن كا^{2} المحسوبة < كا^{2} الجدولية.

جدول رقم (٣١)

توزيع عينة المبحوثات حسب موافقتهن على نظام الكوتا وتخصيص مقاعد للمرأة فى الانتخابات المقبلة.

العينة / مقاعد للمرأة	عضوات هيئة تدريس		عاملات بالقطاع الحكومى		عضوات نقابات مهنية		عاملات بالقطاع الخاص		ربات بيوت		الإجمالى	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
موافق	٣٨	٩٥	٤٤	٨٨	٥٨	٨٢,٩	٢١	٨٤	١٣	٨٦,٧	١٧٤	٨٧
غير موافق	٢	٥	٦	١٢	١٢	١٧,١	٤	١٦	٢	١٣,٣	٢٦	١٣
الإجمالى	٤٠	١٠٠	٥٠	١٠٠	٧٠	١٠٠	٢٥	١٠٠	١٥	١٠٠	٢٠٠	١٠٠

تخصيص مقاعد للمرأة فى انتخابات مجلس الشعب بارقة أمل لتفعيل الدور السياسى لها لتتخطى مرحلة المطالبة بزيادة مقاعدها البرلمانية إلى مرحلة التمكين الفعلى ومنحها الفرصة لتؤكد للجميع أنها مؤهلة سياسياً وقادرة على العطاء والعمل الجاد. ولقد حاولت الدراسة التعرف على موافقة المبحوثات على نظام الكوتا وتخصيص مقاعد لها فى الانتخابات البرلمانية المقبلة. فقد اتضح من الجدول ارتفاع نسبة اللاتى يوافقن على نظام الكوتا وتخصيص مقاعد للمرأة فى الانتخابات البرلمانية المقبلة حيث بلغت نسبتهن ٨٧% من حجم عينة الدراسة الكلية، بينما بلغت نسبة غير الموافقات على نظام الكوتا وتخصيص مقاعد للمرأة فى الانتخابات المقبلة ١٣% من حجم عينة الدراسة الكلية.

وبتحليل بيانات عينة المبحوثات الخمسة تبين الآتى:-

- فى عينة عضوات هيئة التدريس. بلغت نسبة المبحوثات على تخصيص مقاعد للمرأة فى الانتخابات البرلمانية ٩٥%، بينما بلغت نسبة المبحوثات غير الموافقات على تخصيص مقاعد للمرأة فى الانتخابات ٥% من حجم العينة.
- أما فى عينة العاملات بالقطاع الحكومى فقد بلغت نسبة الموافقات على تخصيص مقاعد للمرأة فى الانتخابات البرلمانية ٨٨%، ثم بلغت نسبة غير الموافقات على تخصيص مقاعد للمرأة فى الانتخابات البرلمانية ١٢% من حجم العينة.

- وبالنسبة لعينة عضوات النقابات المهنية. فقد بلغت نسبة الموافقات على تخصيص مقاعد للمرأة ٨٢,٩% بينما بلغت نسبة غير الموافقات على تخصيص مقاعد للمرأة ١٧,١% من حجم العينة.
- وفى عينة العاملات بالقطاع الخاص. بلغت نسبة الموافقات على تخصيص مقاعد للمرأة ٨٤%، ثم بلغت نسبة غير الموافقات على تخصيص مقاعد للمرأة ١٦% من حجم العينة.
- أما فى عينة ربات البيوت. فقد بلغت نسبة الموافقات على تخصيص مقاعد للمرأة ٨٦,٧%، ثم بلغت نسبة غير الموافقات على تخصيص مقاعد للمرأة ١٣,٣% من حجم العينة.

ومما سبق يتضح ارتفاع نسبة المبحوثات الموافقات على تخصيص مقاعد للمرأة فى الانتخابات البرلمانية المقبلة حيث بلغت نسبتهن ٨٧% من حجم عينة الدراسة الكلية.

ويرى الباحث أن تخصيص كوتا للمرأة فى البرلمان من خلال تحديد دوائر خاصة لها تنافس عليها، بالإضافة إلى الدوائر الحالية الموجودة والبقاء على النظام الفردى للمرأة لدورتين كاملتين سوف يتيح للمرأة تدريب نفسها على البرامج الانتخابية المختلفة وتهيئة المجتمع لتغيير نظرته السلبية السائدة عن العمل البرلمانى للمرأة بالإضافة إلى تغيير ثقافة الناخبة المصرية التى تحجم عن التصويت للمرأة حتى تقتنع بقدرتها على الأداء البرلمانى المتميز.

وباختبار دلالة النتائج إحصائياً تبين أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ٠,٠٥ حيث أن كا٢ المحسوبة = ٤,٥، كا٢ الجدولية = ٩,٤٩ إذن كا٢ المحسوبة < كا٢ الجدولية.

جدول رقم (٣٢)

توزيع عينة المبحوثات حسب معرفتهن بعدد المقاعد التى تخصص للمرأة فى الانتخابات البرلمانية القادمة

العينة / عدد المقاعد	عضوات هيئة تدريس		عاملات بالقطاع الحكومى		عضوات نقابات مهنية		عاملات بالقطاع الخاص		ربات بيوت		الإجمالى	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
٦٤ مقعداً	٣٠	٧٥	٣٦	٧٢	٤٩	٧٠	١٠	٤٠	٢	١٣,٣	١٢٧	٦٣,٥
لم يعرفن	٤	١٠	٥	١٠	٧	١٠	٧	٢٨	٧	٤٦,٧	٣٠	١٥
إجابات خاطئة	٦	١٥	٩	١٨	١٤	٢٠	٨	٣٢	٦	٤٠	٤٣	٢١,٥
الإجمالى	٤٠	١٠٠	٥٠	١٠٠	٧٠	١٠٠	٢٥	١٠٠	١٥	١٠٠	٢٠٠	١٠٠

جاءت موافقة مجلس الشعب بالأغلبية الساحقة على تعديل قانون مجلس الشعب لإضافة ٦٤ مقعداً للمرأة فقط لدعم مشاركتها السياسية باعتبارها نصف المجتمع وتحقيقاً لمبدأ الإصلاح السياسى. وبتحليل بيانات جدول رقم (٣٢) عن مدى معرفة المبحوثات بعدد المقاعد التى تخصص للمرأة فى الانتخابات البرلمانية القادمة. فقد بلغت نسبة المبحوثات اللاتى يعرفن عدد المقاعد (٦٤) مقعداً ٦٣,٥% من حجم عينة الدراسة الكلية، بينما بلغت نسبة الإجابات الخاطئة اللاتى لم يعرفن بالضبط بعدد المقاعد المخصصة للمرأة ٢١,٥%

من حجم عينة الدراسة الكلية، بينما بلغت نسبة المبحوثات اللاتى لم يعرفن بعدد المقاعد المخصصة للمرأة فى الانتخابات البرلمانية القادمة ١٥% من حجم عينة الدراسة الكلية.
وبتحليل بيانات عينة المبحوثات الخمسة اتضح الآتى:-

- فى عينة عضوات هيئة التدريس. فقد بلغت نسبة اللاتى يعرفن عدد المقاعد ٧٥%، ثم بلغت نسبة الإجابات الخاطئة ١٥%، بينما بلغت نسبة اللاتى لم يعرفن عدد المقاعد ١٠% من حجم العينة.
- أما فى عينة العاملات بالقطاع الحكومى فقد بلغت نسبة اللاتى يعرفن عدد المقاعد ٧٢%، بينما بلغت نسبة الإجابات الخاطئة ١٨%، ثم بلغت نسبة اللاتى لم يعرفن ١٠% من حجم العينة.
- وبالنسبة لعينة عضوات النقابات المهنية. بلغت نسبة اللاتى يعرفن عدد المقاعد المخصصة للمرأة ٧٠% بينما بلغت نسبة الإجابات الخاطئة ٢٠%، ثم بلغت نسبة اللاتى لم يعرفن عدد المقاعد المخصصة ١٠% من حجم العينة.
- وفى عينة العاملات بالقطاع الخاص. بلغت نسبة اللاتى يعرفن عدد المقاعد المخصصة للمرأة ٤٠%، ثم بلغت نسبة الإجابات الخاطئة ٣٢%، بينما بلغت نسبة اللاتى لم يعرفن عدد المقاعد ٢٨% من حجم العينة.
- أما فى عينة ربات البيوت. فقد بلغت نسبة اللاتى يعرفن عدد المقاعد المخصصة للمرأة ١٣,٣%، بينما بلغت نسبة اللاتى لم يعرفن ٤٦,٧% ثم بلغت نسبة الإجابات الخاطئة ٤٠% من حجم العينة.

ومما سبق يتضح معرفة المبحوثات بعدد المقاعد المخصصة للمرأة فى الانتخابات البرلمانية القادمة. ويرى الباحث أن نظام الحصة للمرأة فى مجلس الشعب يتفق تماماً مع الدستور والتشريع الوطنى وكذلك مع أحكام اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة. فهناك تجارب ناجحة سواء للدول المتقدمة أو النامية التى طبقت نظام الحصص للمرأة والذى يسهم فى تمكينها فى قطاعات بعينها وفى الدفع بدورها وبمشاركتها فى الحياة السياسية وقد أثبتت التجربة خلال السنوات العشرين الماضية وجود نماذج ناجحة، وبصفة عامة تطبق العديد من دول العالم نظام الحصص سواء على مستوى تواجد المرأة فى البرلمان مثل المكسيك والصين والأرجنتين وأرمينيا أو على مستوى القوائم الانتخابية مثل أنجولا، وكينيا، ولكمسبورج، وإيرلندا، وإيطاليا، والنرويج، وسويسرا، وفرنسا، وألمانيا، والنمساء، واستراليا، وبلجيكا واليونان، وأيسلندا، وشيلى، والمجر، وجمهورية التشيك، وكندا واسرائيل. وقد طبقت عدد من الدول الإسلامية نظام الحصة البرلمانية للمرأة مثل أفغانستان، والأردن، وأوغندا، وباكستان، وجيبوتى، والسودان، والصومال، والعراق، وموريتانيا، فيما طبقة الدول الإسلامية والأفريقية نظام الحصص بالنسبة للقوائم الانتخابية أو المجالس المحلية وهى ألبانيا، والجزائر، وبوركينا فاسو وأوزبكستان، وأندونيسيا، وتونس، وسيراليون، والسلطة الوطنية الفلسطينية، وساحل العاج والكاميرون، ولبنان، ومالى وموزمبيق، والنيجر، وفيرقيزستان.

وباختبار دلالة النتائج إحصائياً تبين أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ٠,٠٥ وحيث أن كا^{2} المحسوبة = ٥,٥، الجدولية= ١٥,٥٠ إذن كا^{2} المحسوبة < كا^{2} الجدولية.

جدول رقم (٣٣)
توزيع عينة المبحوثات حسب معرفتهن بعدد الدوائر الانتخابية التى تخوض فيها المرأة المنافسة الانتخابية البرلمانية القادمة على مستوى الجمهورية

العينة / عدد الدوائر	عضوات هيئة تدريس		عاملات بالقطاع الحكومى		عضوات نقابات مهنية		عاملات بالقطاع الخاص		ربات بيوت		الإجمالى	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
٣٠ دائرة انتخابية	١٩	٤٧,٥	٢٤	٤٨	٣٤	٤٨,٦	٩	٣٦	-	-	٨٦	٤٣
لم يعرفن	٧	١٧,٥	١٢	٢٤	١٥	٢١,٤	٥	٢٠	٦	٤٠	٤٥	٢٢,٥
إجابات خاطئة	١٤	٣٥	١٤	٢٨	٢١	٣٠	١١	٤٤	٩	٦٠	٦٩	٣٤,٥
الإجمالى	٤٠	١٠٠	٥٠	١٠٠	٧٠	١٠٠	٢٥	١٠٠	١٥	١٠٠	٢٠٠	١٠٠

فى شهر يونيو عام ٢٠٠٩ وافق مجلس الشعب المصرى على إضافة (٦٤) مقعداً للبرلمان تكون مخصصة للمرأة وذلك فى (٣٢) دائرة انتخابية على مستوى مصر تخوض فيها المرأة المنافسة الانتخابية القادمة. وبتحليل بيانات جدول رقم (٣٣) عن مدى معرفة المبحوثات بعدد الدوائر الانتخابية التى تخوض فيها المرأة المنافسة الانتخابية فى الانتخابات البرلمانية القادمة. فقد انخفضت نسبة المبحوثات اللاتى يعرفن عدد الدوائر الانتخابية الصحيحة حيث بلغت نسبتهن ٤٣% من حجم عينة الدراسة الكلية، ثم بلغت نسبة الإجابات الخاطئة للاتى لم يعرفن عدد الدوائر الانتخابية التى تخوض فيها المرأة المنافسة الانتخابية على مستوى مصر ٢٢,٥% من حجم عينة الدراسة الكلية:-

وبتحليل بيانات عينة المبحوثات الخمسة تبين الآتى:-

- فى عينة عضوات هيئة التدريس. بلغت نسبة اللاتى يعرفن عدد الدوائر ٤٧,٥% بينما بلغت نسبة الإجابات الخاطئة ٣٥% ثم بلغت نسبة المبحوثات اللاتى لم يعرفن عدد الدوائر ٧% من حجم العينة.
- أما فى عينة العاملات بالقطاع الحكومى. فقد بلغت نسبة المبحوثات اللاتى يعرفن عدد الدوائر بالضبط ٤٨%، بينما بلغت نسبة الإجابات الخاطئة ٢٨%، ثم بلغت نسبة المبحوثات اللاتى لم يعرفن عدد الدوائر الانتخابية ٢٤% من حجم العينة.
- وبالنسبة لعينة عضوات النقابات المهنية. فقد بلغت نسبة المبحوثات اللاتى يعرفن عدد الدوائر الانتخابية ٤٨,٦%، بينما بلغت نسبة الإجابات الخاطئة للمبحوثات ٣٠%، ثم بلغت نسبة اللاتى لم يعرفن عدد الدوائر الانتخابية التى تخوض فيها المنافسة الانتخابية ٢١% من حجم العينة.
- وفى عينة العاملات بالقطاع الخاص. بلغت نسبة المبحوثات اللاتى يعرفن عدد الدوائر الانتخابية ٣٦%، ثم بلغت نسبة الإجابات الخاطئة ٤٤% بينما بلغت نسبة المبحوثات اللاتى لم يعرفن عدد الدوائر الانتخابية التى تخوض فيها المرأة المنافسة الانتخابية ٢٠% من حجم العينة.

- أما فى عينة ربات البيوت. فقد بلغت نسبة الإجابات الخاطئة ٦٠%، ثم بلغت نسبة المبحوثات اللاتى لم يعرفن عدد الدوائر الانتخابية ٤٠% من حجم العينة.

ومما سبق يتضح انخفاض نسبة المبحوثات اللاتى يعرفن عدد الدوائر الانتخابية على مستوى مصر والتى تخوض فيها المرأة المنافسة الانتخابية فى الانتخابات البرلمانية القادمة حيث بلغت نسبتهن ٤٣% من حجم عينة الدراسة الكلية.

وتدل تلك النتيجة على أن نظام الكوتا السياسية وتخصيص دوائر انتخابية على مستوى الجمهورية تجربة جديدة للمرأة فبالتالى لا يعرفن بالضبط بعدد الدوائر الانتخابية التى تخوض فيها المرأة المنافسة الانتخابية.

كما يرى الباحث أن تخصيص (٦٤) مقعداً إضافية للمرأة فى ٣٢ دائرة جديدة بارقة أمل لتفعيل الدور السياسى للمرأة لتتخطى مرحلة المطالبة بزيادة مقاعدها البرلمانية إلى مرحلة التمكين الفعلى ومنحها الفرصة لتؤكد للجميع أنها مؤهلة سياسياً وقادرة على العطاء والعمل الجاد.

كما تم توزيع المقاعد على المحافظات طبقاً للدوائر الانتخابية فهى مقسمة فعلياً طبقاً للقانون.

وباختبار دلالة النتائج إحصائياً تبين أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ٠,٠٥ حيث أن كا^2 المحسوبة = ٦,٨، كا^2 الجدولية= ١٥,٥٠ إذن كا^2 المحسوبة < كا^2 الجدولية.

جدول رقم (٣٤)

توزيع عينة المبحوثات حسب مدى سماعهن عن قانون الجنسية الجديد لتحقيق المساواة بين الأب المصرى والأم المصرية فى نقل الجنسية لأبنائهم

العينة / قانون الجنسية	عضوات هيئة تدريس		عاملات بالقطاع الحكومى		عضوات نقابات مهنية		عاملات بالقطاع الخاص		ربات بيوت		الإجمالى	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	٣٨	٩٥	٤٣	٨٦	٦٥	٩٢,٩	٢١	٨٤	٨	٥٣,٣	١٧٥	٨٧,٥
لا	٢	٥	٧	١٤	٥	٧,١	٤	١٦	٧	٤٦,٧	٢٥	١٢,٥
الإجمالى	٤٠	١٠٠	٥٠	١٠٠	٧٠	١٠٠	٢٥	٠	١٥	١٠٠	٢٠٠	١٠٠

أصبحت قضية التمييز ضد المرأة فى قانون الجنسية رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٥ محلاً لاهتمام الرأى العام خلال السنوات الأخيرة والذى طالب بإزالة هذا التمييز من خلال قانون الجنسية الجديد رقم ١٥٤ لعام ٢٠٠٤ والذى يهدف إلى تحقيق المساواة بين الأب المصرى والأم المصرية فى نقل الجنسية لأبنائهم. وهذا ما كشفت عنه الدراسة من ارتفاع نسبة المبحوثات اللاتى يسمعن عن قانون الجنسية الذى يعمل على تحقيق المساواة حيث بلغت نسبتهن ٨٧,٥% من حجم عينة الدراسة الكلية، بينما بلغت نسبة المبحوثات اللاتى لا يسمعن عن قانون الجنسية ١٢,٥% من حجم عينة الدراسة الكلية.

وبتحليل بيانات عينة المبحوثات الخمسة تبين الآتى:-

- فى عينة عضوات هيئة التدريس بلغت نسبة اللاتى يسمعن عن قانون الجنسية ٩٥% بينما بلغت نسبة اللاتى لم يسمعن عن قانون الجنسية ٥% من حم العينة.
- وفى عينة العاملات بالقطاع الحكومى بلغت نسبة اللاتى يسمعن عن قانون الجنسية ٨٦%، ثم بلغت نسبة اللاتى لم يسمعن عن قانون الجنسية ١٤% من حجم العينة.

- وبالنسبة لعينة عضوات النقابات المهنية بلغت النسبة اللانى يسمعن عن قانون الجنسية ٩٢,٩%، بينما بلغت نسبة اللانى لا يسمعن عن هذا القانون ٧,١% من حجم العينة.
- أما فى عينة العاملات بالقطاع الخاص بلغت نسبة اللانى يسمعن عن قانون الجنسية ٨٤% بينما بلغت نسبة اللانى لا يسمعن عن القانون ١٦% من حجم العينة.
- وفى عينة ربات البيوت. فقد بلغت نسبة اللانى يسمعن عن قانون الجنسية ٥٣,٣%، بينما بلغت نسبة اللانى لا يسمعن عن هذا القانون ٤٦,٧% من حجم العينة.

ومما سبق يتضح ارتفاع نسبة المبحوثات اللانى يسمعن عن قانون الجنسية والذى يعمل على تحقيق المساواة بين الأب المصرى والأم المصرية فى نقل الجنسية لأبنائهم حيث بلغت نسبتهن ٨٧,٥% من حجم عينة الدراسة الكلية.

ويرى الباحث أن الدولة وفرت بعض التشريعات القانونية التى تهدف لتحسين وضع المرأة مما يساعد فى تدعيم مكانتها فى المجتمع، مثل قانون الجنسية رقم ١٥٤ لعام ٢٠٠٤ والذى يمنح المرأة حقاً فى منح جنسيتها المصرية لأبنائها.

وباختبار دلالة النتائج إحصائياً تبين أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية حيث أن كا^2 المحسوبة = ٦، كا^2 الجدولية= ٩,٤٩ إذن كا^2 المحسوبة كا^2 الجدولية.

جدول رقم (٣٥)

توزيع عينة المبحوثات حسب مدى سماعهن عن قانون محاكم الأسرة

العينة / قانون الأسرة	عضوات هيئة تدريس		عاملات بالقطاع الحكومى		عضوات نقابات مهنية		عاملات بالقطاع الخاص		ربات بيوت		الإجمالى	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	٣٥	٨٧,٥	٣٧	٧٤	٥٥	٧٨,٦	١٨	٧٢	١٠	٦٦,٧	١٥٥	٧٧,٥
لا	٥	١٢,٥	١٣	٢٦	١٥	٢١,٤	٧	٢٨	٥	٣٣,٣	٤٥	٢٢,٥
الإجمالى	٤٠	١٠٠	٥٠	١٠٠	٧٠	١٠٠	٢٥	١٠٠	١٥	١٠٠	٢٠٠	١٠٠

وفرت الدولة بعض التشريعات القانونية التى تهدف لتحسين وضع المرأة مما يساعد فى تدعيم مكانتها فى المجتمع ومن ضمن هذه التشريعات قانون محكمة الأسرة رقم ١٠ لعام ٢٠٠٤ والذى يقضى بإنشاء محاكم متخصصة لأمور الأسرة والطلاق والزواج وتأسيس وإقامة صندوق للأسرة لتقديم الدعم المالى للسيدات المطلقات لحين صدور حكم المحكمة. وبتحليل بيانات جدول رقم (٣٥) عن مدى سماع المبحوثات عن قانون محاكم الأسرة. فقد كشفت الدراسة عن ارتفاع نسبة المبحوثات اللانى يسمعن عن قانون محاكم الأسرة حيث بلغت نسبتهن ٧٧,٥% من حجم عينة الدراسة الكلية بينما بلغت نسبة المبحوثات اللانى لم يسمعن عن قانون محاكم الأسرة فقد بلغت نسبتهن ٢٢,٥% من حجم عينة الدراسة الكلية.

وبتحليل بيانات عينة المبحوثات الخمسة تبين الآتى:-

- فى عينة عضوات هيئة التدريس. بلغت نسبة اللانى يسمعن عن قانون محاكم الأسرة ٨٧,٥% بينما بلغت نسبة اللانى لم يسمعن عن هذا القانون ١٢,٥% من حجم العينة.
- أما فى عينة العاملات بالقطاع الحكومى. فقد بلغت نسبة اللانى يسمعن عن القانون ٧٤%، ثم بلغت نسبة اللانى لم يسمعن عن هذا القانون ٢٦% من حجم العينة.
- وبالنسبة لعينة عضوات النقابات المهنية بلغت نسبة اللانى يسمعن عن القانون ٧٨,٦%، ثم بلغت نسبة اللانى لم يسمعن عن هذا القانون ٢١,٤% من حجم العينة.

- وفي عينة العاملات بالقطاع الخاص. فقد بلغت نسبة اللاتى يسمعن عن القانون ٧٢% بينما بلغت نسبة اللاتى لم يسمعن ٢٨% من حجم العينة.
- أما في عينة ربات البيوت. بلغت نسبة اللاتى يسمعن عن قانون محاكم الأسرة ٦٦,٧% ثم بلغت نسبة اللاتى لم يسمعن عن هذا القانون ٣٣,٣% من حجم العينة.

ومما سبق يتضح ارتفاع نسبة المبحوثات اللاتى يسمعن عن قانون محاكم الأسرة حيث بلغت نسبتهن ٧٧,٥% من حجم عينة الدراسة الكلية.

ويرى الباحث أن إنشاء محكمة الأسرة لحماية كيانها ورعاية أفرادها من خلال محكمة متخصصة تقوم على فلسفة جديدة للتقاضي وتعمل على تسوية النزاعات الأسرية وتجتهد للحفاظ على تماسك الأسر المصرية والعلاقة بين أفرادها.

وإنشاء صندوق نظام تأمين الأسرة أيضاً لضمان تنفيذ أحكام النفقة بما يؤمن للمطلقة وأطفالها حد أدنى من الاستقرار والمعيشة الكريمة وكذلك التعديل التشريعى والذى منح الجنسية لأبناء الزوجة المصرية من زوجها غير المصرى بعد أن كان الأبناء يعيشون غرباء فى وطنهم نتاجاً لتلك الزيجة وكانوا محرومين من حقوقهم فى المواطنة. وأيضا التعديلات التشريعية لقانون الطفل وفق رؤية عصرية جديدة لحقوق الأطفال الصحية والنفسية والاجتماعية والتعليمية.

وباختبار دلالة النتائج إحصائياً تبين أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ٠,٠٥ حيث أن كا٢ المحسوبة = ٢,١، كا٢ الجدولية= ٩,٤٩ إذن كا٢ المحسوبة < كا٢ الجدولية.

جدول رقم (٣٦)

توزيع عينة المبحوثات حسب مدى سماعهن عن قانون الخلع

العينة / قانون الخلع	عضوات هيئة تدريس		عاملات بالقطاع الحكومي		عضوات نقابات مهنية		عاملات بالقطاع الخاص		ربات بيوت		الإجمالى	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	٣٤	٨٥	٣٧	٧٤	٦٠	٨٥,٧	١٩	٧٦	١٠	٦٦,٧	١٦٠	٨٠
لا	٦	١٥	١٣	٢٦	١٠	١٤,٣	٦	٢٤	٥	٣٣,٣	٤٠	٢٠
الإجمالى	٤٠	١٠٠	٥٠	١٠٠	٧٠	١٠٠	٢٥	٠ ٠	١٥	١٠٠	٢٠٠	١٠٠

بذلت الدولة جهوداً حثيثة خلال السنوات العشر الأخيرة من أجل تعديل وتطوير التشريعات القانونية لصالح دعم المرأة وتمكينها. ومن ضمن هذه التشريعات القانون رقم (١) لسنة (٢٠٠٠) أنه قد أجاز لأول مرة تفريق الزوجين بطريق الخلع إذا اتفقا على ذلك. وبتحليل بيانات جدول رقم (٣٦) عن مدى سماع المبحوثات عن قانون الخلع. فقد أظهرت الدراسة أن ٨٠% من المبحوثات يسمعن عن قانون الخلع، بينما بلغت نسبة اللاتى لم يسمعن عن هذا القانون ٢٠% من حجم عينة الدراسة الكلية.

وبتحليل بيانات عينة المبحوثات الخمسة اتضح الآتى:-

- فى عينة عضوات هيئة التدريس. بلغت نسبة اللاتى يسمعن عن قانون الخلع ٨٥% بينما بلغت نسبة اللاتى لم يسمعن عن قانون الخلع ١٥% من حجم العينة.

- أما فى عينة العاملات بالقطاع الحكومى. فقد بلغت نسبة اللاتى يسمعن عن قانون الخلع ٧٤% بينما بلغت نسبة المبحوثات اللاتى لم يسمعن عن هذا القانون ٢٦% من حجم العينة.
- وبالنسبة لعينة عضوات النقابات المهنية. فقد بلغت نسبة اللاتى يسمعن عن هذا القانون ٨٥,٧%، ثم بلغت نسبة اللاتى لم يسمعن عن هذا القانون ١٤,٣% من حجم العينة.
- وفى عينة العاملات بالقطاع الخاص. بلغت نسبة اللاتى يسمعن عن قانون الخلع ٧٦% ثم بلغت نسبة اللاتى لم يسمعن ٢٤% من حجم العينة.
- أما فى عينة ربات البيوت. فقد بلغت نسبة المبحوثات اللاتى يسمعن عن قانون الخلع ٦٦,٧%، بينما بلغت نسبة اللاتى لم يسمعن عن هذا القانون ٣٣,٣% من حجم العينة.

ومما سبق يتضح ارتفاع نسبة المبحوثات اللاتى يسمعن عن قانون الخلع حيث بلغت نسبتهن ٨٠% من حجم عينة الدراسة الكلية.

ويرى الباحث أن قوانين الأحوال الشخصية المتعلقة بالأسرة المصرية ومسائل الأحوال الشخصية تمثل بحق نقلة نوعية وحضارية فى تحديث البنية الإجرائية لمنازعات الأحوال الشخصية وتخفيض تكلفة التقاضى وتيسير إجراءاته بالإضافة إلى إقرار حق الخلع والطلاق من الزواج العرفى ونموذج عقد الزواج الجديد.

كما أن قوانين الأحوال الشخصية تؤثر بصورة قوية ومباشرة فى مكانة ودور المرأة فى المجتمع وينعكس ذلك على أوضاع المرأة العاملة وعلى قدرتها على العمل والتنافس للترقى والوصول إلى مناصب قيادية. حيث يوجد نوعين من قوانين الأحوال الشخصية قوانين داعمة لحقوق المرأة وهى مجموعة من القوانين التى تقر حقوق المرأة كزوجة وأم وتضع ضمانات قوية وآليات واضحة تساعدها على القيام بأدوارها كأم وزوجة وإمراة عاملة، وقوانين معيقة وهى بعض القوانين والترتيبات ذات التأثير السلبى على أوضاع المرأة العاملة، مما قد يعوقها عن إعطاء عملها درجة الاهتمام الكافى، والذى يمكنها من التنافس مع الرجل على الوصول للمواقع القيادية.

وباختبار دلالة النتائج إحصائياً تبين أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ٠,٠٥ حيث أن كا^2 المحسوبة = ١,٣، كا^2 الجدولية = ٩,٤٩ إذن كا^2 المحسوبة < كا^2 الجدولية.

جدول رقم (٣٧)
توزيع عينة المبحوثات حسب معرفتهن للمعوقات التى تعوق التمكين السياسى للمرأة

العينة / المعوقات	عضوات هيئة تدريس		عاملات بالقطاع الحكومى		عضوات نقابات مهنية		عاملات بالقطاع الخاص		ربات بيوت		الإجمالى	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
١- الفقر	٢٠	١٨,٥	٢٣	١٩,٢	٣٠	٢٠,٧	١٤	١٦	١٢	٢٦,١	٩٩	١٩,٥
٢- التهميش للمرأة	١٤	١٣	١٦	١٣,٣	١٣	٩	٨	٩,١	٦	١٣	٥٧	١١,٢
٣- الأمية	١٧	١٥,٧	١٩	١٥,٨	٢٢	١٥,٢	١٣	١٤,٨	١٠	٢١,٧	٨١	١٦
٤- المناخ السياسى العام	١٠	٩,٣	١٢	١٠	١٦	١١	١٢	١٣,٦	٢	٤,٣	٥٢	١٠,٣
٥- القيود القانونية والتشريعية	١١	١٠,٢	١١	٩,٢	١٥	١٠,٣	١٠	١١,٣	-	-	٤٧	٩,٣
٦- التمييز النوعى لصالح الذكور	١٤	١٣	١٣	١٠,٨	١٧	١١,٧	١١	١٢,٥	٣	٦,٥	٥٨	١١,٤
٧- الموروث الثقافى	٩	٨,٣	١٢	١٠	١٤	٩,٧	٩	١٠,٢	٤	٨,٧	٤٨	٩,٥
٨- قلة الوعى الساسى للمرأة بالحقوق والتشريعات	١٣	١٢	١٤	١١,٧	١٨	١٢,٤	١١	١٢,٥	٩	١٩,٧	٦٥	١٢,٨
الإجمالى	١٠٨	١٠٠	١٢٠	١٠٠	١٤٥	١٠٠	٨٨	١٠٠	٤٦	١٠٠	٥٠٧	١٠٠

إن البيئة التمكينية المحيطة بالمرأة لم تشهد تطوراً كبيراً خلال نصف القرن الأخير بل اعترتها عوامل ضعف ومعوقات عديدة. وبتحليل بيانات جدول رقم (٣٧) عن معرفة المبحوثات للمعوقات التى تعوق التمكين السياسى للمرأة. فقد بلغت نسبة اللاتى يرون أن الفقر هو أحد المعوقات الرئيسية للتمكين السياسى للمرأة ١٩,٥% من حجم عينة الدراسة الكلية، وبلغت نسبة اللاتى يرون أن الأمية ١٦%، بينما بلغت نسبة اللاتى يرون أن قلة الوعى السياسى للمرأة بالحقوق والتشريعات ١٢,٨%، ثم بعت نسبة اللاتى يرون أن التمييز النوعى لصالح الذكور ١١,٤، وبلغت نسبة اللاتى يرون أن تهميش المرأة أحد المعوقات الرئيسية للتمكين ١١,٢%، ثم بلغت نسبة اللاتى يرون المناخ السياسى العام ١٠,٣%، وبلغت نسبة اللاتى يرون الموروث الثقافى ٩,٥% بينما بلغت نسبة اللاتى يرون أن القيود التشريعية والقانونية من المعوقات الرئيسية لعملية التمكين السياسى للمرأة حيث بلغت نسبتهن ٩,٣% من حجم عينة الدراسة الكلية.

وبتحليل بيانات عينة المبحوثات الخمسة اتضح الآتى:-

- فى عينة عضوات هيئة التدريس. بلغت نسبة معرفة المبحوثات بالمعوقات التى تعوق التمكين السياسى للمرأة على النحو التالى: الفقر ١٨,٥%، الأمية ١٥,٧%، تهميش المرأة ١٣%، التمييز النوعى لصالح الذكور ١٣%، قلة الوعى السياسى للمرأة بالحقوق والتشريعات ١٢%، القيود القانونية والتشريعية ١٠,٢%، المناخ السياسى العام ٩,٣%، الموروث الثقافى ٨,٣% من حجم العينة.

- أما فى عينة العاملات بالقطاع الحكومى. فقد بلغت نسبة معرفة المبحوثات بالمعوقات على النحو التالى: الفقر ١٩,٢%، الأمية ١٥,٨%، تهميش المرأة ١٣,٣%، قلة الوعى السياسى للمرأة بالحقوق والتشريعات ١١,٧%، التمييز النوعى لصالح الذكور ١٠,٨%، الموروث الثقافى ١٠%، المناخ السياسى ١٠%، القيود القانونية والتشريعية ٩,٢% حجم العينة.
- وبالنسبة لعينة عضوات النقابات المهنية. بلغت نسبة معرفة المبحوثات للمعوقات التى تعوق تمكين المرأة سياسياً على النحو التالى: الفقر ٢٠,٧%، الأمية ١٥,٢%، قلة الوعى السياسى للمرأة بالحقوق والتشريعات ١٢,٤%، التمييز النوعى لصالح الذكور ١١,٧%، المناخ السياسى العام ١١%، القيود القانونية والتشريعية ١٠,٣%، الموروث الثقافى ٩,٧% من حجم العينة.
- وفى عينة العاملات بالقطاع الخاص. بلغت نسبة معرفة المبحوثات للمعوقات على النحو التالى: الفقر ١٦%، الأمية ١٤,٨%، المناخ السياسى العام ١٣,٦%، التمييز النوعى لصالح الذكور ١٢,٥%، قلة الوعى السياسى للمرأة بالحقوق والتشريعات ١٢,٥%، القيود القانونية والتشريعية ١١,٣%، الموروث الثقافى ١٠,٢%، تهميش المرأة ٩,١% من حجم العينة.
- أما فى عينة ربات البيوت. فقد بلغت نسبة معرفة المبحوثات لمعوقات التمكين السياسى للمرأة كالتالى: الفقر ٢٦,١%، الأمية ٢١,٧%، قلة الوعى السياسى للمرأة بالحقوق والتشريعات ١٩,٧%، تهميش المرأة ١٣%، الموروث الثقافى ٨,٧%، التمييز النوعى لصالح الذكور ٦,٥%، المناخ السياسى العام ٤,٣% من حجم العينة.

مما سبق يتضح تعدد التحديات والمعوقات التى تحول دون تحقيق التمكين السياسى مثل: المناخ الثقافى والاجتماعى الذى يهمش المرأة وينظر لها كياناً تابعاً، وتراجع فرص العمل فى ظل ارتفاع معدلات البطالة، وصعوبة حصول الإناث على فرص مواتية للعمل، والظروف الاقتصادية العامة فى المجتمع المصرى والتى تزيد من أعباء المرأة، وكذلك مستوى التطور الديمقراطى في مصر وبطء عمليات الإصلاح السياسى بما يشكله ذلك من كوابح على المشاركة السياسية بشكل عام.

وتتفق نتيجة هذا الدراسة مع ما توصلت إليه دراسة "رضا عبد الستار" ٢٠٠٧ حيث توصلت دراسته إلى وجود عدد من المعوقات التى تحد من تمكين المرأة العربية مثل: الفقر والتهميش والأمية والمناخ السياسى العام الذى لا يشجع على مشاركتها، وأيضاً الصورة النمطية للمرأة التى تم توريثها خلال عقود تاريخية وثقافية طويلة، وكذلك قيود التشريعات والقوانين التى تحد من ممارسة المرأة للعمل السياسى فضلاًعن تدنى الإلمام المعرفى للمرأة بحقوقها التشريعية والقانونية(٧٩).

كما تتفق نتيجة هذه الدراسة مع دراسة "عنتر محمد أحمد عبد العال" (٢٠٠٦) حيث توصلت دراسته إلى أن هناك العديد من الأسباب التى تعوق المشاركة السياسية للمرأة وهى: الموروث الثقافى، غياب التقاليد الديمقراطية، وكذلك عدم وعى النساء بدورهن السياسى. وتحملهن عبء المسئولية الأسرية التى تتحملها النساء دون الرجال وفقاً لتوزيع الجنس للأدوار(٨٠).

وتتفق نتيجة هذه الدراسة أيضاً مع دراسة "محمود مصطفى" (٢٠٠٢) فقد توصلت دراسته إلى أن انحسار المشاركة السياسية للمرأة فى مراكز صنع القرار السياسى يرجع إلى: نمط الموروثات الثقافية التقليدية وسيادة النموذج الذكورى سواء فى الحياة

الاجتماعية أو السياسية، وسيادة ثقافة التمييز ضد المرأة، وعدم الإقتناع بدور المرأة السياسى من قبل الشارع السياسى، وانعكاسات الانتماء الطبقى والوعى السياسى[٨١].
وباختبار دلالة النتائج إحصائياً تبين أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ٠,٠٥ وحيث أن كا٢ المحسوبة= ١٣,٦، كا٢ الجدولية = ٤٢,٥٥ إذن كا٢ المحسوبة < كا٢ الجدولية.

جدول رقم (٣٨)
يوضح العلاقة بين المرحلة العمرية ومؤشرات التمكين السياسى للمرأة

التمكين السياسى / السن	الوعى القانونى والدستورى	المشاركة السياسية للمرأة				البعد العام للتمكين السياسى
		تقلد وظائف سياسية وإدارية	التصويت فى الانتخابات	العضوية فى الأحزاب السياسية	العضوية فى النقابات والجمعيات الأهلية	
السن	* ٠,١٩٧	** ٠,١١٢	** ٠,١٤٥	** ٠,١١٧	** ٠,١٢٥	* ٠,٢٢٧

* قيم دالة عند مستوى معنوية ٠,٠١
** قيم دالة عند مستوى معنوية ٠,٠٥

يتضح من الجدول رقم (٣٨) أن هناك علاقة ارتباطية موجبة بين السن والوعى القانونى والدستورى للمرأة حيث بلغ معامل الارتباط (٠,١٩٧) وهذا المعادل دال عند مستوى معنوية ٠,٠١ أى أن كلما ازداد سن المرأة كلما ازدادت درجة وعيها القانونى والدستورى، كما تبين أن هناك علاقة ارتباطية موجبة بين السن وتقلد المرأة وظائف سياسية وإدارية فى المجتمع حيث بلغ معامل الارتباط (٠,١١٢)، وهذا المعامل دال عند مستوى معنوية ٠,٠٥ وقد اتضح أن هناك علاقة ارتباطية دالة بين السن وتصويت المرأة فى الانتخابات حيث بلغ معامل الارتباط (٠,١٤٥)، وهذا المعامل دال عند مستوى معنوية ٠,٠٥ أى أن كلما إزداد سن المرأة كلما ازدادت درجة تصويتها فى الانتخابات، كما تبين فى هذا الجدول أن هناك علاقة ارتباطية موجبة بين السن والعضوية الحزبية للمرأة حيث بلغ معامل الارتباط (٠,١١٧) وهذا المعامل دال عند مستوى معنوية ٠,٠٥ وقد تبين أيضاً فى هذا الجدول أن هناك علاقة ارتباطية موجبة السن والعضوية فى النقابات والجمعيات الأهلية حيث بلغ معامل الارتباط (٠,١٢٥) وهذا المعامل دال عند مستوى معنوية ٠,٠٥ كما اتضح أيضاً أن هناك علاقة ارتباطية موجبة بين السن والبعد العام للتمكين السياسى للمرأة. أى أن كلما ازداد درجة السن للمرأة كلما ازدادت درجة تمكينها السياسى حيث بلغ معامل الارتباط (٠,٢٢٧)، وهذا المعامل دال عند مستوى معنوية ٠,٠١

جدول رقم (٣٩)
يوضح العلاقة بين الدخل ومؤشرات التمكين السياسى للمرأة

التمكين السياسى / الدخل	الوعى القانونى والدستورى	المشاركة السياسية للمرأة				البعد العام للتمكين السياسى
		تقلد وظائف سياسية وإدارية	التصويت فى الانتخابات	العضوية فى الأحزاب السياسية	العضوية فى النقابات والجمعيات الأهلية	
الدخل	* ٠,٢٣٩	** ٠,١٣٦	* ٠,١٧٨	** ٠,١٤٩	** ٠,١٢٧	* ٠,٤٣٦

* قيم دالة عند مستوى معنوية ٠,٠١

** قيم دالة عند مستوى معنوية ٠,٠٥

يتضح من الجدول رقم (٣٩) أن مؤشر الوعى القانونى والدستورى هو أعلى مؤشر بين مؤشرات التمكين السياسى للمرأة حيث حصل على درجة ارتباطية موجبة بلغ معامل الارتباط فيها (٠,٢٣٩) وهذا المعامل دال عند مستوى معنوية ٠,٠١ أى أنه كلما إزداد دخل المرأة إزداد الوعى القانونى والدستورى لها. واتضح أن هناك علاقة ارتباطية موجبة بين الدخل والتصويت فى الانتخابات حيث بلغ معامل الارتباط (٠,١٧٨) وهذا المعامل دال عند مستوى معنوية ٠,٠١ وتبين أنه توجد علاقة ارتباطية موجبة دالة عند مستوى معنوية بين الدخل والعضوية فى الأحزاب السياسية حيث بلغ معامل الارتباط (٠,١٤٩) وهذا المعامل دال عند مستوى معنوية ٠,٠٥ وقد اتضح أيضاً أن هناك علاقة ارتباطية موجبة بين الدخل وتقلد الوظائف السياسية والإدارية وقد بلغ معامل الارتباط (٠,١٣٦) وهذا المعامل دال عند مستوى معنوية ٠,٠٥ وتبين أيضاً أن هناك علاقة ارتباطية موجبة بين الدخل والعضوية فى النقابات والجمعيات الأهلية حيث بلغ معامل الارتباط (٠,١٢٧) وهذا المعامل دال عند مستوى معنوية ٠,٠٥

واتضح أيضاً أن هناك علاقة ارتباطية موجبة بين الدخل والبعد للتمكين السياسى حيث بلغ معامل الارتباط (٠,٤٣٦) وهذا المعامل دال عند مستوى معنوية ٠,٠١

وتتفق نتيجة هذه الدراسة مع ما توصلت إليها دراسة سامية خضر (١٩٨٦) فقد توصلت إلى وجود علاقة طردية بين الدخل ودرجة العمل السياسى للمرأة حيث أن الدخل المرتفع يحقق للمرأة فرصة من توفير البدائل التى تخفف من أعبائها الأسرية[٨٢]. وكما تتفق نتيجة هذه الدراسة أيضاً مع ما توصلت إليه دراسة "موسى شيتوى" وأمل دغستانى" (١٩٩٣). فقد توصلت دراستهما إلى وجود علاقة إيجابية بين الدخل والمشاركة السياسية. فكلما زادت نسبة اللاتى يدلين بأصواتهن فى الانتخابات ويأخذن القرار بأنفسهن كلما دال ذلك على مستوى تعليمى عال ودخل مرتفع[٨٣].

والباحث يرى أن تعليم المرأة هو المدخل الحقيقى لتمكينها وتأكيد مكانتها فى بناء المجتمع فهو يزودها بالمعارف التى تساعدها على إنضاج وعيها بواقعها وإدراكها الموضوعى لحقوقها والتزاماتها بما يجنبها المشاركة فى التفاعل السلبى مع الآخرين.

جدول رقم (٤٠)

يوضح العلاقة بين التعليم ومؤشرات التمكين السياسى للمرأة

التمكين السياسى / التعليم	الوعى القانونى والدستورى	المشاركة السياسية				البعد العام للتمكين السياسى
		تقلد وظائف سياسية وإدارية	التصويت فى الانتخابات	العضوية فى الأحزاب السياسية	العضوية فى النقابات والجمعيات الأهلية	
التعليم	* ٠,٢٢٣	** ٠,١٥٦	* ٠,١٢٧	** ٠,١٣٢	** ٠,١١٩	* ٠,٣٢١

* قيم دالة عند مستوى معنوية ٠,٠١

** قيم دالة عند مستوى معنوية ٠,٠٥

يتضح من الجدول رقم (٤٠) أن هناك علاقة ارتباطية موجبة بين التعليم والوعى القانونى والدستورى حيث بلغ معامل الارتباط (٠,٢٢٣) وهذا المعامل دال عند مستوى معنوية ٠,٠١ أى أن كلما ازدادت درجة التعليم للمرأة كلما ازدادت درجة وعيها القانونى والدستورى وقد تبين أن هناك علاقة ارتباطية موجبة بين التعليم وتقلد الوظائف السياسية

والإدارية للمرأة حيث بلغ معامل الارتباط (٠,١٥٦) وهذا المعامل دال عند مستوى معنوية ٠,٠١ واتضح أيضاً أن هناك علاقة ارتباطية إيجابية بين درجة التعليم والعضوية فى أحزاب سياسية حيث بلغ معامل الارتباط (٠,١٣٢) وهذا المعامل دال عند مستوى معنوية ٠,٠٥ وقد اتضح فى هذا الجدول أن هناك علاقة ارتباطية موجبة بين التعليم والتصويت فى الانتخاب حيث بلغ معامل الارتباط (٠,١٢٧) وهذا المعامل دال عند مستوى معنوية ٠,٠٥ كما تبين أيضاً أن هناك علاقة ارتباطية موجبة بين التعليم والعضوية فى النقابات والجمعيات الأهلية حيث بلغ معامل الارتباط (٠,١١٩) وهذا المعامل دال عند مستوى معنوية ٠,٠٥ واتضح أن هناك علاقة ارتباطية موجبة بين التعليم والبعد العام للتمكين السياسى أى أنه كلما ازدادت درجة التعليم للمرأة كلما ازدادت درجة تمكينها السياسى حيث بلغ معامل الارتباط (٠,٣٢١) وهذا المعامل دال عند مستوى معنوية ٠,٠١ وتتفق نتيجة هذه الدراسة مع دراسة "سعيد نصر" (١٩٨٢)[٨٤]. حيث توصلت دراسته إلى أن المرأة المصرية المتعلمة لها اتجاهات إيجابية واضحة نحو العمل السياسى فهى ترحب بالعمل السياسى، وبالتالى وجدت علاقة إيجابية بين التعليم وممارسة المرأة للعمل السياسى.

كما تتفق نتيجة هذه الدراسة مع دراسة لورا كاستيلو *aura astillo* (١٩٩٩) حيث توصلت دراستها إلى أن هناك علاقة بين التعليم النسوى والتمكين السياسى للفقيرات وساهم أيضاً فى حشدهن وتجنيدهن سياسياً ومشاركتهن فى القضايا التى تؤثر على المرأة وعلى المجتمع ككل[٨٥].

وتتفق نتيجة هذه الدراسة أيضاً مع دراسة "ليفوتو" *ep oto* (١٩٩٥) حيث توصلت دراسته إلى أن السيدات المتعلمات لديهن القدرة على إدارة شئونهن الحياتية، كما أن للتعليم عائد مادى واجتماعى وثقافى يجعل المرأة المتعلمة تصل إلى مرحلة التمكين[٨٦].

جدول رقم (٤١)

يوضح العلاقة بين المكانة الاجتماعية والتمكين السياسى للمرأة

التمكين السياسى / الدخل	الوعى القانونى والدستورى	المشاركة السياسية للمرأة				البعد العام للتمكين السياسى
		تقلد وظائف سياسية وإدارية	التصويت فى الانتخابات	العضوية فى الأحزاب السياسية	العضوية فى النقابات والجمعيات الأهلية	
المهنة	* ٠,٢١٢	** ٠,١٢٤	* ٠,١٣١	** ٠,١١٩	** ٠,١٢٧	* ٠,٣٠٨
التعليم	* ٠,٢٣٣	* ٠,١٥٦	** ٠,١٢٧	** ٠,١٣٢	** ٠,١١٩	* ٠,٣٢١
الدخل	* ٠,٢٣٩	** ٠,١٣٦	* ٠,١٧٨	** ٠,١٤٩	** ٠,١٢٧	* ٠,٤٣٦

* قيم دالة عند مستوى معنوية ٠,٠١

** قيم دالة عند مستوى معنوية ٠,٠٥

يتضح من الجدول أن هناك علاقة ارتباطية موجبة بين المكانة الاجتماعية للمرأة المتمثلة فى (المهنة- التعليم- الدخل) والتمكين السياسى حيث بلغت معاملات الارتباط على النحو التالى: (٠,٣٠٨، ٠,٣٢١، ٠,٤٣٦) وهذه المعاملات دالة عند مستوى معنوية ٠,٠١ أى أن كلما ارتفعت مكانة المرأة الاجتماعية ازدادت درجة تمكينها السياسى.

واتضح من الجدول أن المؤشر الأول للمكانة الاجتماعية (المهنة) يرتبط ارتباطاً موجباً دالاً بمؤشرات الوعى القانونى والدستورى والمشاركة السياسية (تقلد وظائف

سياسية وإدارية- التصويت فى الانتخابات- العضوية فى الأحزاب السياسية- العضوية فى النقابات والجمعيات الأهلية) حيث بلغت معاملات الارتباط بين المؤشر الأول للمكانة الاجتماعية ومؤشرات الوعى القانونى والدستورى والمشاركة كالتالى (٠,٢١٢، ٠,١٢٤، ٠,١٣١، ٠,١١٩، ٠,١٢٧) وهذه القيم دالة عند مستوى معنوية ٠,٠٥، ٠,٠١ كما وجدت علاقة ارتباطية موجبة بين المؤشر الثانى للمكانة الاجتماعية (التعليم) ومؤشرات الوعى القانونى والدستورى والمشاركة السياسية (تقلد وظائف سياسية وإدارية- التصويت فى الانتخابات- العضوية فى الأحزاب السياسية- العضوية فى النقابات والجمعيات الأهلية) حيث بلغت معاملات الارتباط كالتالى: (٠,٢٢٣، ٠,١٥٦، ٠,١٢٧، ٠,١٣٢، ٠,١١٩) وهذه القيم دالة عند مستوى معنوية ٠,٠٥، ٠,٠١ أما البعد الثالث للمكانة الاجتماعية (الدخل) ومؤشرات الوعى القانونى والدستورى والمشاركة السياسية (تقلد وظائف سياسية وإدارية- التصويت فى الانتخابات- العضوية فى الأحزاب السياسية- العضوية فى النقابات والجمعيات الأهلية) حيث بلغت معاملات الارتباط كالتالى: (٠,٢٣٩، ٠,١٣٦، ٠,١٧٨، ٠,١٤٩، ٠,١٢٧) وهذه القيم دالة عند مستوى معنوية ٠,٠٥، ٠,٠١

نتائج الدراسة

- كشفت الدراسة أن الدولة بذلت جهوداً كثيرة لمساعدة المرأة بتمكينها سياسياً حيث أصدرت بعض التشريعات القانونية التى تهدف لتحسين وضع المرأة وتدعيم مكانتها فى المجتمع مثل: قانون الجنسية لأبناء الأم المصرية- قانون محاكم متخصصة للأسرة- قانون الخلع، وغيرها من القوانين.
- كما كشفت الدراسة أن الدولة قامت بإنشاء آليات مصرية لدفع المشاركة السياسية للمرأة من خلال تأسيس مؤسسات تدعم رعاية المرأة وتمكينها سياسياً مثل المجلس القومى للمرأة ودوره البارز فى تدريب الكوادر النسائية على التأهيل السياسى- والمنتدى السياسى للمرأة- ومركز دعم القدرات السياسية للمرأة، كذلك استخراج بطاقات انتخابية وبطاقات شخصية للسيدات "الرقم القومى". والمجلس القومى للأمومة والطفولة ودوره البارز فى مبادرة تعليم الفتيات.
- وأوضحت الدراسة أن هناك فجوة قائمة بين الواقع السياسى لوضع المرأة وما يتطلبه من تغيير والواقع النظرى الذى يرسمه الدستور والقانون وهذا ما تؤكده الإحصائيات والتقارير الرسمية على النحو التالى:

- بلغ عدد عضوات البرلمان منذ دخولهن عام ١٩٥٧ وحتى آخر انتخابات برلمانية عام ٢٠٠٥ (١٦٤) عضوة بنسبة ٣,٠٤%. كما بلغ عدد العضوات المعينات منذ دخولهن البرلمان وحتى الآن (٢٧) عضوة بنسبة ٠,٥٠% أما المنتخبات فقد بلغ عددهن (١٣٧) عضوة بنسبة ٢,٥٤%.
- أما تمثيل المرأة فى مجلس الشورى. فقد زاد عدد العضوات منذ إنشاء المجلس عام ١٩٨٠ من (٧) عضوات من إجمالى (٢١٠) عضوة بنسبة ٣,٣% إلى (٢٥) عضوة عام ٢٠٠٧ بنسبة ٩,٣% عضوة من إجمالى (٢٦٨) عضوة ويرجع الباحث هذه الزيادة إلى العضوات المعينات بقرار جمهورى.
- وبالنسبة لتمثيل المرأة فى المجالس المحلية. ارتفعت إلى حد ما نسبة تمثيل المرأة فى انتخابات المحليات الأخيرة عام ٢٠٠٨ لتصل إلى ٤,٧%.
- أما تمثيل المرأة فى المجالس المحلية التنفيذية. لم يتم تعيين إمرأة فى منصب محافظ ولأول مرة تم تعيين سكرتيرة عام لمحافظة ٦ أكتوبر، وتم تعيين عدد قليل جداً من النساء رؤساء مدن وأحياء وقرى وعمدة ومأذونة.
- وتمثيل المرأة فى السلطة التنفيذية. وصل عدد الوزيرات إلى ثلاث بعد التعديل الوزارى الأخير عام ٢٠٠٨، نسبة حصول المرأة على وكيل أول وزارة ١٥,٦% فى الفترة من ١٩٩٩- ٢٠٠٨.
- أما بالنسبة للمرأة فى مجال التعليم والبحث العلمى. فقد بلغت نسبة المعلمات فى التعليم الابتدائى ٥٣%، وفى التعليم الثانوى ٣٨%، وفى الجامعات ٥٣%، وبلغت نسبة عضوات هيئة التدريس فى الجامعات المصرية ٥٥%. ولأول مرة تم تعيين رئيس جامعة عام ٢٠٠٩، وتعيين إمرأة فى موقع رئيس المجلس الأعلى للجامعات فى عام ٢٠٠٧، وتعيين (٤) سيدات فى منصب نائب رئيس جامعة عام ٢٠٠٦.
- وتمثيل المرأة فى السلك الدبلوماسى والقنصلى. بلغ عدد السيدات فى درجة سفير إلى (٣٧) سفيرة، وعدد السيدات من درجة وزير مفوض إلى درجة ملحق (١٥٨) سيدة.

- أما بالنسبة لتمثيل المرأة فى المستويات التنظيمية العليا بالأحزاب السياسية بلغت نسبتهن فى حزب الغد ٢٤,٤%، وحزب الكرامة ٢٣,٣%، والحزب الوطنى الديمقراطى ٢٢,٢%، وحزب الوسط ٧,٧%، الوفد ٧% والحزب الناصرى ٥% وعضويتهن فى الأحزاب المختلفة لا تزيد عن ٣% فى بعض ولا تزيد على ١٥% فى أكثر المحافظات حرصاً على تشجيع المرأة على الانضمام إلى الحزب الوطنى.
- وتمثيل المرأة فى النقابات المهنية. فقد بلغت نسبتهن ١٧% من أعضاء مختلف النقابات المهنية، وبلغت نسبة تمثيل المرأة فى النقابات العمالية ٣% ولأول مرة وصلت قيادة عمالية إلى عضوية مجلس إدارة الاتحاد العام لنقابات عمال مصر.

- وبالرغم من كل الجهود التى بذلت والدعوة لتمكين المرأة سياسياً لا تزال محرومة من التمثيل العادل فى مؤسسات الدولة التشريعية والتنفيذية والقضائية، ومؤسسات المجتمع المدنى، وهذا ما أكدته الاحصائيات والتقارير الرسمية سالفة الذكر.
- وكشفت الدراسة عن ارتفاع نسبة المبحوثات اللاتى يسمعن عن مفهوم حقوق الإنسان حيث بلغت نسبتهن ٨٣,٥%. وبالرغم من ذلك لم تحقق المرأة المصرية تقدماً ملموساً على صعيد التمثيل العادل فى مجالات العمل العام بأنواعه كافة فهى تعيش فى بيئة معيقة تحرمها من الحصول على حقوقها خاصة حقها فى العمل والترقى والوصول إلى المناصب القيادية.
- وأظهرت الدراسة أن الحقوق والحريات المدنية والسياسية فى المجتمع المصرى أفضل من ذى قبل بنسبة ٣٢,٧%، وتحترم إلى حد ما بنسبة ٢٥,٥%، ومصونة وتحظى بالاحترام والواجب بنسبة ٢١,٧%، ومنتهكة بنسبة ٢٠,١%. فالمجتمع يشهد العديد من أشكال انتهاكات حقوق الإنسان الأساسية وانتهاكها لا يعنى عدم وجودها فهى غير قابلة للتصرف.
- وأوضحت الدراسة تدنى وعى المبحوثات بوجود مؤسسات لمراقبة أوضاع حقوق الإنسان فى المجتمع المصرى حيث بلغت نسبتهن ٣٦,٥%. بالرغم من وصول عدد هذه المؤسسات إلى (٤٥) منظمة أو مؤسسة حقوقية ودفاعية فى مصر تدافع عن حقوق الإنسان والحريات من منظور الحقوق المدنية.
- وكشفت الدراسة عن أن ٤٥,٥% من المبحوثات يحصلن على حقوقهن السياسية وفقاً للإعلان العالمى لحقوق الإنسان. وتدل تلك النتيجة على ضعف وعى المرأة بحقوقها القانونية والسياسية.
- وأظهرت الدراسة انخفاض نسبة المبحوثات اللاتى يسمعن عن نظام الكوتا السياسية حيث بلغت نسبتهن ٥٩%. وتدل تلك النتيجة عن تدنى وعى المرأة بسماعهن عن نظام الكوتا السياسية والذى يستهدف زيادة تمثيل المرأة فى المجالس البرلمانية والمحلية.
- وأوضحت الدراسة ارتفاع نسبة اللاتى يوافقن على نظام الكوتا وتخصيص مقاعد للمرأة فى الانتخابات البرلمانية المقبلة حيث بلغت نسبتهن ٨٧% وتخصيص كوتا للمرأة سوف يساعد على تغيير ثقافة الناخبة المصرية التى تحجم عن التصويت للمرأة حتى تقتنع بقدرتها على الأداء البرلمانى المتميز وكذلك اقتلاع الموروثات الثقافية ضد المرأة، كما سيساعد على توسيع دائرة المشاركة النسائية مما يضمن تمثيلاً عادلاً للمرأة فى الانتخابات البرلمانية والمحلية على حد سواء ويساعد على النهوض بها وتمكينها سياسياً.

- وكشفت الدراسة عن معرفة المبحوثات بعدد المقاعد المخصصة للمرأة فى الانتخابات البرلمانية القادمة (٦٤) مقعداً حيث بلغت نسبتهن ٦٣,٥% من حجم عينة الدراسة الكلية.
- كما كشفت الدراسة عن انخفاض نسبة المبحوثات اللاتى يعرفن عدد الدوائر الانتخابية (٣٢) دائرة انتخابية على مستوى الدولة والتى تخوض فيها المرأة المنافسة الانتخابية فى الانتخابات البرلمانية القادمة حيث بلغت نسبتهن ٤٣% من حجم عينة الدراسة الكلية.
- وأظهرت الدراسة عن وعى المبحوثات ببعض التشريعات القانونية التى تهدف لتحسين وضع المرأة مما يساعدها على تمكينها فى المجتمع حيث أن ٨٧,٥% يسمعن عن قانون الجنسية الذى يعمل على تحقيق المساواة بين الأب المصرى- الأم المصرية، و٨٠% يسمعن عن قانون الخلع و٧٧,٥% يسمعن عن قانون محاكم الأسرة.
- وأوضحت الدراسة انخفاض نسبة العضوية الحزبية للمبحوثات حيث وصلت نسبتهن إلى ١٣% من حجم عينة الدراسة الكلية. وتدل تلك النتيجة على فشل الأحزاب فى الوصول إلى المواطنين بصفة عامة والمرأة بصفة خاصة.
- وتوصلت الدراسة على ارتفاع نسبة عضوية المبحوثات فى النقابات المهنية المختلفة حيث بلت نسبتهن ٨٠,٥% من حجم عينة الدراسة الكلية.
- كما أظهرت الدراسة انخفاض نسبة عضوية المبحوثات فى جمعيات أهلية حيث بلغت نسبة المشتركات ٢١,٥%. بالرغم من الجهود التى بذلت من مؤسسات المجتمع المدنى فى الفترة الأخيرة الذى شهد وضع ومكانة المرأة المصرية وحيز الفجوة القائم بين دعاوى إلغاء أشكال التمييز كافة ضد المرأة والواقع المجتمعى.
- وتوصلت الدراسة إلى انخفاض نسبة المبحوثات اللاتى يمتلكن بطاقة انتخابية حيث بلغت نسبتهن ٢٤,٥% من حجم عينة الدراسة الكلية.
- وأوضحت الدراسة انخفاض نسبة المبحوثات اللاتى شاركن فى الانتخابات البرلمانية الأخيرة عام ٢٠٠٥ حيث بلغت نسبتهن ١٣%. وهذه النسبة تتفق مع نسبة مشاركة الرجال والنساء بصفة عامة فى انتخابات مجلس الشعب حيث وصلت هذه النسبة إلى ٢٦% من عدد المقيدين فى الجداول الانتخابية والذى يصل عددهم إلى (٣٢) مليون مواطن ومواطنة.
- وكشفت الدراسة انخفاض نسبة المبحوثات فى المشاركة فى أية برامج للثقافة السياسية بنسبة ٢٥%، وأيضاً بنسبة ١٨,٥% فى برامج للتوعية السياسية بالرغم من الدور الذى يقوم به مركز التأهيل السياسى للمرأة فى عقد دورات تثقيفية وبرامج سياسية والدور الذى يقوم به مؤسسات المجتمع المدنى لنشر ثقافة المشاركة السياسية وتوعية المرأة بأهمية دورها السياسى.
- توصلت الدراسة إلى معرفة المبحوثات للمعوقات التى تعوق التمكين السياسى عندهن مثل: الفقر بنسبة ١٩,٥%، الأمية بنسبة ١٦%، قلة الوعى بالحقوق والتشريعات بنسبة ١٢,٨%، التمييز النوعى لصالح الذكور بنسبة ١١,٤%، تهميش المرأة بنسبة ١١,٢%، المناخ السياسى العام بنسبة ١٠,٣%، الموروث الثقافى بنسبة ٩,٥%، والقيود القانونية والتشريعية بنسبة ٩,٣% وتدل تلك النتائج على أن البيئة التمكينية

المحيطة بالمرأة لم تشهد تطوراً كبيراً فى المجتمع المصرى بسبب هذه العوامل التى تحد من عملية التمكين السياسى للمرأة.

- أظهرت الدراسة أن هناك علاقة ارتباطية موجبة بين السن والبعد العام للتمكين السياسى للمرأة حيث بلغ معامل الارتباط (٠,٢٢٧). وهذا المعامل دال عند مستوى معنوية ٠,٠١ كما وجد علاقة ارتباطية موجبة بين السن ومؤشرات التمكين السياسى (الوعى القانونى والدستورى- والمشاركة السياسية: تقلد وظائف سياسية وإدارية- التصويت فى الانتخابات- العضوية فى الأحزاب السياسية- العضوية فى النقابات والجمعيات الأهلية) حيث بلغت معاملات الارتباط على النحو التالى (٠,١٩٧، ٠,١١٢، ٠,١٤٥، ٠,١١٧، ٠,١٢٥) وهذه المعاملات دالة عند مستوى معنوية ٠,٠١.
- وأظهرت الدراسة أن هناك علاقة ارتباطية موجبة بين التعليم والبعد العام للتمكين السياسى للمرأة حيث بلغ معامل الارتباط (٠,٣٢١). وهذا المعامل دال عند مستوى معنوية ٠,٠١ كما وجد علاقة ارتباطية موجبة بين التعليم ومؤشرات التمكين السياسى (الوعى القانونى والدستورى- والمشاركة السياسية: تقلد وظائف سياسية وإدارية- التصويت فى الانتخابات- العضوية فى الأحزاب السياسية- العضوية فى النقابات والجمعيات الأهلية) حيث بلغت معاملات الارتباط على النحو التالى (٠,٢٢٣، ٠,١٥٦، ٠,١٢٧، ٠,١٣٢، ٠,١١٩). وهذه المعاملات دالة عند مستوى معنوية ٠,٠١
- وكشفت الدراسة أن هناك علاقة ارتباطية موجبة بين الدخل والبعد العام للتمكين السياسى للمرأة حيث بلغ معامل الارتباط (٠,٤٣٦). وهذا المعامل دال عند مستوى معنوية ٠,٠١ كما وجد علاقة ارتباطية موجبة بين الدخل ومؤشرات التمكين السياسى (الوعى القانونى والدستوى والمشاركة السياسية: تقلد وظائف سياسية وإدارية- التصويت فى الانتخابات) حيث بلغت معاملات الارتباط على النحو التالى (٠,١٣٦، ٠,١٧٨، ٠,١٤٩، ٠,١٢٧)، وهذه المعاملات دالة عند مستوى معنوية ٠,٠١
- وكما كشفت الدراسة أن هناك علاقة ارتباطية موجبة بين المكانة الاجتماعية للمرأة والمتمثلة فى (المهنة- التعليم- الدخل) والتمكين السياسى للمرأة حيث بلغت معاملات الارتباط على النحو التالى: (٠,٣٠٨، ٠,٣٢١، ٠,٤٣٦) وهذه المعاملات دالة عند مستوى معنوية ٠,٠١

ويرى الباحث فى نهاية هذه الدراسة أن هناك تحسناً نسبياً إلى حد ما نتيجة الجهود التى بذلت من مؤسسات الدولة ومؤسسات المجتمع المدنى فى الفترة الأخيرة الذى شهد وضع ومكانة المرأة المصرية وحيز الفجوة القائم بين دعاوى إلغاء أشكال التمييز كافة ضد المرأة والواقع المجتمعى ولكن هذا التحسن النسبى لا يتوافق مع كل الجهود التى بذلت من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية لتمكين المرأة سياسياً.

توصيات الدراسة

- تنمية الوعى السياسى لدى المرأة المصرية لخفض الأمية القانونية والسياسية من خلال:
  - تعريف المرأة بحقوقها وواجباتها السياسية كما كفلها الدستور والقانون.
  - تعريفها بالآثار السلبية المترتبة على العزوف عن المشاركة.
  - وتعريفها بالآثار الإيجابية المترتبة على مشاركتها السياسية.
  - وتعريفها بأوضاع نظيراتها على المستوى الإقليمى والدولى.
- توظيف جميع وسائل الاتصال لبناء ثقافة مجتمعية مساندة للمشاركة السياسية للمرأة من خلال:
  - إبراز تعدد الأدوار التى تقوم بها المرأة فى الحياة المعاصرة.
  - إبراز نجاح المرأة فى المواقع السياسية التى شغلتها.
  - مواجهة العادات والتقاليد التى تحدد دور المرأة فى الحياة العامة.
  - تقديم تصحيح الدين فيما يتصل بمشاركة المرأة فى الحياة السياسية.
  - وإبراز قيم المساواة بين الرجل والمرأة وفقاً للدستور والقانون.
- تيسير إجراءات مشاركة المرأة فى الانتخابات وتشمل:
  - تيسير إجراءات إثبات النساء من ساقطى القيد.
  - تنقية كشوف الانتخابات بشكل مستمر.
  - تيسير إجراءات استخراج البطاقة الانتخابية للنساء.
  - دراسة إمكانية المشاركة فى الانتخابات باستخدام بطاقة الرقم القومى.
  - ميكنة العملية الانتخابية فى مختلف مراحلها.
- الاهتمام بالإعداد السياسى للكوادر النسائية من خلال:
  - تنمية مهارات إدارة الحملات الانتخابية.
  - تنمية مهارات أساليب الدعاية الانتخابية.
  - نقل خبرات القيادات النسائية الناجحة والتعريف بتجارب الدول الأخرى.
- ضرورة أن تشغل المرأة مواقع قيادية فى هياكل المجالس المنتخبة مثل رئاسة المجلس النيابى أو رئاسة لجان مهمة به.
- أن تنخرط المرأة بنشاط فعال فى عمليتى التشريع والرقابة على الحكومة اللتين تمثلان جوهر الوظيفة السياسية للمجالس النيابية.
- ضرورة أن يتحقق وجود المرأة فى الهياكل والمستويات الحزبية المختلفة ولا يقتصر وجودها على أمانات نوعية متخصصة فى شئون المرأة فقط.
- أن يتحقق الالتزام الحزبى بنظام التمييز الإيجابى للمرأة بأن تضع على قوائمها الانتخابية الحصة أو النسبة التى يقررها الدستور أو القانون.
- لابد أن تتحقق قدرة الحركة النسائية على حشد أصوات الناخبات وتوجيهها لصالح قضايا المساواة وعدم التمييز، إذ يلاحظ أحياناً أن الجزء الأكبر من أصوات النساء يحشد لصالح الرجال وربما لغير صالح مبدأ المساواة.
- أن تقوم مؤسسات المجتمع المدنى (جمعيات أهلية- ونقابات) بدور فاعل ومؤثر فى التمكين السياسى للمرأة من خلال:
  - إفساح المجال للمرأة للقيادة والترشيح.

- الانفتاح على مطالب النساء.
- التوسع فى عقد ندوات- ولقاءات- ومؤتمرات- ودورات تثقيفية للمرأة لتوعيتها بحقوقها القانونية والدستورية وواجباتها.
- التوسع فى برامج التأهيل السياسى للنساء ودعم المنتدى السياسى للمرأة.
- توفر آلية لاكتشاف القيادات النسائية ورعايتهن وثقل مهارتهن ودعم قدراتهن على المساهمة فى المحافل الإقليمية والمحلية.

المراجع

١- سورة يوسف، آية: ٢١.
٢- سورة الكهف، آية: ١٤.
٣- سورة آل عمران، آية: ١٩٥.
٤- سبيكه النجار: الرؤية الأهلية لإستراتيجية التنمية، ندوة المرأة والتنمية، مركز معلومات المرأة والطفل من ٨-٩ نوفمبر، المنامة- البحرين، ١٩٩٧، ص١١٨.
٥- إجلال حلمى، العولمة وقضايا المرأة، ضمن أعمال الندوة العلمية لمركز الدراسات والبحوث والخدمات المتكاملة بكلية البنات- جامعة عين شمس، تحرير: عبد الباسط عبد المعطى واعتماد علام، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، القاهرة، ٢٠٠٣، ص١٥٩.
٦- حامد الهادى، المرأة والجمعيات الأهلية بين التمكين والتهميش، مركز الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة عين شمس، ٢٠٠١، ص٢٥.
٧- بلقيس بدوى، المساواة بين الجنسين والأنصاف وتمكين المرأة: التغيرات المفاهيمية والقانونية، ٢٠٠٦، ص٣.
٨- المرجع السابق، ص٤.
9- Malhotra, Anju. Et al, Measuring women's Empowerment as a variable in International Development, paper prepared for the World Bank Workshop on poverty and Gender: New Perspectives, Final version 2002, p.6.
10- I bid, p. 6.
١١- عبد الرحمن عثمان. ضعف التمكين السياسى للمرأة ... أسبابه وتداعياته
http://shhm.jeeren.com/archive/2008/9/6847:htm/
١٢- سوى شعراوى، نحو تمكين المرأة العربية فى مركز السلطة واتخاذ القرار، المؤتمر الأول للقمة العربية، المجلس القومى للمرأة، القاهرة، ٢٠٠٠، ص٢٢.
13- Kim Sunmuk, "Evalution Report on Korean women's participation in politics" women's studies forum 1994, Vol. (91), p. 239.
14- Khadija Huq: Human development in south Asia- The Gender Question- The University press Limited, Dhaka, Bangladesh, 2002, p. 124.
15- Nazmunne Sa M.hab, political Empowerment Bangladesh Scenario, Women's studies forum, 2002, Vol. (7), p. 275.
١٦- رضا عبد الستار، التمكين السياسى للمرأة العربية بين الفقر والتعليم، المؤتمر السنوى الرابع لمركز تعليم الكبار، جامعة عين شمس بالاشتراك مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، دار الفكر العربى، القاهرة، ٢٠٠٧، ص٥٨٤.
17- Staffan I. Lindberg, Women's Empowerment and democratization: The Effects of Electoral systems, participation, and Experience in Africa, Studies in Comparative International Development Spring 2004, Vol. (39), No. (1), pp. 28-53.
18- Cooper, D. The Citizen's Charter and Radical Democracy: Empowerment and Exclusion within Citizenship Discourse, social and Legal studies, 2005, Vol. (2), p.3.
19- Bunce, vaerie "Comparative Democratization comparative political studies, 2006, Vol. (33), (6-7), pp. 703-735.

٢٠- إجلال حلمى، العولمة وقضايا المرأة، مرجع سابق، ص١٦٠.
٢١- محيا زيتون: المرأة والتنمية- مناهج نظرية وقضايا علمية، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ص٨١- ٨٦.
٢٢- خدام عدى: قضايا المرأة العربية، مجلة المستقبل العربى، ع٢٧٥، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٢، ص ص١٤١- ١٤٢.
٢٣- موجادام فالنتين وسنفتوفالاوس، قياس مدى تمكين المرأة من حقوقها- المشاركة والحقوق فى المجالات المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، ع١٨٤، اليونسكو، ٢٠٠٥، ص٢٨٨.
٢٤- والبى سيلفيا، قياس مدى تقدم المرأة فى عصر العولمة، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، ع١٨٤، مركز مطبوعات اليونسكو، القاهرة، ٢٠٠٥، ص٢٦٨.
25- Sen, G, Population politices Reconsidered Heath Empowerment and Rights Harvard University Press, Boston's, 2005, p. 370.
٢٦- صحيفة الأهرام ٢٠٠٨/١١/٢٤.
٢٧- فاتن أحمد على، عرض تحليلى للاتجاهات الحديثة فى دراسة المرأة صورة المرأة المصرية بين الدراسات النسوية والواقع الاجتماعى، فى المرأة وقضايا المجتمع، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، ط١، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ٢٠٠٢، ص٣٦.
٢٨- مصطفى خلف عبد الجواد (مترجم): قراءات معاصرة فى نظرية علم الاجتماع، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، الجيزة، ٢٠٠٢، ص ص٢٩٦- ٢٩٧.
٢٩- فاتن أحمد على، عرض تحليلى للاتجاهات الحديثة، مرجع سابق، ص٣٩.
٣٠- المرجع السابق، ص ص٣٩- ٤٠.
٣١- المرجع السابق، ص٤٠.
٣٢- علياء شكرى وآخرون، علم اجتماع المرأة، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ٢٠٠١، ص ص٢١- ٢٢.
٣٣- فاتن أحمد على، عرض تحليلى للاتجاهات الحديثة، مرجع سابق، ص٤١.
٣٤- صندوق الأمم المتحدة الإنمائى للمرأة، مفهوم النوع الاجتماعى، الوحدة الأولى، ط١، المكتب الإقليمى للدول العربية، ٢٠٠١، ص ص٥- ٦.
٣٥- المرجع السابق، ص٤.
٣٦- نهى قاطرجى: قراءة فى مصطلحات الأمم المتحدة بالمرأة (الجندر يفقر أوروبا سكانيا ويزحف نحو الشرق)، مجلة المجتمع، الكويت، يناير، ٢٠٠٥، ص٣٥.
٣٧- دستور جمهورية مصر العربية، المجلس القومى للشباب، الصادر فى ١١ سبتمبر ١٩٧١ (بتعديلاته)، ٢٠٠٨، ص٧٤.
٣٨- المرجع السابق، ص١٣٣.
٣٩- المرجع السابق، ص١٢٥.
٤٠- المرجع السابق، ص١٣٨.
٤١- المرجع السابق، ص١٢٥.
٤٢- صحيفة الجمهورية، الأربعاء ١٦ ديسمبر، ٢٠٠٩، ص٢.
٤٣- التقرير الاستراتيجى العربى ٢٠٠٤- ٢٠٠٥، تمكين المرأة العربية- السمات العامة والإشكاليات، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ٢٠٠٥، ص٤٤٨.
٤٤- المجلس القومى للمرأة، تنمية أساسها المشاركة، المؤتمر الخامس، القاهرة، ٢٠٠٦. ص٥٦.
٤٥- سلوى شعراوى، نحو تمكين المرأة العربية فى مركز السلطة واتخاذ القرار، مرجع سابق. ص ص٢٠- ٣٠.
٤٦- أمانى صالح، التمكين السياسى فى الوطن العربى- الشروط والمحددات دراسة حالة للتمكين

السياسى فى الكويت وقطر، جمعية دراسات المرأة والحضارة، القاهرة، ٢٠٠٠.
47- Bonu, Sekhar, Empowering the socially excluded: A study of Impact on Equity by Gender, Caste and wealth in access to heath care in Rural parts of four North Indian States ph.D proquest Dissertations and theses, Marylan, Johns Hopkins University, 2003.
٤٨- صالح بنان، تمكين المرأة العربية- الأبعاد الخارجية والمصاعب المحلية، الحوار المتمدن، ٢٠٠٥، العدد ١١٤٨.
٤٩- رضا عبد الستار، التمكين السياسى للمرأة العربية بين الفقر والتعليم، مرجع سابق، ص٥٨٥.
50- Castillo, Laura, Feminist popular Education in Empowerment of women in the Dominican Republic, ph.D Proquest Dissertations and theses, New York, State University, 1999.
51- Hart, Janet carol, Empowerment and political opportunity: Greek women in Resistance, 1941- 1964 ph.D proquest Dissertations and theses, New York, Comell University, 1991.
٥٢- لمزيد من التفصيل أنظر كل من:-
- سامية خضر صالح، دينامية البيئة الاجتماعية والمشاركة السياسية المصرية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة المنيا، ١٩٨٦، ص١٣.
- ـــــ ، المشاركة السياسية وقوى التغير الاجتماعى، المصدر لخدمات الطباعة، القاهرة، ١٩٨٩، ص ص٦٣- ٦٥.
- نادية حامد قوره، تاريخ المرأة فى الحياة النيابية فى مصر من ١٩٥٧- ١٩٩٥، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٦، ص٢٠.
- مركز معلومات مجلس الوزراء، ٢٠٠٥.
- برلمان المستقبل ... لم يأت بعد، تقرير المنظمة المصرية لحقوق الإنسان حول نتائج الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠٠٥، ص ص١٦٠- ١٦٢.
- الانتخابات الرئاسية والبرلمانية ونتائجها، التقرير الاستراتيجى العربى ٢٠٠٥- ٢٠٠٦، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ط١، القاهرة، أكتوبر، ٢٠٠٦، ص ص٤١١- ٤١٨.
٥٣- لمزيد من التفصيل انظر كل من:-
- حوريه مجاهد، المرأة المصرية فى المجالس التمثيلية: مجلس الشعب والشورى والمجالس المحلية، ورقة مقدمة إلى مؤتمر المرأة المصرية وتحديات القرن الحادى والعشرين، ١٩٩٤.
- نيفين مسعود، المرأة فى النظام، ورقة مقدمة إلى برنامج التوعية بقضايا المرأة والتنمية والمشاركة السياسية، مرجع سابق، ص٩٢.
- نادية حامد قورة، تاريخ المرأة فى الحياة النيابية فى مصر من ١٩٥٧- ١٩٩٥، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٦، ص٢٠.
- بدريه شوقى عبد الوهاب، المشاركة السياسية للمرأة، المرأة والمجتمع فى مصر، مركز دراسات المستقبل، جامعة أسيوط، يوليو ١٩٩٥.
- صحيفة الجمهورية ٢٠٠٩/٨/٢١.
٥٤- صحيفة المال ٢٠٠٨/١١/٣٠.
٥٥- صحيفة الأهرام ٢٠٠٩/٧/١٠.
٥٦- صحيفة الأهرام ٢٠٠٩/٩/٤.
٥٧- مركز معلومات مجلس الوزراء عام ٢٠٠٤، ٢٠٠٨.
٥٨- صحيفة الجمهورية، ٣١ ديسمبر، ٢٠٠٩، ص١٨.
٥٩- المرجع السابق، ص١٨.

٦٠- المرجع السابق، ص١٩.
٦١- الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء، الإدارة المركزية للمعلومات ١٩٩٩-٢٠٠٨.
٦٢- المرجع السابق.
٦٣- صحيفة الأهرام، ٢٠٠٩، ص١٥.
٦٤- صحيفة الأهرام، ٢٠٠٨/٩/٦، ص١٧.
٦٥- لمزيد من التفصيل انظر كل من:-
- هانى رسلان، المشاركة السياسية فى الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠٠٥، فى عمرو هاشم ربيع (محرر)، انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٥، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ٢٠٠٦، ص ص٢٠٩- ٢١١.
- عمرو هاشم ربيع، نتائج الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠٠٥ فى انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٥، مرجع سابق، ص ص٥١٧- ٥٣٤.
- برلمان المستقبل ... لم يأت بعد تقرير المنظمة المصرية، مرجع سابق، ص ص١٦٣- ١٦٥.
٦٦- التقرير الاستراتيجى العربى، ٢٠٠٥، مرجع سابق، ص٤٢.
٦٧- شريف هلالى، تقرير حول تمثيل المرأة فى النقابات (نقابة المحامين نموذجا) فى: نهاد أبو القمصان (محررة) وفردوس البهنسى (إعداد)، المرأة والعمل النقابى، القاهرة، المركز المصرى لحقوق المرأة، ٢٠٠٦، ص ص١١-١٢.
٦٨- محمود مرتضى، مشاركة المرأة المصرية فى النقابات: الواقع والعوامل المؤثرة فى: نهاد أبو القمصان (محررة) وفردوس البهنسى (إعداد)، مرجع سابق، ص٧٤.
٦٩- منى عزت، أوضاع العاملات فى غياب الحماية التشريعية والنقابية، المرأة الجديدة، العدد السابع عشر، غبريل، ٢٠٠٦، ص١٥.
٧٠- أميمة عمران، دور وسائل الإعلام فى مشاركة المرأة فى العمل السياسى، المجلة المصرية لبحوث الإعلام، كلية الإعلام- جامعة القاهرة، العدد: الحادى عشر، إبريل- يونيه، ٢٠٠١، ص ص٢١١- ٢٧٥.
٧١- محمود مرتضى، مشاركة المرأة المصرية فى النقابات: الواقع والعوامل المؤثرة، مرجع سابق، ص٧٤.
٧٢- أميمة عمران، دور وسائل الإعلام فى مشاركة المرأة فى العمل السياسى، مرجع سابق، ص٢٧٤.
٧٣- المجلس القومى للأمومة والطفولة (الأمانة الفنية)، المنظمة الأهلية فى مصر، يناير، ١٩٩٤، ص ص١٢- ١٤.
٧٤- شهيرة الباز، المواطنة والنوع الاجتماعى فى مصر دور المنظمات غير الحكومية فى مصر، ورقة منشورة، مقدمة للجنة الاجتماعية لغرب آسيا، بيروت، ٢٠٠٥، ص٦٧.
٧٥- أميرة العباسى، المشاركة السياسية للمرأة المصرية ودور الإعلام فى تفعيل هذه المشاركة دراسة ميدانية، المجلة المصرية لبحوث الرأى العام، المجلد الثانى- العدد الأول يناير- مارس، مركز بحوث الرأى العام بكلية الإعلام، جامعة القاهرة، ٢٠٠١، ص٣٣.
٧٦- أميمة محمد عمران، دور وسائل الإعلام فى مشاركة المرأة فى العمل السياسى، ص٢٧٥.
٧٧- المرجع السابق، ص٢٤٠.
٧٨- أميره العباسى، المشاركة السياسية للمرأة المصرية، مرجع سابق، ص٣٥.
٧٩- رضا عبد الستار، التمكين السياسى للمرأة العربية بين الفقر والتعليم، مرجع سابق، ص٥٨٤.
٨٠- عنتر محمد أحمد عبد العال، معوقات المشاركة السياسية للمرأة الريفية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة جنوب الوادى، كلية الآداب، قسم اجتماع، ٢٠٠٦، ص٣٤٤.
٨١- محمود مصطفى كمال، إنحسار المشاركة السياسية للمرأة المصرية فى صنع القرار السياسى، ورقة عمل مقدمة لأعمال الندوة العالمية لمركز الدراسات والبحوث المتكاملة من ٣- ٤ مارس، جامعة عين شمس، كلية البنات، ٢٠٠٢.
٨٢- سامية خضر صالح، دينامية البيئة الاجتماعية والمشاركة السياسية، مرجع سابق، ص٢٦٤.
٨٣- موسى شتيوى وأمل داغستانى، المشاركة السياسية للمرأة الأردنية، مركز الدراسات

الاستراتيجية، الجامعة الأردنية، ١٩٩٣.
٨٤- سعيد محمد نصر، اتجاهات المرأة المصرية نحو ممارسة العمل السياسى والاجتماعى، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية البنات- جامعة عين شمس، ١٩٨٢، ٢٩٦.
85- Castillo, Laura, Feminist Popular Education in Latin America: A case study on the political Empowerment of women in the Dominican, op, Cit.
86-. Lephoto, H.N. Educating women fan Empowerment in Lesotho Convezence, Annuals of American Academy of political and Social Science, 1995, Vol. (28), p.350.

(استبيـــان)

إعداد
د/ أحمد فاروق أحمد حسن
أستاذ علم الاجتماع المساعد- آداب المنيا

أولاً: البيانات الأساسية:

١- السن

٢- الحالة التعليمية:

تقرأ وتكتب	( )	تعليم متوسط	( )
تعليم فوق الجامعى	( )	تعليم جامعى	( )

٣- الديانة:

مسلم	( )	مسيحى	( )

٤- الحالة الاجتماعية

غير متزوجة	( )	متزوجة	( )
مطلقة	( )	أرملة	( )

٥- المهنة: ----------

٦- الدخل الشهرى للأسرة: ----------

المشاركة السياسية للمرأة

٧- هل أنتى عضوة فى أى حزب سياسى.	نعم	( )	لا	( )
٨- هل أنتى عضوة فى أى نقابة مهنية؟	نعم	( )	لا	( )
٩- هل أنتى عضوة فى أى جمعية أهلية؟	نعم	( )	لا	( )
١٠- هل لدك بطاقة انتخابية؟	نعم	( )	لا	( )
١١- هل شاركتى فى الانتخابات البرلمانية الأخيرة عام ٢٠٠٥؟	نعم	( )	لا	( )
١٢- هل شاركتى فى برامج للثقافة السياسية؟	نعم	( )	لا	( )
١٣- هل شاركتى فى برامج للتوعية السياسية؟	نعم	( )	لا	( )

وعى المرأة بحقوقها القانونية والدستورية

١٤- هل سمعتى عن مفهوم حقوق الإنسان؟ نعم ( ) لا ( )
فى حالة الإجابة بنعم يسأل س١٥

١٥- طيب تقدرى تقوللى إيه هيا نوعية حقوق الإنسان يا ترى؟

١٥- ما رأيك فى حالة الحقوق والحريات المدنية والسياسية فى المجتمع المصرى؟

١- مصانة وتحظى بالاحترام والواجب	( )
٢- تحترم إلى حد ما	( )
٣- أفضل من ذى قبل	( )
٤- منتهكة	( )
٥- أخرى تذكر	( )

١٦- هل هناك مؤسسات أو منظمات لمراقبة أوضاع حقوق الإنسان فى المجتمع المصرى؟
نعم ( ) لا ( )

١٧- هل حصلت المرأة على حقوقها السياسية وفقا للإعلان العالمى لحقوق الإنسان؟
نعم ( ) لا ( )

١٨- ما هى نوعية هذا الحقوق يا ترى؟
١- الحق فى الانتخاب والتمثيل النيابى ( )
٢- الحق فى تكوين الأحزاب السياسية ( )
٣- الحق فى تكوين النقابات والجمعيات ( )
٤- الحق فى الحصول على فرص متكافئة فى تقلد الوظائف بلا تميز ( )
٥- أخرى تذكر ( )

١٩- هل سمعتى عن نظام الكوتا السياسية يا ترى؟
نعم ( ) لا ( )

٢٠- تقدرى تقوللى إيه هيا الأنظمة الرئيسية لكوتا السياسية؟
١- الكوتا الدستورية ( )
٢- الكوتا القانونية للبرلمان ( )
٣- الكوتا القانونية للمجالس المحلية ( )
٤- الكوتا الحزبية ( )
٥- أخرى تذكر ( )

٢١- طيب تقدرى تقوللى إيه هيا أهم مميزات نظام الكوتا السياسية يا ترى؟
١- إتاحة الفرصة للنشاطات السياسيات لخوض الانتخابات ( )
٢- اكتمال التمثيل السياسى والنيابى بمشاركة المرأة ( )
٣- حافز للأحزاب لإعداد كوادر لخوض الانتخابات ( )
٤- خلق تجمع من النساء فى المجالس النيابية ( )
٥- تخفيف الضغوط للنساء اللاتى يخضن الانتخابات فرادى ( )
٦- أخرى تذكر ( )

٢٢- وافق مجلس الشعب فى شهر يونيو عام ٢٠٠٩ على نظام الكوتا وتخصيص مقاعد للمرأة فى الانتخابات المقبلة ما رأيك فى ذلك؟
موافق ( ) غير موافق ( )

٢٣- طيب كم عدد المقاعد التى تخصص للمرأة فى الانتخابات القادمة؟

٢٤- كم عدد الدوائر الانتخابية التى تخوض فيها المرأة المنافسة الانتخابية القادمة على مستوى الجمهورية؟

٢٥- هل سمعتى عن قانون الجنسية الجديد لتحقيق المساواة بين الأب المصرى والأم المصرية فى نقل الجنسية لأبنائهم؟
نعم ( ) لا ( )

٢٦- هل سمعتى عن قانون محاكم الأسرة؟
نعم ( ) لا ( )

٢٧- هل سمعتى عن قانون الخلع؟
نعم ( ) لا ( )

٢٨- طيب تقدرى تقوللى إيه هيا أهم المعوقات التى تعوق التمكين السياسى للمرأة؟

مقياس المشاركة السياسية للمرأة

إعداد
د/ أحمد فاروق أحمد حسن
أستاذ علم الاجتماع المساعد- آداب المنيا

م	العبـارات	موافق	غير متأكد	غير موافق
	• أولاً: التصويت والترشيح في الانتخابات			
١	أرى أن التصويت فى الانتخابات حق دستورى مكفول لجميع المواطنين من الرجال والنساء داخل المجتمع.			
٢	أحرص على ترشيح نفسى فى أى انتخابات وفقا للقانون.			
٣	أحرص على الإدلاء بصوتى فى الانتخابات المختلفة.			
٤	أفضل أن يكون هناك إشراف قضائى فى أى انتخابات لضمان ونزاهة العملية الانتخابية.			
٥	أفضل تخصيص مقاعد للمرأة فى المجالس النيابية.			
٦	أحرص على استخراج بطاقة انتخابية لأنها واجب على كل مواطن ومواطنة.			
٧	أساعد صديقاتى فى استخراج البطاقة الانتخابية.			
٨	أفضل ألا يكون الحصول على البطاقة محددة بفترة زمنية خلال العام.			
٩	لا أهتم بأمور الانتخابات فى العادة.			
	• ثانياً: العضوية في الأحزاب السياسية			
١٠	أفضل أن أكون عضوة فعالة فى أى حزب سياسى			
١١	أرى أن العضوية الحزبية تحث المرأة على المشاركة السياسية الفعالة وتعلمها المسئولية السياسية.			
١٢	إذا أتيحت لى الفرصة أن أشترك مع أخرين فى تأسيس أى حزب سياسى.			
١٣	أعبر بحرية عن أفكارى السياسية فى الأحزاب السياسية.			
١٤	أرى أن من حق المرأة أن تمارس حقها فى الانضمام إلى أحزاب سياسية معارضة.			
١٥	أمارس نشاطاتى بحرية ودون قيود فى الأحزاب السياسية.			
١٦	أشجع صديقاتى للانضمام إلى أى حزب سياسى.			
	• ثالثاً: تقلد الوظائف السياسية والإدارية			
١٧	أرى أن المرأة تولت الوظائف السياسية والإدارية العليا فى الدولة.			
١٨	تعتلى المرأة منصة القضاء للفصل فى أمور وقضايا المرأة والرجال.			

م	العبـــارات	موافق	غير متأكد	غير موافق
١٩	أرى أن المرأة شاركت فى إدارة الشئون العامة داخل الدولة مباشرة أو بواسطة ممثلين لها.			
٢٠	تسعى المرأة إلى توليها أى منصب سياسى أو إدارى فى الدولة.			
٢١	شاركت المرأة الرجل في العمل في السلك الدبلوماسي.			
٢٢	شاركت المرأة الرجل فى توليها لرئاسة الجامعة.			
٢٣	شاركت المرأة الرجل فى توليها لمنصب سكرتير عام مساعد محافظ.		-	
	• رابعاً: العضوية في النقابات والجمعيات الأهلية			
٢٤	أفضل أن أكون عضوة فى نقابة مهنية			
٢٥	أحرص على العضوية في أية جمعية أهلية.			
٢٦	إذا أتيحت لى الفرصة أن اشترك مع آخرين فى تكوين جمعية أهلية.			
٢٧	أحرص على المشاركة في الأنشطة المختلفة بالنقابة المهنية.			
٢٨	أشجع صديقاتي على الانضمام إلى جمعيات أهلية.			
٢٩	أمارس نشاطاتى المختلفة بحرية ودون أى قيود فى الجمعيات الأهلية.			
٣٠	أعبر بحرية عن أفكارى في النقابة وأدافع عن حقوقى.			